

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر قطب شتمة - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

عنوان الأطروحة:

أشكال العنف الزوجي وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة في المجتمع الجزائري.

دراسة ميدانية على عينة من الزوجات المعنفات من مدينة بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: علم النفس

تخصص علم النفس الاجتماعي

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبد الوافي زهير بوسنة

إعداد الطالبة:

سمية حاج الشيخ

السنة الجامعية: 2016/2017

شكر وحرمان

الحمد و الشكر لله كما ينبغي لجلال وجه و عظيم سلطانه
وصل الله و سلم على سيدنا محمد الفاتح لما اغلق و الخاتم لما سبق و ناصر الحق بالحق
و الهادي لصراط المستقيم.

اما بعد

اتقدم بالشكرا الجزيل لابي و امي لدعمهم لي و تشجيعهم الدائم
و خالص الشكر و التقدير لاستاذي المشرف و مثلي الاعلى لما قدمه لي من ارشادات
و توجيهات و على رحابة صدره و توصياته التي اعتر بها اليك استاذي الدكتور بوسنة عبد
الوافي زهير.

كما لا يفوتني ان اتقدم بوافر الشكر و اعز التقدير لزوجي الاستاذ عبد
الحفيظ جدو على ما قدمه لي من مساعدة فكان السند العاطفي النفسي لي .
كما اقدم الشكر و التقدير للاستاذ الدكتور زواقري الطاهر عميد كلية الحقوق
بجامعة خنشلة على مساعدته لي .

كما اشكر دائما و ابدا رئيس مشروع لدفعة 2010 تخصص علم النفس الاجتماعي الاستاذ
الدكتور جابر نصر الدين و ايضا اشكره على مساعدته لإنجاز هذا البحث.

و ايضا د/راجحي إسماعيل؛ الذي أشكره على نصائحه وتوجيهاته ورحابة صدره وسعة
قلبه . و ايضا لا يفوتني ان اشكرا كل اساتذتي: د/ نحوي عائشة ، د/ خياط خالد، أ.د/
دبلة عبد العالي، أ.د/ تاورريت نور الدين.

الشكر الموصول لدكتور كمال اوس على ما قدمه لي من مساعدة و دعم، كما
اشكر صديقتي الاستاذة ريجاني الزهرة على كل ما قدمته لي من دعم و توجيهات.
سمية حاج الشيخ

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه الى روح اخي الطيبة

و زوجته رحمهم الله برحمته.....

والى .. ابني وقرّة وعيني ...

محمد علي...

ملخص الدراسة باللغة العربية

تعد هذه الدراسة من الدراسات النفس- اجتماعية، تبحث في العلاقة بين أشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي، جاءت معالجة للزوجة المعنفة وهي كأحد طرفي العلاقة الزوجية باعتبارها الأكثر معاناة من العنف مقارنة بالزوج.

وتعتبر العلاقة الزوجية الناجمة مدفع يروج كل زوجين، لإحداث التوازن النفسي والتوافق السليم مما ينتج أسرة سعيدة ومتماسكة عطاة وبناءة للمجتمع. وكلما ساءت العلاقة الزوجية بتنوع أشكال العنف، كلما اتسمت العلاقة الزوجية بالتشوه والتصدع، مما ينتج عنه ضعف في العلاقة وبرود عاطفي وكدر، ينعكس كل ذلك على التوافق الزوجي.

ومن كل هذا تموضع اشكال الدراسة في جملة من التساؤلات والفرضيات التي تهدف الى:

- التعرف على شكل العنف الزوجي الأكثر انتشارا بين مفردات عينة الدراسة الحالية.
- الوصول إلى مستوى اشكال العنف الزوجي لدى مفردات عينة الدراسة الحالية.
- البحث في وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة.
- البحث في الفروق ذات دلالة إحصائية بين اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغيرات (المستوى التعليمي، سن الزوج، عمل الزوجة).

ومن خلالها تم تبني أدوات البحث التي تخدم الأهداف وتمثلت في مقياس التوافق الزوجي بوقطاية مراد (2004) الذي يتماشى مع الزوجات غير متوافقات زواجيا، وقائمة رصد اشكال العنف الزوجي من إعداد الباحثة.

كانت الدراسة الاستطلاعية بمدينة بسكرة وتم فيها اختبار مقياس قائمة رصد اشكال العنف الزوجي، وأجريت الدراسة على عينة قوامها 30 زوجة معنفة مترددة على العيادات النفسية. في حين اعتمدنا في الدراسة الأساسية على عينة قوامها 80 مفردة من زوجات معنفات وغير متوافقات زواجيا.

اعتمدنا على المنهج الوصفي بأسلوبيه الارتباطي والفارقي تمت معالجة البيانات بجملة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار كل فرضية.

وقد أسفرت النتائج على الآتي:

- تم الإجابة عن التساؤل الأول هو التعرف على شكل العنف الزوجي الأكثر انتشاراً لدى مفردات عينة الدراسة الحالية وهو العنف النفسي بمتوسط حسابي 12.72، ثم العنف الجنسي بمتوسط حسابي 12.15، ثم العنف الجسدي بمتوسط 10.65، والأخير العنف الاقتصادي بمتوسط حسابي 10.38.
- توصلنا للإجابة عن التساؤل الثاني حول مستوى العنف الزوجي لدى مفردات عينة الدراسة، فكان كلاً من العنف النفسي والعنف الجنسي ذو مستوى مرتفع والعنف الجسدي والاقتصادي ذو مستوى متوسط.
- تحققت الفرضية الأولى عند مستوى دلالة 0.01 التي كانت تبحث في العلاقة الارتباطية بين أشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى مفردات العينة، فكانت النتائج كما يلي:
- توجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر بـ 0.44.
- توجد علاقة ارتباطية موجبة مرتفعة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف النفسي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر بـ 0.66.
- توجد علاقة ارتباطية موجبة مرتفعة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف الجنسي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر بـ 0.60.
- توجد علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف الاقتصادي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر بـ 0.30.
- عدم تحقق الفرضية الثانية الصفرية التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أشكال العنف الزوجي تغزي لمتغير (المستوى التعليمي، عمل الزوجة، سن الزوج) منه قبلنا الفرضية البديلة.

وبين أشكال العنف الزوجي والمستوى التعليمي (المتوسط، الثانوي، الجامعي):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي- الجامعي)
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي- الجامعي)
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي- الجامعي)
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي- الجامعي)

وبين أشكال العنف الزوجي وسن الزوج (فوق 50 - تحته 50):

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي وسن الزوج كإنه لصالح الزوج فوق 50 سنة.
- توجد فروق ذات دلالة الإحصائية بين العنف النفسي وسن الزوج لصالح الزوج فوق 50 سنة
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وسن الزوج لصالح الزوج تحته 50 سنة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي وسن الزوج لصالح الزوج تحته 50 سنة.

ويعين أشكال العنف الزوجي عمل الزوجة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي عمل الزوجة كإنه لصالح الزوجة غير عاملة.
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي وسن الزوج لصالح الزوجة غير عاملة
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وسن الزوج لصالح الزوجة العاملة.
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي وسن الزوج لصالح الزوجة العاملة.
- و هذا مجمل ما تم التوصل إليه من نتائج، إلا أنها ما زالت تحتاج للمزيد من التعمق لأنها فتحت آفاق لدراسات أخرى.

Résumé

Ce travail représente une des études psychosociales, qui traite la relation entre les formes de la violence conjugale et incompatibilité maritale, nous avons abordé le cas de la marie violée, comme l'une des deux parties de la relation conjugale la plus souffrante de la violence par rapport au mari.

L'objectif d'une relation conjugale réussie est l'espoir de tous les couples, pour arriver à un équilibre psychologique et une compatibilité maritale. Et par conséquent, une famille heureuse, solide, cohérente et constructive dans la société.

A chaque fois que la relation conjugale se détériore, conséquence des différentes formes de violence, plus cette relation est fragile et brisée. Ce qui entraîne une faiblesse dans la relation caractérisée par des sentiments froids, qui est réfléchi sur la compatibilité maritale.

Tout ces gesticulations conduisent à formuler un plan d'études basé sur un certain nombre de questions et d'hypothèses, qui vise à:

- Identifier la forme la plus répandue de la violence conjugale entre les éléments de l'échantillon d'étude,
- Arriver à la recherche du niveau des formes de la violence conjugale entre les éléments de l'échantillon d'étude,
- Chercher l'existence du lien relationnel statistiquement significative entre les formes de la violence conjugale et l'incompatibilité marital de la marie violée.
- Chercher les différences statistiquement significatives entre les formes de la violence conjugale dont les variables (niveau d'éducation, l'âge du mari, le travail de la femme).

En conséquence, une adoption d'outils de recherche qui servent ces objectifs ; dont l'adaptation conjugale du modèle de Bouguetaya Murad (2004), qui traite le cas des épouses qui ont une forte incompatibilité marital. Aussi une liste des formes de violence conjugale préparée par le chercheur.

L'étude exploratoire était dans la ville de Biskra. Il a été effectuée une jauge de test sur la liste enregistrée des formes de violence conjugale. L'étude a été menée sur un échantillon de 30 femmes violées fréquentant des cliniques psychiatriques. Tandis que l'étude principale a été menée sur un échantillon de 80 femmes violées dont elles ont une incompatibilité maritale.

Nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive par ses deux formes relationnelles et différentielles. Les données ont été traitées par un ensemble de techniques statistiques appropriées pour mesurer chaque hypothèse.

Les résultats ont donné ce qui suit:

- La réponse à la première question par l'identification de la forme la plus répandue de la violence conjugale chez les éléments de l'échantillon de l'étude ; une violence psychologique avec une moyenne de 12,72, puis la violence sexuelle avec une moyenne de 12,15, puis la violence physique à une moyenne de 10,65 et finalement la violence économique avec une moyenne de 10,38.
- Nous avons répondu à la deuxième question sur le niveau de la violence conjugale chez les éléments de l'échantillon d'étude. Concluons que la violence psychologique et sexuelle ont un niveau élevé de violence, tandis que physique et économique ont un niveau moyen.
- La première hypothèse est vérifiée à un niveau de signification de 0,01, qui cherchait le lien relationnel entre les formes de la violence conjugale et l'incompatibilité maritale des éléments de l'échantillon d'étude, les résultats sont les suivants:
 - ✚ Existence d'un lien relationnel statistiquement positif moyen à un niveau de signification de 0.01 entre la violence physique et l'incompatibilité marital avec une estimation de 0.44,
 - ✚ Existence d'un lien relationnel statistiquement positif élevé à un niveau de signification de 0.01 entre la violence psychologique et l'incompatibilité marital avec une estimation de 0.66,
 - ✚ Existence d'un lien relationnel statistiquement positif élevé à un niveau de signification de 0.01 entre la violence sexuelle et l'incompatibilité marital avec une estimation de 0.60,
 - ✚ Existence d'un lien relationnel statistiquement positif faible à un niveau de signification de 0.01 entre la violence économique et l'incompatibilité marital avec une estimation de 0.30,
- La deuxième hypothèse n'est pas vérifiée, et qui suppose l'inexistence de différence statistiquement significative entre les formes de la violence conjugale dont les variables (niveau d'éducation, le travail de la marie, l'âge du mari) et entre les formes de la violence conjugale et le niveau d'éducation (moyen, secondaire ou universitaire) :
 - ✚ Existence de différence statistiquement significative entre la violence physique et le niveau d'éducation (moyen, secondaire ou universitaire),
 - ✚ Existence de différence statistiquement significative entre la violence psychologique et le niveau d'éducation (moyen, secondaire ou universitaire),
 - ✚ Existence de différence statistiquement significative entre la violence sexuelle et le niveau d'éducation (moyen, secondaire ou universitaire),

- ✚ Existence de différence statistiquement significative entre la violence économique et le niveau d'éducation (moyen, secondaire ou universitaire).

Entre les formes de la violence conjugale et l'âge du mari (supérieur à 50 ans – inférieur à 50 ans)

- Existence de différence statistiquement significative entre la violence physique et l'âge du mari à priori du mari dont l'âge est supérieur à 50 ans,
- Existence de différence statistiquement significative entre la violence psychologique et l'âge du mari à priori du mari dont l'âge est supérieur à 50 ans,
- Existence de différence statistiquement significative entre la violence sexuelle et l'âge du mari à priori du mari dont l'âge est inférieur à 50 ans,
- Existence de différence statistiquement significative entre la violence économique et l'âge du mari à priori du mari dont l'âge est inférieur à 50 ans.

Entre les formes de la violence conjugale et le travail de la marie :

- Existence de différence statistiquement significative entre la violence physique et le travail de la marie à priori de la marie qui ne travail pas,
- Existence de différence statistiquement significative entre la violence psychologique et le travail de la marie à priori de la marie qui ne travail pas,
- Existence de différence statistiquement significative entre la violence sexuelle et le travail de la marie à priori de la marie qui travail,
- Existence de différence statistiquement significative entre la violence économique et le travail de la marie à priori de la marie qui travail.

Ces résultats sont établis à travers l'étude menée, qui demande une recherche plus approfondie avec une vision vers d'autres horizons

فهرس الموضوعات

01	فهرس الموضوعات.
05	فهرس الجداول.
08	فهرس الاشكال.
09	فهرس الملاحق.
الفصل الأول : طرح اشكال الدراسة	
11	تمهيد
11	1. مقدمة-إشكالية.
20	2. أهمية الدراسة.
21	3. أسباب اختيار الموضوع.
22	4. أهداف الدراسة.
23	5. الدراسات المشابهة.
39	6. تحديد مفاهيم الدراسة إجرائيا.
42	7. فرضيات الدراسة.
43	خلاصة الفصل.
الجانب النظري	
فصل الثاني : الأسرة والزواج في المجتمع الجزائري	
46	تمهيد
47	أولاً: الزواج
47	• مفهوم الزواج
51	2. المقاربات النظرية للاختيار الزوجي.
51	2.1. الاتجاه الاجتماعي الثقافي
55	2.2. النظرية النفسية.
56	2.3. مقاربات التحليل النفسي.
61	3. تركيبية النسق الزوجي في المجتمع الجزائري.
71	4. مشكلات النسق الجزائري.
79	5. القيم الزوجية في المجتمع الجزائري.
90	ثانياً: الأسرة الجزائرية
90	• التحولات التي مرت بها الأسرة الجزائرية

96	• بناء الأسرة الجزائرية الحديثة
98	• البناء العلائقي الزوجي داخل الأسرة الجزائرية
101	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري	
103	تمهيد.
104	1. مفهوم العنف
112	2. العنف وبعض المفاهيم المتداخلة معه.
117	3. المقاربة السوسيولوجية للعنف في المجتمع الجزائري.
121	4. أشكال العنف الزوجي.
124	5. العوامل المسببة للعنف الزوجي.
131	6. المقاربات النظرية المفسرة للعنف الزوجي.
131	1.6. النظرية البيولوجية.
131	2.6. نظرية التحليل النفسي
134	3.6. نظرية التعلم الاجتماعي.
136	4.6. النظرية النفسية الاجتماعية
137	5.6. نظرية الإحباط والعدوان.
138	6.6. نظرية التبادل والضبط الاجتماعي.
140	7.6. نظرية البناء - الوظيفي.
141	8.6. نظرية التفاعل الرمزي.
	• نتائج وأثار العنف الزوجي ضد المرأة.
	• المرأة والعنف في المجتمع الجزائري.
162	خلاصة الفصل.
الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي	
164	تمهيد
165	1. تعريف سوء التوافق الزوجي
167	2. المقاربات النظرية المفسرة للزواج غير متوافق.
167	1.2. نظرية التحليل النفسي.
169	2.2. نظرية التبادل.
	• عوامل سوء التوافق الزوجي.
	• الإرشاد النفسي والعلاج الزوجي
209	خلاصة الفصل.
الجانب الميداني	

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

212	تمهيد
	• منهج الدراسة.
	• الدراسة الاستطلاعية
214	1.2. أهداف الدراسة الاستطلاعية.
214	2.2. المجال المكاني والزمني للدراسة الاستطلاعية
215	3.2. عينة الدراسة الاستطلاعية.
215	4.2. إجراءات الميدانية لدراسة الاستطلاعية.
	5.2. الخصائص السيكو مترية لقائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة.
	6.2. نتائج الدراسة الاستطلاعية.
	• الدراسة الأساسية.
	1.3. عينة الدراسة الأساسية.
	2.3. المجال الزمني والمكاني للدراسة الاساسية
	3.3. أدوات الدراسة الأساسية.
	• المعالجة الاحصائية
	خلاصة الفصل
	الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.
	تمهيد
	1. عرض ومناقشة تساؤلات الدراسة.
	2. عرض ومناقشة فرضيات الدراسة.
	خلاصة الفصل.
	خاتمة
	اقتراحات وتوصيات الدراسة.
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

216	الجدول رقم 01 يمثل أسماء الخبراء والأساتذة
219	الجدول رقم 02 يمثل الصدق الظاهري لبنود قائمة الرصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة
221	الجدول رقم 03 يمثل قيمة -ت- لدلالة الفروق بين المجموعة العليا والدنيا على اختبار قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة.
221	الجدول رقم 04 يمثل يوضح ثبات اختبار قائمة الرصد لأشكال العنف الزوجي ضد الزوجة بطريفة الفا كرونباخ
221	جدول رقم 05 يوضح ثبات اختبار قائمة الرصد لأشكال العنف الزوجي ضد الزوجة بطريفة التجزئة النصفية (معادلة سبيرمان-براون-).
224	جدول رقم 06 يوضح خصائص العينة من حيث سن الزوج.
224	جدول رقم 07 يوضح خصائص العينة من حيث عمل الزوجة.
224	جدول رقم 08 يوضح خصائص العينة من حيث مستوى التعليمي.
225	جدول رقم 09 يوضح قائمة اسمية للعيادات النفسية الحكومية لولاية بسكرة التي تم التعامل معها في الدراسة الأساسية.
237	جدول رقم 10 يوضح الفرضيات الدراسة ونوع الأسلوب الاحصائي المستخدم في معالجتها.
241	جدول رقم 11 يوضح شكل العنف الزوجي أكثر انتشارا لدى مفردات عينة الدراسة.
242	جدول رقم 12 يوضح الترتيب التصاعدي لأشكال العنف.
254	جدول رقم 13 يوضح مستويات العنف الزوجي.
254	جدول رقم 14 يبين مستوى متوسطات اشكال العنف الزوجي.

256	جدول رقم 15 يوضح نتائج العلاقة الارتباطية بين اشكال العنف الزوجي (الدرجة الكلية) والتوافق الزوجي باستخدام معامل الارتباط بيرسون عند مستوى دلالة 0.01.
257	جدول رقم 16 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف الجسدي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون.
258	جدول رقم 17 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف النفسي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون
258	الجدول رقم 18 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف الجنسي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون يوضح النتائج المتحصل عليها
259	جدول رقم 19 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف الاقتصادي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون
265	جدول رقم 20 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي-الجامعي). العنف الجسدي والمستوى التعليمي.
265	جدول رقم 21 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي-الجامعي). العنف النفسي والمستوى التعليمي
266	جدول رقم 22 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي-الجامعي). العنف الجنسي والمستوى التعليمي
267	جدول رقم 23 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي-الجامعي). العنف الاقتصادي والمستوى التعليمي
268	جدول رقم 24 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجسدي وسن الزوج:
269	جدول رقم 25 يوضح اختبار (ت) للفروق بين العنف النفسي وسن الزوج
269	جدول رقم 26 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجنسي وسن الزوج

270	جدول رقم 27 يوضح اختبار (ت) للفروق بين العنف الاقتصادي وسن الزوج.
273	جدول رقم 28 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجسدي وعمل الزوج
274	جدول رقم 29 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف النفسي وعمل الزوجة.
274	جدول رقم 30 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجنسي وعمل الزوجة.
275	جدول رقم 31 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الاقتصادي وعمل الزوجة.

فهرس الاشكال

173	الشكل رقم 01 يوضح مخطط لعوامل سوء التوافق الزوجي
242	الشكل رقم 02 يمثل شكل العنف الأكثر انتشارا في عينة الدراسة الحالية
255	الشكل رقم 03 يمثل الدائرة النسبية لمستويات العنف الزوجي لدى مفردات عينة الدراسة الحالية

فهرس الملاحق

298

ملحق رقم 01 : قائمة رصد أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة

301

ملحق رقم 02: مقياس التوافق الزوجي

فصل الأول : طرح أشكال الدراسة:

تمهيد:

1. مقدمة - إشكالية.
2. أهمية الدراسة.
3. أسباب اختيار الموضوع.
4. أهداف الدراسة.
5. الدراسات المشابهة.
6. تحديد مفاهيم الدراسة إجرائيا.
7. فرضيات الدراسة.

خلاصة الفصل

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

تمهيد:

تناول هذا الفصل البناء المعرفي والمنهجي العام لموضوع الدراسة من خلال

طرح إشكالية الدراسة وضبط مصطلحات، وكما يبرز أهمية الموضوع واهداف

الدراسة والدراسات المشابهة والسابقة التي تتقاطع من موضوعنا من حيث

المنهج او مجتمع الدراسة او أدوات الدراسة...

الهدف منه هو توضيح الروى والمعالم والمخطط لیتسنى لنا الوقوف على

الظاهرة محل الدراسة، ودراستها وفق الأهداف التي وضعت، وبذلك من خلاله

يتم تصور الكامل للموضوع من منطلق علمي منهجي واضح.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

1- مقدمة-إشكالية:

ارتبط مفهوم العنف كمصطلح اجتماعي بالحقب الزمنية الأولى لظهور الانسان، الا انه لا يوجد منا من يجزم متى بدأ العنف كظاهرة ثابتة على وجه الأرض، لكن الى حد علمنا أنه أقدم ظاهرة نفسو اجتماعية مرتبطة بالإنسان والمجتمع بصفة عامة، بات يمكن التعرف على خصائص مجتمع معين من خلال نمط واشكال العنف التي تستخدم فيه، بل تتعدى ذلك الى تقسيم الولايات حسب نوع العنف والاجرام الذي يستخدم فيها.

من هذا المنطلق تزايد الاهتمام بدراسة العنف، على كل المستويات العالمية والمحلية، وفي شتى التخصصات، ذلك بعد تفاقمه وتفشيته وتعمده، فتباين وتعدد ابعاده وانواعه واسبابه، فعلى قدر اتساع العالم وتقدمه وزيادة السكان يزداد العنف وتتعارض المصالح، وبالتالي تتخلق المشكلات من رطب مشبع بشرارات من شانها حرق كل ما هو انساني في الفرد ومنه الاسرة والمجتمع.

ولا بد أن نؤكد أن العنف لا يرتبط بمكان او زمان، فقد حدث في الأزمنة القديمة ويحدث في العصر الحديث، ويقع في الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة، هنا لنذكر أن ظاهرة العنف جزء منا كما اننا جزء منها.

وللعنف اشكال وأنواع عديدة منها العنف الزوجي الذي بدى من اهم مميزات ملامح العصر الذي تعاني منه الإنسانية القاطنة، حيث أصبحت العلاقة الزوجية كأزمة تحمل في كتفها بوادر نجاحها وأسباب فشلها، وأضحى البحث عن النجاح الكامن في قلب الازمات وتنميته واستثماره هو الحل الأمثل والأساس في ادارة

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

الخلافات وتسير الازمات والصراع، والعنف ضد الزوجة الذي هو كل سلوك يصدره الزوج لأحاق الأذى لزوجته مهما كان نوع هذا الأذى وشكله وطرق ممارسته، وبذلك هذا الوضع يؤثر في المنظومة الصغرى التي تمثل الاسرة والمنظومة الكبرى هي المجتمع، وبذلك يحول دون تحقيق الابعاد و الأهداف التي يرغب في الوصول اليها، مما يتطلب الوعي بالمشكلة التي نهى عنها الدين الإسلامي، حيث شرع الله مفهوم الزواج ورسخ معناه وربطه بالعشرة الحسنة و الطيبة ودعا في محكم كتابه لذلك في سورة النساء (الاية:19) **"مَا هَرُوهَنَ بِالْمَغْرُوهِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَن تَكْرَهُوا هَيْئاً وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً"** كما أكد ذلك الرسول صل الله عليه وسلم (أحمل المؤمنين إيماناً حسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائكم) (رواه أحمد) شرع طرق تعامل مع الزوجة وحقوقها و قال أيضا **"أن يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكتسى، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح، ولا يهرج إلا في البيت"** (رواه أحمد) نجد ان العنف الزوجي ضد كل ما أتت به الشريعة الإسلامية.

وتشير احصائيات الحديثة حول العنف الزوجي ضد الزوجة على انه ذو حجم كبير وفي ارتفاع في كل المجتمعات، حيث بلغ عدد النساء الأمريكيات المعرضات للعنف الزوجي الجسدي 40%، اما في فرنسا 65%، اما في الجزائر في دراسة اجريت سنة 2014 على عينة متكونة من 2023 امرأة جزائرية من مختلف شرائح من 21 ولاية، وجد أن نسبة 74% تعرضنا للعنف في البيت الزوجية من طرف الزوج هذا بالنسبة للعنف اللفظي، اما العنف الجسدي تتعرض إلى 30% كما توفيت 10 نساء نتيجة الضرب هذه حسب احصائيات نشرت في 2014 (www.9aam.com).

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

تشير أيضا احصائيات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى أنه وخلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية 2016 وقعت 7375 امرأة ضحية لمختلف الاعتداءات منها: 5350 حالة عنف الجسدي، 1706 حالة سوء المعاملة، 22 حالة قتل العمدي، و1502 حالة ضد المرأة العاملة كل هذا من طرف ازواجهن (<http://www.akfiersaa-dz.com/news/124251.html>).

وفي الدراسات الأكاديمية لظاهرة العنف الزوجي وجدوا أيضا ان العنف الزوجي في تزايد مستمر، حيث يكشف الفحص المبدئي للنتائج الخاصة بمعدلات انتشار أنواع العنف المختلفة، كما توضحه الدراسات العلمية عن وجود ترتيب تنازلي لمعدل شيوع كل منهما، ففي صدر القائمة يقع العنف ضد الزوجات (طريف شوقي، 2000) وهذا ما تؤكدته دراسة (كلثوم هويشات، 1999) والتي أثبتت أن الزوج هو أكثر الأشخاص ممارسة للعنف ضد الزوجة في الأسرة الجزائرية بنسبة 71.9 %، ودراسة (منى للخذاري، 2004) والتي أثبتت أن نسبة انتشار العنف ضد الزوجة في الجزائر بنسبة 60.5 %.

وتتعدد أشكال العنف التي تتعرض له الزوجة من قبل الزوج في دراسة (عبد المنعم فرج ، 1993) تتنوع أشكال العنف ضد الزوجة إلى رغبة الزوج الدائمة في طاعته بنسبة 87%، العراك 70%، سوء المعاملة 61%، التهديد بالضرب أو استخدامه 31%، الصفع علي الوجه 21%، الضرب المبرح 16%، التخويف 50%، الإهانة أمام الآخرين 65%، الإهانة أمام الأبناء 17% وتري دراسة (ناهد رمزي وعادل سلطان، 1999) أن المواقف السلوكية التي تعتبر عنفاً ضد الزوجة تتدرج

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

من الأكثر شدة كمعاملتها بقسوة بنسبة 85 %، وخذش حياتها لفظياً بألفاظ نابية 81.8 % إلى الأقل شدة مثل منع المرأة من العمل 39.5 % ، ومنعها من الخروج من المنزل 38.8 %، وتوصلت **خولة بنت سالم (2008)** في دراسة لها الى ان الزوجة تتعرض لكل من : العنف اللفظي، العنف الاقتصادي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، وكل أشكال العنف تتكرر بصفة مستمرة ولا ترتبط بوقت معين منذ بداية الزواج.

واضاف **جهشان هاني** مستشار الطب الشرعي والخبير الدولي في مواجهة العنف الإحصاءات المتوفرة عن حالات العنف ضد المرأة في العالم العربي بكله، والمبلغ عنها للجهات الرسمية لا تعكس واقع انتشار المشكلة لأن اغلب الزوجات المتعرضات للعنف لا يطلبن المساعدة الاجتماعية والقضائية والطبية بسبب الثقافة السائدة بالمجتمع العربي والتي تتقبل ثقافة العنف، او بسبب عدم أدراكهن في بعض الأحيان أنهن يعشن علاقة عنف مع أزواجهن، اضافة الى الخزي والعار المرتبط بالعنف. مشيراً الى ان المرأة تعتقد أنها تستحق الإساءة وقد تخاف أنها إذا طلبت المساعدة ستهدد سبل دعمها المادي أو بسبب وجود أمل لديها أن زوجها سيتحسن أو يتغير مستقبلاً وبعض النساء وبكل معنى الكلمة هن أسيرات في منازلهن. (<http://ainnews.net/?p=23960>).

توصل **وليم جود** رائد نظرية المصدر والتبادل إلى أن الزوج كلما زادت المصادر المتاحة له كلما زادت قوته ولذا يقل ميله نحو استخدام العنف، بينما يلجأ الفرد إلى استخدام العنف عندما يدرك أن مصادره الأخرى غير كافية وبناء

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

على ذلك يمكن النظر إلى العنف بأنه وسيلة لممارسة الضبط الاجتماعي من جانب الأزواج على الزوجات، أو بمعنى آخر أن اللجوء للعنف يأتي أو يمارس عندما تفشل أساليب الضبط الاجتماعي الأخرى تلك التي لا تحقق الهدف المتضمن انقياد الزوجة للزوج (بوزبون، 2004: ص 47)

ويرجع سيمونز وآخرون (1998) وهو من أنصار النظرية التعلم الاجتماعي أن العنف ضد المرأة يعود إلى المراحل الباكرة من الطفولة حيث يشاهد الطفل خلال سنواته الباكرة أن العلاقة الزوجية بين والديه تتسم بالقسوة والإساءة والعقاب البدني والإهانة، يبدأ الطفل في تقبل فكرة أن العدوان والعنف هو نمط مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة بالخصوص، فوجود الطفل في مناخ تتسم العلاقة فيه بالعنف تجعله أكثر احتمالية لأن يكون عنيفاً في علاقاته فيما بعد أي ان انتهاج أسلوب العنف سلوك متعلم اجتماعياً. (Simons, Lin, Gorjan, 1998: 467-479)،

نجد ان الثقافة السائدة سابقا في المجتمع الجزائري حول العنف الزوجي مازالت تقف حائلا أمام الاعتراف بأنه ظاهرة يجب التصدي لها وهذه الثقافة متمثلة في المواقف التقليدية في المجتمع القابلة لعدم الاتزان في القوة والنفوذ بين المرأة والرجل، والتي تنظر للمرأة على أنها مُلك للرجل، وليس عندها رأي وفي هذا يرى "سميد جمال"، (2004)، بأن المرأة الجزائرية في الثقافة المجتمعية الجزائرية التقليدية لا تكتسب وجودها كأنثى إلا بمجرد تزويجها وإنجابها للذكور فقط، مهمتها تربية الأولاد، وهي تابعة للرجل في كل شيء " أي انها بحاجة لتوجيه ولسيطرة ولتأديب، وهناك أيضا الفكر السائد بأن العنف هو نمط شرعي مقبول

فصل الأول: طرح أشكال الدراسة

يقوم به الرجل لتفريغ الإحباط أو الغضب، وانتشار المعايير الاجتماعية التي تتوقع من المرأة أن تكون سلبية.

أما السبب الآخر لعدم تقبل أن العنف الزوجي يشكل ظاهرة بالمجتمع الجزائري هو عدم الربط بين العنف الأسري وبين عواقبه والتي تشاهد بشكل مستمر من قبل الأطباء وأخصائيين النفسانيين والمهنيين الآخرين، ولكن هناك إخفاق بربط هذه العواقب منشأها الحقيقي وهو العنف الزوجي.

يرى كل من **دولار وميلر** أصحاب نظرية الإحباط والعدوان أن الإحباط هو الدافع الأولى وراء العدوان وخصوصاً العدوان الأسري، فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالضعف في التحكم في عمله، فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس القوة على زوجة أو أبناءه، إذ إنه يحول تحويل الإحباط إلى قوة داخل أسرته (In Coleman, 1987; 445).

وأشارت دراسة (مرودة شاكر الشربيني، 2005) على تنوع مظاهر العنف النفسي ضد المرأة من إذلال المرأة وتخويفها وسوء المعاملة والإهمال والتحقير والإهانة، والكلام الجارح والسب والشتم.

وأكدت البحوث العلمية أن صور العنف المختلفة التي تتعرض لها المرأة تؤثر على صحتها الإنجابية والنفسية ويؤدي إلى زيادة تعرضها للمشكلات الصحية والنفسية بدءاً من العجز والألم وانتهاء بالاكنتئاب والرغبة في الانتحار (ناهد رمزي، 2003). إذن فانتهاج أساليب العنف وبأشكاله (الجسدي، النفسي، الاقتصادي،

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

الجنسي) ضدها واستمراره وتكراره يجعل من الزوجة ميالة للاستكانة والضعف ومنه لا يوتر على صحتها الجسدية والنفسية فقط بل أيضاً على قدرتها على اتخاذ قراراتها الخاصة للخروج بحلول (أحمد المجذوب، 2003).

ومنه تتأثر هذه العلاقة الزوجية التي بنيت في الإسلام على أساس الذي وضحه الله تجلى في علاه ذلك في سورة الروم (الآية 21) " وَمِن آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَبِرُونَ " وبهذا تكون أشكال العنف الزوجي عامل هادم لكل انسجام ورحمة ومودة وتوافق والانس والطمأنينة والسكينة والتعاون الذي يسعى له كل زوجين للوصول لحياة زوجية سعيدة ومستقرة.

لقد دفعت كل هذه الاعتبارات الباحثة إلى التفكير في سؤال مهم، وهو: ما الجذور العميقة والمقدمات الأساسية لظهور المشكلات الزوجية التي تؤدي في النهاية للعنف الزوجي؟

وترى الباحثة حسب خبرتها البسيطة في عملها كأخصائية نفسانية أن أساس ظهور المشكلات بين الزوجين واللجوء الى العنف بالإضافة الى الثقافة المنتشرة والمقبولة في المجتمع الجزائري هو فقدان التفهم المتبادل الحاجات الطرف الآخر، فالرجل يبحث عن زوجة تكون له سكناً وسراً يفضي لها بمكنون نفسه، ويتوقع أن تتفهمه كما هو، وليس كما ينبغي أن يكون عليه أي رجل. كذلك تحلم الزوجة بمن يفهمها بشخصها وخصوصيتها، ويقدم لها الاعتبار والاحترام والإشباع لكل رغباتها الحميمة التي لا تظهر إلا معه ضمن العلاقة الزوجية المشروعة.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

ترى الباحثة أن السبب في ذلك هو عدم التفهم من جانب كل طرفٍ لحاجات الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال من الطرفين، تنتهي غالبًا بالمشاجرات والمشاحنات، لتتطور إلى ممارسة اشكال العنف، ذلك بالرجوع لمعاملة المرأة بالأسلوب اللاسوي الذي كان متعارف عليه فيما سبق الذي يشمل مفاهيم المجتمع الذكوري، المرأة اقل شان من الرجل، وانتهاج القسوة والجفاف العاطفي كلها أمور تزيد في الرجولة، و تحط من قيمة المرأة مما يجعلها تخضع لكل ممارساته العنيفة المختلفة مما ينعلم أي تفاهم ونصل لحالة من عدم التوافق الزوجي.

فذكرت **فاطمة فهمي (2005)** على أهمية التفاهم إدراك حاجات الآخر في العلاقة الزوجية لتجنب الصراعات ومحافظة على التوافق الزوجي الإيجابي، ذكر **جاري وستانلي (1984)** على ان فقدان أي علاقة زوجية للشعور بتحقيق الحاجات الشخصية والقدرة على تلبية حاجات الطرف الآخر، لذلك فهي من العوامل المهمة لتحقيق العلاقة الزوجية الإيجابية؛ حيث أن كلا من الزوجين يكمل الآخر ويمنحه السعادة، منها تخلق المودة بينهما وهي وثيقة أمان تساعد على تحقيق التوافق الزوجي. ان خلت العلاقة الزوجية من ذلك تصدعت عمت بأشكال العنف وتتسع فجوة بين الزوجين تؤدي إلى سوء التوافق الزوجي منها إلى انهيار العلاقة الزوجية بالطلاق. ويشير **كمال مرسي (1995)** إذا كانت سلوكيات الزوج تؤدي الزوجة بأساليب غير سوية فهو يجرمها من إشباع حاجاتها، هكذا

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

يؤثر في العلاقة بينهم ولا يصلح لتحقيق أهدافهما من الزواج، أو تفسد علاقتهما الزوجية في هذا حين يعتبر الزوجان غير متوافقين أو سيء التوافق معا.

انطلاقاً من كل ما سبق من تقدير للمشكلة التي تحمل اشكال العنف الزوجي وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة، نحن نبحت في ظل هذه العلاقة الزوجية بعد ان استعمل فيها الزوج شتى اشكال العنف الزوجي عن العلاقة بين هذا الأخير وسوء التوافق الزوجي، ومن كل هذا نطرح التساؤلات التالية:

- 1- ما شكل العنف الزوجي الأكثر انتشاراً بين مفردات عينة الدراسة الحالية؟
- 2- ما مستوى اشكال العنف الزوجي بين مفردات عينة الدراسة الحالية؟
- 3- هل توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة؟
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغيرات (المستوى التعليمي، سن الزوج، عمل الزوجة)؟

2- أهمية الدراسة:

✓ تعد الاسرة حلقة بالغة الأهمية في السلسلة الاجتماعية، اذ اكتسبت أهميتها بكونها النموذج المصغر للمجتمع، وأساس بناء شخصية الفرد والسلوك والتفاعل ليتعامل به في المجتمع في مختلف العلاقات الاجتماعية، وبناء على مجريات هذا التفاعل يتم استقرارها ومنه استقرار المجتمع. ومنه اشكال العنف تعتبر من أساليب غير سوية في التفاعل الاجتماعي الذي صاحب كافة المجتمعات والاسر العربية والأوروبية عبر التاريخ في عدة مظاهر، الذي يعرف ضمن الامراض الاجتماعية التي أصيب بها المجتمع.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

✓ الانتشار الواسع والمخيف في نفس الوقت لظاهر العنف الزوجي في المجتمع الجزائري ذلك من خلال احصائيات لسنة الجارية 2016 بنسبة 75%، يتنوع بين اشكاله (النفسي، الجسدي، الجنسي، الاقتصادي، الاجتماعي).

✓ نجد تعدد في أسباب سوء التوافق الزوجي مع تقشي ظاهرة العنف الزوجي في المجتمع الجزائري كما تم توضيح ذلك سابقا، الامر الذي أدى بالباحثين الاجتماعيين والنفسانيين والتربويين بكل ما يطرحونه من افتراضات ويقروونه من حقائق ومعالم في الاسرة الحديثة والتطور في بناء الاجتماعي وأيضا ما يرافقه في التطور العلمي الا ان التحكم في ظاهرة العنف وسوء التوافق الزوجي لم يتم ومازال قيد البحث والدراسة.

✓ تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية في النتائج التي ستسفر عنها، حيث تساهم في معرفة اشكال العنف الزوجي ومدى انتشارها، وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي وحسب علم الباحثة ان الدراسة الحالية من الدراسات الأولى التي تبحث في طبيعة العلاقة بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق، والوحيدة التي تحاول الربط بين العنف الزوجي كعامل في سوء التوافق الزوجي.

3- أسباب اختيار الموضوع:

❖ الدراسة الحالية تناولت ظاهرة مرضية أصيبت الخلية الأولى للمجتمع وهي الاسرة، كما نعلم ان أي اصابتها تعني احداث الأثر المباشر على بناء المجتمع برمته فوجب علينا الوقوف على هذه الظاهرة وبيّن مفرداتها.

❖ على ضوء التخصص والاطلاع على التراث المعرفي الادبي المتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة، وجدنا ان التنشئة الاجتماعية وواقع المرأة في الاسرة الجزائرية اهم نقطتين وجذب الارتكاز عليهم في الحديث عن العنف الزوجي.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

- ❖ لاحظت الباحثة من خلال وظيفتها كأخصائية نفسانية تقشي ظاهرة العنف الزوجي وانعكاساتها على الاسرة وبالأخص على التوافق الزوجي.
- ❖ عملية التحمس لدراسة هذا الموضوع بمتغيراته والتحقق من الافتراضات بطرق علمية عميقة ومدققة منهجيا، وليست من الموضوعية نحن في علم النفس الاجتماعي لن نترك قضايا جوهرية من هذا الشكل على الهامش، وهي قضية تمس الاسرة الجزائرية بنسب عالية في الوقت الحاضر، مما أدى الى سوء التوافق ومنه الى حالات من الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري.

4- اهداف الدراسة:

- صياغة خلفية نظرية متنوعة وتشمل كافة الجوانب التي تخدم موضوع البحث، وربطها ببعضها منها الزواج ووضع المرأة في الاسرة الجزائرية ومن ثم العنف وصولا الى سوء التوافق الزوجي.
- التعرف على شكل العنف الزوجي الأكثر انتشارا بين مفردات عينة الدراسة الحالية.
- البحث عن مستوى اشكال العنف الزوجي بين مفردات عينة الدراسة الحالية.
- البحث في وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنقة.
- البحث في الفروق ذات دلالة إحصائية بين اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغيرات (المستوى التعليمي، سن الزوج، عمل الزوجة).

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

5- الدراسات المشابهة:

كان ولا يزال موضوع الدراسة الراهنة اشكال العنف الزوجي وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة، من أكثر الموضوعات اغراء للدراسة والبحث سواء من البيئة العربية او المحلية او العالمية، ذلك لأنها مست عنصر حيوي في المجتمع الا وهي الاسرة، واي مشاحنات وسلوكات عنيفة مكررة وذات شدة تؤدي الى شرخ في العلاقة الزوجية وتكون خطر على الاسرة، وقد تسبب انحلالها وتفككها.

وبعد اجراء مسح شامل بواسطة الحاسب الالي والتنقل الى جامعات مختلفة عبر تراب الوطن والدوريات والأبحاث والمجلات العربية والأجنبية خاصة بهذا المجال وحسب علم الباحثة، تبين ان الإنتاج العلمي والادبي السابق والمشابه قد تعامل مع متغيرات الدراسة لكن تعامل الكثير كان مع العنف الاسري وليس العنف الزوجي، ومع ذلك تمكنا من الحصول على دراسات والبحوث مشابهة:

سنعرض فيما يلي الدراسات التي درست متغير العنف الزوجي:

* وفي دراسة أمل سالم العواد (2002) هدفت إلى التعرف على أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ومدى انتشار هذه الظاهرة، والأسباب الكامنة وراءها، وقد صممت الباحثة أداة تتضمن أنواع العنف الاقع على الزوجة (العنف الصحي - العنف الاجتماعي - العنف اللفظي - العنف الجسدي - العنف الجنسي) واشتملت عينة الدراسة على 300 زوجة من القطاعات المختلفة في الأردن (القطاع البدوي / الريفي / الحضري / قطاع المخيمات).

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: تتعرض النساء في الأردن لجميع أشكال العنف؛ إلا أن العنف الاجتماعي من أكثر أشكال العنف انتشاراً إذ بلغت نسبته (56%) ويعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً إذ بلغت نسبتها من العينة الكلية (56.8%).

❖ يعد العنف اللفظي ثالث أشكال العنف شيوعاً بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبته من العينة الكلية (51%) ثم العنف الجنسي من العينة الكلية (48%) ثم العنف الجسدي من العينة الكلية (30%).

❖ وتتعرض المرأة للعنف في جميع المستويات الاجتماعية.

❖ ولم تتوصل إلى وجود فروق دالة بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة. كما لم تتوصل عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة. وترى الباحثة أن المرأة تعتمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهاره خوفاً علي صورتها الاجتماعية.

*في دراسة هبة علي حسن (2003) التي اهتمت بدراسة الإساءة إلى المرأة؛ التي تناولت العديد من المتغيرات التي المرتبطة بسلوك العنف ضد المرأة. فقد وضعت الباحثة لدراستها فرض اهتمت فيه بمعرفة علاقة عمل المرأة بالمتغيرات الاقتصادية (قلة الدخل، البطالة، ضغوط العمل) والعلاقة الأسرية وشخصية الزوجة بالإساءة والعدوان عليها. واستخدمت في ذلك المقاييس التالية:

1- مقياس الإساءة إلى المرأة. 2- اختبار تكلمة الجمل. 3- استمارة بيانات أساسية.

4- اختبار تفهم الموضوعي. 5- المقابلة الموجهة. 6- تاريخ الحالة.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

وتوصلت الدراسة لعدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض للإساءة من الزوج، مما يشير إلى أن الإساءة لا ترتبط بعمل الزوجة فقط وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كخصائص شخصية الزوج ومعتقداته حول العنف ومدى قدرته على تحمل الإحباطات (قلة الدخل - البطالة - ضغوط العمل) وكذلك تاريخه الأسرى وطبيعة علاقة بالأم والأب، وكذلك ترتبط الإساءة بشخصية الزوجة واعتماديتها على الزواج واستفزازها لزوجها وطبيعة العلاقة الزوجية والعلاقة الجنسية بينهما.

كما أشارت النتائج إلى أن الإساءة الجسمية أكثر أشكال الإساءة ارتباطاً بالاتجاهات السلبية نحو الزوج ونحو المرأة ونحو وحدة الأسرة ونحو العلاقة الجنسية، وكذلك ارتبطت الإساءة الجسمية بوجود بعض الاضطرابات النفسية لدى الزوجة.

وقد خلصت الباحثة إلى أن الإساءة بكل أشكالها تؤدي إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والاكتئاب والإحساس بالدونية والعجز مما يدفعها لتكوين صيغة معرفية سلبية نحو ذاتها والآخرين وخاصة الزوج ونحو أسرتها ومستقبلها مما يؤدي إلى زيادة اضطراب شخصيتها بتكرار تعرضها للإساءة. وقد خلصت الباحثة إلى أن الاضطرابات الشخصية سابقة للإساءة.

***وفي دراسة بنة بوزيون (2004): التي اهتمت بدراسة العنف الأسرى في المجتمع البحريني هدفت الباحثة للحصول على معلومات دقيقة عن مشكلة العنف ضد الزوجة وعن الأبعاد المختلفة للعنف على عينة مكونة من 605 زوجة**

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

بحرينية وعلى متغيرات دراسة شملت عامل العمل - العامل الاجتماعي - العامل الاقتصادي - العامل الثقافي - أشكال العنف - العنف والمشاكل السلوكية لدى الأطفال.

وتشير النتائج إلى أنه كلما تدهورت العلاقة الاجتماعية بين الزوجة وأهل الزوج كلما زاد حجم العنف من جهة والعكس صحيح. كما توصلت إلى ارتفاع نسب العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، فالعنف ضد الزوجة غير العاملة يرتبط بالعامل الاقتصادي للأسرة. وهناك علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف. والحالة الاقتصادية للأسرة: توجد علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين العنف الأسري، حيث ترتفع نسب العنف الأسري لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادي دون المتوسط بينما تتراجع نسب العنف عند المستويات الاقتصادية الأعلى. كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين نسب التعرض للعنف من قبل الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليم الزوجة كلما ازدادت نسبة تعرضها للعنف.

وتميزت هذه الدراسة بتحليل استراتيجيات المواجهة حيث أظهرت 34.8% من النساء أن لديهن أكثر من رد على هذا العنف وتحددت نسب هذه الاستراتيجيات على النحو التالي: 25.3% البكاء، 14% لا رد، 8.98% الشكوى للأهل، 5.1% المقاومة، 4.5% رفع الأمر للقضاء، 3.9% الشتم، 3.5% مبادلة العنف بالعنف.

* وفي دراسة قام بها سفيان أبو نجيلة (2006) هدفت بشكل عام إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة،

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياسية. وشملت عينة الدراسة 1265 زوجة تراوحت أعمارهن ما بين 13-55 عاماً من جميع محافظات قطاع غزة وقام الباحث بإعداد مقياس للعنف الزوجي الموجه للزوجة ويتكون من أربعة مقاييس فرعية وهي العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف المالي والاقتصادي. وتوصلت للنتائج التالية

ينتشر العنف بشكل عام بنسبة 36.87% وعلى الأبعاد المختلفة للعينة الكلية، العنف النفسي 44.28% العنف الجنسي، 30.96%، العنف الجسدي 29.66%، العنف المالي والاقتصادي 29.05%. وتوزعت نتائج الدراسة على العينة كالتالي: الزوجات الأكثر تعليماً واللواتي يعملن، واللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات. ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمارهن عند الزواج، أو باختلاف أعمارهن الحالية. لم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمار أزواجهن. لا توجد علاقة بين تعرض الزوجة للعنف الزوجي وبين عدد الأبناء وصلة القرابة بالزوج، بالإضافة إلى فترة الزواج أو مدة الزواج. كلما ارتفع المستوى الاقتصادي كلما قل العنف الزوجي.

* في دراسة لـ: قدرة عبد الأمير الهر (2008) العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة (مالمو) بالسويد تم تناول علاقة

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

العنف ضد الزوجة بالصحة النفسية شمل في أهدافه التالية الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ماهي أكثر أنواع العنف استخداماً أو شيوعاً ضد الزوجة (العنف الجسدي، الاقتصادي، النفسي أو الجنسي) لدى أفراد عينة البحث الحالي؟

2. التعرف على العلاقة بين العنف والصحة النفسية لدى النساء (الزوجات) العربيات المعنفات المقيمت في مدينة مالمو بالسويد ضمن أفراد العينة.

3. التعرف على البعد النفسي الأكثر ارتباطاً بالعنف من أبعاد المقياس التسعة (أعراض الاكتئاب، مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس، القلق الاجتماعي، مشاعر الوحدة والاعتراب، اضطرابات النوم، القلق حول الصحة، التعب والإرهاق، الأعراض الجسدية)؟

واستخدامه لمنهج البحث العلمي في إيجاد العلاقة الارتباطية لغرض التعرف على أكثر أنواع العنف انتشاراً ضمن أفراد عينة البحث المكونة من (83) امرأة من المتزوجات العربيات، وممن يسكن في مدينة (مالمو) جنوب السويد، وممن ثبتت لهن ملفات خاصة في دائرة الشؤون الاجتماعية المتخصصة بمعالجة قضايا العنف ضد المرأة في السويد. تناول البحث دراسات سابقة عربية ودراسات سابقة عالمية ودراسات سابقة سويدية. ومعظم تلك الدراسات تناولت متغير العنف بأنواعه (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) وعلاقته بالقلق أو أعراض الاكتئاب والعزلة أو انعكاساته الجانبية على الأبناء أو الأعراض المرضية

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

الجسدية أو الأعراض النفسية السلوكية أو اختلال العلاقات الاجتماعية للزوجة بفعل شدة العنف الموجه ضدها من الزوج أو الشريك.

وقد استخدم في البحث الحالي الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون.
2. معامل ارتباط الفا للاتساق الداخلي (معادلة كرو نباخ - ألفا).
3. الاختبار التائي (T-test) لإجراء المقارنات للكشف عن الصحة النفسية لدى المعنفات.
4. المتوسط الحسابي لمعرفة البعد الأكثر ارتباطاً وتأثراً في العنف.

توصل البحث في نتائجه إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعاً لدى عينة البحث هو العنف الجسدي بنسبة 68% لدى أفراد عينة البحث، بينما كانت نسبة العنف الاقتصادي لدى أفراد عينة البحث 19%، أما العنف الجنسي فكانت نسبته 13% لدى أفراد عينة البحث، ووجدت الباحثة أن العنف النفسي يغطي كل أنواع العنف الأخرى. وتوصل البحث أيضاً باستخدام حساب الاختبار الزائي للفرق بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي لدرجات أفراد عينة البحث الحالي وجدت قيمة الاختبار الزائي المحسوبة بهذه الطريقة (7.89) وهي ذات دلالة إحصائية عند مقارنتها بالقيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (81). وهذه النتيجة تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفرضي للمقياس ومتوسط درجات أفراد عينة البحث، (أي أن النساء المعنفات يعانين من اضطراب في صحتهن النفسية).

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

وتوصل البحث أيضاً إلى وجود علاقة قوية بين العنف والاضطرابات النفسية ونتائجها الناجمة عنه كما اوضحته النتائج التالية حسب قوة التأثير بالتدرج (مرتبة حسب قيم المتوسطات التي حصلت عليها): أعراض اكتئابيه 21، قلق حول الصحة 18، تعب وإرهاق 15، أعراض جسدية 13، مشاعر الوحدة والاغتراب 13، اضطرابات النوم 12، مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس 10، القلق الاجتماعي 8، واخيرا الأعراض الرهابية (المخاوف المرضية - الفوبيا) 5. وكانت هذه النتيجة هي لمعرفة أي بعد نفسي أكثر تأثراً بالعنف حيث تم حساب متوسط درجات كل بعد على حدة، ومن ثم جرى ترتيب الأبعاد حسب قيم المتوسطات، ورتبت المتوسطات الممثلة للأبعاد ترتيباً تنازلياً.

***في دراسة نجوى قصاب ورغداء الاحمد (2000) أجريت الدراسة في الجمهورية العربية السورية على عينة بلغت (240) امرأة تعرضن للعنف من خلال اجراء مقابلات رصد دراسة الحالة لكل واقعة على حدة في معظم المحافظات السورية.**

توصلت الدراسة في نتائجها أن 7% من العينة كانت من الفئة العمرية بين 16-20 سنة ومن العازبات والمتزوجات اللواتي يعانين من الضغوط الأسرية. كما تبين وجود 16.19% من الحالات في الفئة العربية ما بين 21-25 سنة و16.14% من عينة الدراسة هن من الشباب اللواتي لم يتجاوزن الثلاثين من العمر وبينما اندرجت بقية الحالات من الفئات العمرية ما بين 31-40 عاماً. ومن خلال ربط توزيع اعمار العينة مع أشكال حالات العنف التي كانت تعاني

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

منها تلك الفئات العمرية تبين أن معظم الشكاوى كانت في صيغة الممارسات العنيفة من اعتداء وضرب واذى جسمي من قبل الأزواج والآباء والتي بلغت نسبتها 8.2% من الحالات.

كما تبين أيضاً وجود 10% من الحالات التي كانت تعاني من الحرمان والاستغلال المالي، ونسبة الطلاق التعسفي 1.6% من العينة المدروسة. ووجدت الباحثة أن هناك في بعض الاحيان عدداً من الشكاوى تضمنت أكثر من حالة من حالات الأذى والعنف كالضرب والطلاق تتجمع سوية وتمارس في معاملة الزوج ضد زوجته (بوزبون، 2004: ص 68-71).

***في دراسة Karin Larsson 2007** دراسة (كارين لارسون) في جامعة اوربيرو وهي بعنوان: (العنف الأسري وأثره على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة المعنفة) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفروق بين النساء المعنفات جسماً، جنسياً، ونفسياً من قبل أحد أفراد الأسرة والنساء غير المتعرضات للعنف في سلامتهن الجسمية والنفسية وهي دراسة تجريبية. وهدفت أيضاً إلى معرفة الفروق بين النساء المتعرضات للعنف حسب سنوات الزوج التعرض للعنف.

شملت عينة الدراسة على مجموعة من النساء المعنفات من المتواجرات في بيوت النساء (بيوت خاصة تقيمها الدولة في السويد) وعينة مكافئة لها من النساء غير المتعرضات للعنف وذلك من خلال الإجابة على استبيان خاص أعد لهذه الدراسة. وبينت النتائج أن النساء المعنفات لديهن مشاكل نفسية وجسمية أكثر من النساء غير المعنفات كما أن هناك فروقاً بين النساء المعنفات تبعاً للفترة الزمنية التي تعرضن فيها للعنف حيث كانت النساء المتعرضات للعنف لفترة ست سنوات

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

أو أكثر لديهم ضغوط نفسية عالية مع أعراض اكتئاب وآلام جسمية أكثر من النساء المتعرضات للعنف لخمس سنوات أو أقل. (Larsson, 2007. p.:4-20-2)

*في دراسة 1998 Kristine Stenson: وأجريت في العام 1998 على النساء الحوامل المراجعات لمركز الأم والطفل في مدينة Uppsala السويدية. هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كن (النسوة) قد تعرضن للعنف وما نوعه، وما هي الآثار الناتجة عنه. شملت عينة البحث أكثر من 350 امرأة حامل من المراجعات لهذا المركز، قدمت لهن استبيان ضم بعض الأسئلة تتعلق بهذا الموضوع وبينت النتائج أن 3% منهن كن قد تعرضن إلى العنف من قبل الزوج أو الشريك الذي يقيمون معه وكان أكثر الأنواع انتشاراً هو العنف الجسدي، وكان هذا العنف (الجسدي) يحدث قبل وأثناء فترة الحمل، وأشارت نسبة 1.3% منهن إلى أنهن تعرضن للعنف النفسي أيضاً، فيما تعرض 8% منهن إلى العنف الجنسي.

وبينت الدراسة أيضاً أن لهذا السلوك آثار سلبية على صحة المرأة النفسية والجسمية، وخصوصاً إذا ما تعرضت للعنف في مرحلة الحمل. (Stenson, 1998p. 21-22).

سنعرض فيما يلي الدراسات التي درست متغير سوء التوافق الزوجي:

*في دراسة " بلميهوب كلثوم" (2004) الموسومة "عوامل الاستقرار الزوجي - دراسة مقارنة على عينة من الأزواج المضطربين وغير المضطربين زواجياً- مع اقتراح برنامج في العلاج الزوجي". وهدف البحث إلى تحديد العينة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الاستقرار الزوجي، والتي حددتها الباحثة بتحقيق مستوى عالٍ من التوافق والرضا والاتصال والتوقع والسعادة الزوجية.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

استخدمت الباحثة (05) مقاييس لكل عامل، واستبيان تضمن البيانات الشخصية تكونت العينة من (400) فرد من كلا الجنسين.

وتوصلت الباحثة إلى تحديد (03) أنواع من العوامل التي تساعد على الاستقرار الزوجي هي: عوامل لوجستية، عوامل شخصية وعوامل تفاعلية.

كما توصلت الدراسة إلى أن العوامل المرتبطة ب: السن عند الزواج، مدة الزواج، الفارق في السن بين الطرفين، عدد الأطفال، الجنس، طريقة التعارف، الالتزام الديني لم يكن لها تأثير على الاستقرار الزوجي.

ولم تجد الباحثة تأثير السن عند الزواج على مدى استقراره، تبين كذلك أن الفئة الأكثر توافقاً والأكثر تحقيقاً لتوقعاتها الزوجية هي الفئة التي يتراوح سنها بين 31 و44 سنة. بالنسبة لعامل الجنس الفروق غير الدالة احصائياً، في كل من الرضا والتوقع والسعادة الزوجية بين الرجال والنساء، لكن الاتجاه العام للنتائج يُظهر حصول الرجال على متوسطات أعلى من متوسطات النساء في هذه المقاييس.

بالنسبة لمدة الزواج فهي غير دالة؛ إلا أن دراسة "كوردريك ودينفر" تؤكد أن قصر مدة العشرة هي أحد العوامل المنبئة باضطراب العلاقة الزوجية، كما أن الاضطراب يكون في الثلاث سنوات الأولى ثم يبدأ بعدها الزواج في الاستقرار.

- لم تجد فروقات دالة فيما يخص عامل عدد الاطفال.

وبالنسبة لفاعلية البرنامج العلاجي الزوجي، ربطته الباحثة بعاملين رئيسيين هما:

- تمسك كل الطرفين بالعلاقة الزوجية.

- مدى رغبة الطرفين في تلقي المساعدة.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

*في دراسة "مراد بوقظاية" (2000) المعنونة بـ "التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري" (2000)، هدفت الدراسة إلى الكشف عن البنية القيمية العاملة للحياة الزوجية في المجتمع الجزائري، والمقارنة بين المتوافقين وغير المتوافقين من الأزواج في القيم العاملة والقيم الفردية في الحياة الزوجية.

وقام الباحث بتصميم مقياسين للدراسة، مقياس القيم المرتبطة بالحياة الزوجية ومقياس التوافق الزوجي وطبق المقياسين على عينة تتكون من (404) فرد؛ أي (202) ذكور، (202) إناث. وكان متوسط العمر لدى عينة البحث يساوي (37) سنة ومتوسط مدة الزواج 10 سنوات.

توصل الباحث إلى أن بنية القيم الزوجية تنطوي على (09) عوامل هي: عامل المعاملة، والذي كان بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية؛ ثم يليه عامل التواصل كمرتبة ثانية، عامل المثل الأخلاقية في المرتبة الثالثة، النظرة إلى الحياة في المرتبة الرابعة، عامل العلاقة بالأهل في المرتبة الخامسة، عامل الجمال والتناسق في المرتبة السادسة، عامل الحياء والحشمة في المرتبة السابعة، قيمة العمل في المرتبة الثامنة ثم عامل رعاية الأسرة في المرتبة التاسعة والأخيرة.

وحسب هذه الدراسة فإن التوافق الزوجي يقوم على طبيعة قيم الزوجين بشكل كبير، وانسجام هذه القيم يساهم بشكل فعال في نجاح العلاقة الزوجية، وبالتالي تحقيق التوافق الزوجي.

في حين أن عدم انسجام وتناسق هذه القيم قد يؤدي إلى هدم العلاقة الزوجية، وبالتالي سوء التوافق الزوجي.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

*في دراسة ونوغي فطيمة 2014 المسومة بـ: أثر سوء التوافق الزوجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة هدفت معرفة الأثر الذي يلعبه سوء التوافق الزوجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة، كما مشكلة الدراسة في جملة من التساؤلات كما صيغت الفرضيات الفرعية، وهدفها معرفة الأثر الذي يلعبه سوء التوافق الزوجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة، وللوصول إلى ذلك كان لابد من تبني أدوات البحث العلمي، والتي تمثلت في مقياس التوافق الزوجي لمراد بوقطاية (2000)، لتماشيه مع أهداف البحث من حيث استخراج غير المتوافقين زواجيا، والأداة الثانية تمثلت في اختبار مينيسوتا متعدد الأوجه (MMPI2)، إلى جانب استخدام المقابلة نصف الموجهة.

وكانت الدراسة الاستطلاعية بمدينة بسكرة من خلال توزيع مقياس التوافق الزوجي على عينة من النساء المتزوجات لمعرفة مدى وضوح عبارات المقياس، ولقد تبين عدم غموض بنود المقياس وبالتالي تطبيقه، وهذا كمرحلة أولى

وفي المرحلة الثانية من الدراسة الاستطلاعية تم توزيع كل من مقياس التوافق الزوجي واختبار مينيسوتا متعدد الأوجه (MMPI2)، كل في ظرف واحد يحمل رقم معين، وكل ظرف يمثل حالة واحدة على عينة عرضية وقوامها (220) امرأة من المترددات على العيادات النفسية الحكومية بمدينة بسكرة، في حين الدراسة الأساسية قد اجريت على عينة قصدية قوامها (52) امرأة غير متوافقة زواجيا من خلال مقياس التوافق الزوجي؛ أين تم تحليل اختبار الشخصية متعدد الأوجه مينيسوتا "2" (MMPI2) لكل واحدة منهن.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإكلينيكي كذا الاعتماد على التحليل الكيفي انطلاقاً من الدرجات المتحصل عليها، وكذا التكرارات المترجمة إلى نسب مئوية، وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- لسوء التوافق الزوجي أثر في تكوين الميل إلى مرض الاكتئاب لدى المرأة.
- لسوء التوافق الزوجي أثر في تكوين الميل إلى مرض توهم المرض لدى المرأة.
- لسوء التوافق الزوجي أثر في تكوين الميل إلى مرض الهستيريا لدى المرأة.

تعقيب على الدراسات المشابهة ومجال الاستفادة منها:

أولاً مجال الاستفادة منها:

نناقش في هذه السطور ما تقدم من استعراض للدراسات السابقة العربية والعالمية، علماً بأن ظاهرة العنف الزوجي بشكل عام هي "ظاهرة كمية ذات حجم ملحوظ في أوساط المجتمعات البشرية كافة بغض النظر عن انتماءاتها الدينية أو القومية أو السياسية أو الأيديولوجية، أو حتى الشعوب التي قطعت شوطاً طويلاً في التحضر، وبناء مجتمعاتها على أسس جديدة تعاني أيضاً من انتهاكات واضحة ضد الزوجة تصل إلى القتل والعنف الجسدي فضلاً عن أنواع العنف الأخرى وعليه يمكن إجمال نقاط الاتفاق في الدراسات السابقة بأنها:

❖ التعرف على المصادر والدوريات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تخص موضوع الدراسة الحالية مما سهل الطريق أمام الباحثة لبناء الإطار النظري لدراستها.

❖ الاستفادة منها في بناء نموذجها واشتقاق فرضياتها.

فصل الأول: طرق اشكال الدراسة

❖ التعرف على منهجيات الدراسات بالشكل الذي مكن الباحثة من تصميم منهجية الدراسة.

❖ الاستفادة من المقاييس المستخدمة في بناء استبيان يخدم أغراض الدراسة الحالية.

❖ التعرف على النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات والتي سهلت على الباحثة الانطلاق من حيث انتهى الآخرون، أو البحث في الجوانب التي لم يتناولونها أو التعمق أكثر في الدراسة.

ثانيا: التعقيب على الدراسات المشابهة:

✚ تناولت متغير العنف بكل أشكاله ابتداء من العنف الجسدي (الضرب والركل.. الخ)، والعنف اللفظي، والعنف الاقتصادي، والعنف النفسي باستخدام أسلوب الصمت، أو الاحتقار غير المعلن، والعنف الجنسي (الاغتصاب الزوجي).

✚ درست العنف الزوجي وعلاقاته بمتغيرات الديمغرافية (السن، المستوى المعيشي، مستوى التعليمي)

✚ درست الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات الديمغرافية (السن، المستوى المعيشي، مستوى التعليمي).

✚ تناولت الدراسات حجم ومدى انتشار اشكال العنف الزوجي.

✚ استخدمت في غالب الدراسات المنهج الوصفي بأسلوبه الارتباطي والفارقي.

✚ استخدمت معظم الدراسات الاستبيان ومقاييس لجمع البيانات وكان من تصميمهم.

✚ اغلب الدراسات توصلت الى انتشار اشكال العنف الزوجي في عينة دراستها وبمستوى مرتفع أيضا وملفت للانتباه كل باحث.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

في التعرف على العنف السائد في المجتمع تتشابه دراستنا ودراسة قدرة **عبد الأمير الهر (2008)** دراسة **امل سالم العواد (2002)** وأيضا أشكاله وهذه الأخيرة. وتتفق معها أيضا في دراسة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين سن الزوج وشكل العنف الممارسون أيضا دراسة **كارين لاسون (2007)** تتشابه معها في ذلك.

وتتشابه دراستنا مع دراسة **هبة على حسن (2003)** دراسة **بنة بوريون (2004)** معها في دراسة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين اشكال العنف والمتغيرات الديمغرافية.

اما دراسة التي قام بها **سفيان أبو جيلة (2006)** تشابهت معها في تقديرها لحجم ومستوى اشكال العنف و مدى انتشارها وأيضا الفروق ذات الدلالة الاحصائية بالمتغيرات الديمغرافية .

وتتشابه مع دراسة **نجوى القصاب ورغداء الأحمد (2000)** ودراسة **كريستين ستيس (1998)** في التعرف على اشكال العنف التي تتعرض له الزوجة. لكن هذه الأخيرة خصصت النساء الحوامل.

وتتشابه مع دراسة **ونوغي فطيمة (2014)** في استخدام نفس المقياس التوافق الزوجي بوقطاية 2000 وأيضا في اختيار الزوجات يعانين من سوء التوافق الزوجي. وتتشابه مع دراسة بوقطاية مراد (2000) في استخدام المقياس الذي صممه هو مقياس التوافق الزوجي.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

واختلفت دراستنا عن الدراسات المشابهة في العينة حيث الباحثة تم اختيار مفردات عينة هن زوجات معنفات ويعانين من سوء التوافق الزوجي، هذه الدراسة في تناول العلاقة بين المتغيرين اشكال العنف الزوجي وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة تعتبر من الدراسات الأولى التي تناولت العلاقة بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق وذلك طبعاً حسب علم الباحثة وتطلعها.

6- تحديد مفاهيم الدراسة اجرائياً:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي، وكما اتسم بالتحديد والدقة والوضوح أدى ذلك إلى إدراك المقصود من المفهوم عند ذكره دون اختلاف في التأويل، أو تحميله ما لا يقصده أي باحث، وفي إطار هذه الدراسة نسعى إلى تحديد المقصود من بعض المفاهيم الرئيسية الواردة في متغيرات الدراسة:

1- العنف الزوجي: كثير ما نجد يستخدم العنف الأسري أو العنف الزوجي بالتبادل ويشيران إلى أزواج كمرتكبين في أغلب الحالات، ويمكن ان يكون العنف الاسري اشمل وهو مصطلح أعم بالإيذاء افراد آخرين في الاسرة مثل الأبناء وبالرغم من انه من الممكن ان يكون هناك عنف موجه من السيدات ضد أزواجهن إلا وان العنف الزوجي يقع على السيدات في معظمه.

وفي دراستنا هذه قصدت الباحثة العنف الزوجي ضد الزوجة: هو أي سلوك ينتهجه الزوج لإلحاق الأذى بشتى أنواعه ضد زوجه. ومن أشكال السلوك العنف التي ركزت عليها الباحثة هي:

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

العنف النفسي كان ضمنه **العنف اللفظي**: يستخدم العنف الكلامي للترهيب، للإذلال وللسيطرة على الآخر. ويمكن أن يكون خفي أو علني العكس مباشر للغاية الصراخ أو رفع الصوت إلقاء اللوم على الضحية الإهانة، عزل الآخر عن أصدقائه وأسرته، إذلال، تخويف، تهديد بشكل مباشر أو غير مباشر.

العنف النفسي اجرائياً: هو الدرجة المتحصل عليها في مقياس قائمة اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة في بعد العنف النفسي. ولتنويه شملت الباحثة العنف اللفظي ضمن العنف النفسي.

العنف الجنسي: يشمل جميع أنواع الممارسات ذات الطابع الجنسي، المُلزمة دون موافقة الزوجة (مع أو من دون اتصال). يمكنك الامتناع عن الموافقة بقولك "كلا" أو بأيّة حركة رفض دفع الزوجة بعيداً عنه، أو إظهار علامات الانزعاج، علامات كافية للتعبير عن عدم موافقتك، يجب دائماً الحصول على موافقة من دون استخدام القوة في حقوقه القيام بملامسات أو ممارسات ذات طابع جنسي دون موافقة الشريك، استغلال الفرد لأغراض إباحية.

العنف الجنسي اجرائياً: هو الدرجة المتحصل عليها في مقياس قائمة اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة في بعد العنف الجنسي

العنف الجسدي: يتميز بأعمال العنف على الجسد يترك فيه الاثار العض، القرص والدفع، الضرب بالأيدي والأرجل لتهديد بالسلاح، التهديد بالقتل، قذف الأشياء، الاحتجاز.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

العنف الجسدي اجرائيا: هو الدرجة المتحصل عليها في مقياس قائمة اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة في بعد العنف الجسدي

العنف الاقتصادي أو المالي: هذا الأسلوب يمنع الشخص أن يكون مستقلاً مالياً. هنا أيضاً، الإثراء بالقوة أو منع الشريك من العمل، التحكم المادي بالشريك، اعتراض راتب الشريك أو أي مصدر آخر له للدخل.

العنف الاقتصادي اجرائيا: هو الدرجة المتحصل عليها في مقياس قائمة اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة في بعد العنف الاقتصادي.

2- **سوء التوافق الزوجي:** تقصد به الباحثة عدم اتفاق الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة، وعدم مشاركة كلاهما الآخر في أعمال، ونشاطات مختلفة وعدم تبادل العواطف، وبذلك فشل في تحقيق اهداف الزواج النفسية والاجتماعية وبالتالي عدم اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.

إجرائيا هو الدرجة المحصل عليها من خلال مقياس التوافق الزوجي "لمراد بوقطاية" (2000)، والتي تتراوح ما بين (54، 98)، وهذه الدرجة تعبر عن سوء التوافق الزوجي حسب الدراسة الحالية.

3- **الزوجة المعنفة:** هي أحد طرفي العلاقة الزوجية الشرعية القائمة، والتي تتردد على العيادات النفسية الحكومية بمدينة بسكرة، والمصرحة بالعنف الممارس ضدها اثبت ذلك من خلال مقياس قائمة اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة وأيضاً تعاني من سوء التوافق الزوجي المتحصلة على الدرجة ما بين (54،98) على مقياس التوافق الزوجي لمعاد بوقطاية.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

7- فرضيات الدراسة: تناولنا في هذه الدراسة النفس -اجتماعية ومن خلال عنصر

الفرضيات، كما إجابة عن تساؤلات الدراسة وطرحنا فرضيات وهي كالآتي:

1- شكل العنف الأكثر استخداما وانتشارا لدى مفردات العينة في الدراسة الحالية (العنف النفسي، الجسدي، الجنسي، الاقتصادي).

2- مستويات اشكال العنف الزوجي لدى مفردات العينة متوسطة.

3- توجد علاقة دالة احصائيا بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة

1/3 - توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة.

2/3 - توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف النفسي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة

3/3 - توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف الجنسي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة

4/3 - توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف الاقتصادي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغير (المستوى التعليمي، عمل الزوجة، سن الزوج)

1/4 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغير المستوى التعليمي.

2/4 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغير عمل الزوجة.

3/4 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغير سن الزوج.

فصل الأول: طرح اشكال الدراسة

خلاصة الفصل:

عرضنا في هذا الفصل المسوم بـ: طرح اشكال الدراسة المشكلة الدراسة الاساسية،

وما تفرع منها من تقدير لحجمها وأسبابها وعواملها وتأثيراتها، انتقلنا لوضع أهمية

الدراسة اهداف واسباب ودوافع اختيار الموضوع، وعرض الدراسات المشابهة

والتعقيب عليها وعرض نقاط الاستفادة منها ثم تم تحديد مفاهيم متغيرات الدراسة

اجرائيا مثل العنف الزوجي واشكاله وسوء التوافق الزوجي والزوجة المعنفة، ننتقل

للتراث الادبي وكل ما قيل فيه عن متغيرات الدراسة وطرح المداخل النظرية.

فصل الثاني: واقع الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري

تمهيد:

أولاً: الزواج في المجتمع الجزائري.

1- مفهوم الزواج.

2- مقاربات النظرية المفسرة للاختيار الزوجي.

3- مشكلات النسق الزوجي.

4- القيم الزوجية في النسق الزوجي.

ثانياً: الأسرة الجزائرية.

1- التحولات التي مرت بها الأسرة الجزائرية.

2- بناء الأسرة الجزائرية الحديثة.

3- تركيبة النسق الزوجي في المجتمع الجزائري.

خلاصة الفصل.

تمهيد

يعدّ الزواج ميكانيزماً اجتماعياً أسس على إثره المجتمع برمته بما يحوي من مؤسسات ونظم اجتماعية ومن ثمة الحفاظ على بقاء المجتمع ووجوده والأهم الحفاظ على خصوصيته الاجتماعية من خلال البقاء على النوع البشري بالزواج من ناحية وممارسة طقوس التقافية معينة لوجود هذا الأخير من ناحية ثانية، ومن هنا تعددت أشكال الزواج من بيئة اجتماعية لآخر ومن زمان لآخر ومن مكان لآخر، ومن ثمة اكتسب الزواج عدة صيغ وقوالب بحسب دلالتها المفهومية المختلفة والمتباينة، منها ما يعتبره عملية تتم بين رجل والمرأة ومنها ما يعتبره علاقة بين هذين الطرفين ذوي الصيغة الاجتماعية والثقافية، نتيجة وجود تفاعل واحتكاك وتأثير متبادل، ومنها ما يعتبره تنظيماً اجتماعياً تنظم به سيرورة التفاعل والعلاقات بين الشعوب والقبائل والمجتمعات الصغيرة، ومنها ما يعتبره نسقاً اجتماعياً له دلالاته السوسيولوجية الخاصة.

أولاً: الزواج

1- مفهوم الزواج

1-1- لغة: يقال نكح فلان امرأة، إذا تزوجها، ونكحها وباضعها أيضاً، وكذلك دحمها وفجأها، وقال الأعشى في نكح بمعنى تزوج. (علي احمد عبد العالي الطيطاوي، 2005، ص 19).

والنكاح في اللغة هو "الضم والاجتماع والتداخل، ونكح النعاس عينه أي غلبها، والمطر الأرض أي اعتمد عليها، ونكح المطر الأرض إذا اختلط بثراها" (محمد بن محمود المصطفى الإسكندري، 2002، ص 13).

كما يعرف الزواج في اللغة أيضاً بنفس معنى النكاح، فهما اسمين لشيء واحد، ويعرف انه " اسم للجمع بين شيئين والاقتران بينهما" (كمال إبراهيم موسي، 2004، ص 34).

والزواج هو امتزاج شيء بشيء آخر والازدواج أو الاقتراب والارتباط يقال: زوج الرجل إليه إذا قرن بعضهما إلى بعض ومنه قوله تعالي (وَإِذَا النّفوسُ ~~أوجعت~~). (سورة الكوثر، ال آية 07). أي قرنت بأبدانها يوم البعث.

ويعرف كذلك " اقترن رجل امرأة حسب عرف ومعايير وطقوس تقرها الجماعة أو المجتمع، ويقتضي الزواج علاقة جنسية بين المرأة والرجل، وتأسيس عائلة أو أسرة وإنجاب أبناء وتنشئتهم تنشئة تتفق مع ثقافة المجتمع". ويعرف بأنه: نظام عقد اجتماعي يشكل الأساس الذي يقوم عليه

العائلة كمؤسسة في المجتمع وخلاية من خلاياه. (عبد المجيد، لبصير، 2010، ص ص 232-240).

2-1- اصطلاحا:

1-2-1: من الناحية السوسولوجية: " الزواج عبارة عن التزاوج منظم بين الرجال

والنساء (سناة خولي، 1983، ص 56). ويعتبر شرطا أوليا لقيام الأسرة واعتباره نتاجا للتفاعل الاجتماعي.

يعرف كذلك بأنه عبارة عن "مؤسسة اجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى ويمكن تعريف الزواج بالعلاقة الزوجية الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس، ويبررها المجتمع وقد تستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية والأخلاقية ودينية يقرها المجتمع، ويعترف بوجودها وأهميتها، وقوانين الزواج تستلزم استقرار وثبات العلاقة الاجتماعية والجنسية بين الشخصين المتزوجين" (ميتشل، دينكن، 1986، ص 138).

كما يعتبر الزواج " المرأة العاكسة لكثير من عيوب الإنسان التي لا تظهر بهذا القدر من الوضوح إلا حياته الزوجية" (عشماوي، 2007، ص 05).

يعرف العالم الانجليزي إدوارد وسترماك E. Westermak أنه " العلاقة التي تربط رجلا أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء، و يشترط أن تتفق

و تقاليد الجماعة و القانون السائد، و تنطوي هذه العلاقة على حقوق و واجبات بالنسبة للطرفين (الرجل و المرأة و أولادهما). (Edward.Westermarck, 1934.p43).

ويعرف كذلك هو " عملية تتم بإقامة الطقوس الرسمية، وفيها يحافظ كل من الرجال والنساء على العلاقة الودية المتبادلة بينهم لتأسيس الأسرة في وجود قواعد ومعايير يضعها المجتمع لذلك." (Montro.Dowell. 1986.p85)

1-2-2: من الناحية القانونية: " هو عقد حقيقي أي مؤسسة قانونية تقيم بين الرجل والمرأة » (Chafika.Chelata. 2005.p18).

" هو عقد بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب. (الجريدة الرسمية. 2005. ص 18)

" هو مؤسسة تتشكل بواسطتها علاقة طبيعية بين رجل وامرأة تخضع للقرانين الاجتماعية والمرتبطة بثقافة مجتمع من المجتمعات".

(Grawity.Madeleine.1983. p204)

1-2-3: من الناحية النفسية:

يعتبر علماء النفس الزواج " رابطة طبيعية مقررة اجتماعيا، بين شخصين مختلفين في الجنس، والأصل في تكوين هذه الرابطة الديمومة أو الاستمرار بحيث تشمل في داخلها عملية حمل وإنجاب الأطفال. (سهير. احمد كامل، 1998، ص 11).

ويعرف اوغست كونت *August Conte*: "الاستعداد الطبيعي والاتحاد التقائي بين الجنسين، نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الحي، كما انه الأساس الأول في البنیان الاجتماعي". (مصطفى الخشاب، 1981، ص 94).

1-2-4: من الناحية الشرعية:

استعمل الفقهاء لفظ الزواج، والنكاح لغة هو الوطء (عمر. رضا كحالة، 1984، ص 6). بذلك عرفوه على أساس انه: " عقد وضعه الشارع كل منهما الآخر على الوجه المشروع". (بدران، أبو العينين بدران، 1985، ص 30).

وقال تعالى " **فَانكحوا ما طاب لكم من النساء** " (سورة النساء، ال آية 03).

وقال تعالى: " **وَأَنكحوا الأهل منكم** ... " (سورة النور، الآية 32).

وقال تعالى: " **فَانكحوا من إخوانكم من أهلهن** " (سورة النساء، الآية 25)

وقال تعالى: " **وَابتئوا الأيتام حتى إذا بلغوا النكاح** " (سورة النساء، الآية 06)

عرفت قوانين الأحوال الشخصية في كثير من المجتمعات الإسلامية الزواج الشرعي بأنه " عقد يتم بين رجل وامرأة تحل له شرعا، غايته السكن والإحصان وقوة الأمة" (كمال. إبراهيم موسى، 2004، ص 37).

فالزواج: " نظام إلهي عام خلقه الله تعالى وسارت عليه كل المجتمعات وكل الأديان، هو الوسيلة الوحيدة لتنظيم المسائل الجنسية وتحقيق الأمان والاستقرار والمشاركة والتعاون والحب والمودة والحماية". (سهيير كامل احمد، 1998، ص 15).

2- المقاربات النظرية للاختيار الزوجي:

الاختيار الزوجي كخطوة أساسية وهامة في طريق الزواج، يحتاج إلى بناءات ذهنية نظرية، طبعاً مستمد من الواقع، للإجابة على أسئلة ربما تخطر على كل من يفكر في الزواج، وهذه الاسئلة هي: لماذا اتزوج؟ ومن يتزوج من؟ وكيف اختار الزواج؟

وقد اشترك علماء الاجتماع والنفس في بلورت جملة من نظريات التي تحلل ظاهرة الاختيار الزوجي، وحتى تكون على بينه فإن النظرية تمثل وجهة نظر تعمل على إعادة انتاج الواقع لمستوى الفكر (ابراهيم عبد الله، 1996، ص05). هنالك ثلاث نظريات أساسية عالجت قضية الاختيار الزوجي وهي: الاتجاه الاجتماعي الثقافي - الاتجاه النفسي - اتجاه التحليل النفسي

2-1- النظرية الاجتماعية الثقافية:

يحاول هذا الاتجاه ان يقدم تفسيرات علمية لظاهرة الاختيار الزوجي، وهي على الأقل محاولات لتبرير لماذا أ يختار ب، وعلى أي أساس يتم اختبار واي العوامل التي تؤثر في عملية الاختيار الزوجي وتوجهها. وتعتمد النظريات التي تنطوي تحت هذا الاتجاه في تحليلها وتفسيرها على البعد الاجتماعي والثقافي في ممارسة الاختيار الزوجي، وهذه النظريات هي نظرية التجاور المكاني، نظرية القيمة في الاختيار الزوجي المعيارية.

2-1-1 نظرية التجاور المكاني: وتقوم هذه النظرية على ان الفرد عندما يختار للزواج فإنه يختار من مجال جغرافي محدد، وهو البيئة التي يعيش فيها سواء السكن او المدرسة او العمل، حيث تكون الفرصة أكبر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر، والذي يمكن ان يختار بينهم شريك حياته، ومن الطبيعي ان يختار الفرد زوجه ممن أتيح له ان يراهن أو يتعامل معهن (علاء الدين كفاي، 1999، ص 424). ويعبر وولر عن تلك الفكرة أصدق تعبير حين يقول " إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منها، بل أنه يختار زوجة فقط من بين مجموعة نساء التي يعرفها " ولهذا فإن الانعزال الإيكولوجي (الجغرافي) يميل إلى تحديد دائرة الاختيار بالنسبة للفرد (حسن الساعاتي، 2003، ص 165). وقد كانت نظرية التجاور المكاني في بدايتها تهتم بالأفراد الذين يقطنون في مساكن متقاربة كالجيرة، ثم تطورت وأصبحت تهتم بمجال المدارس والجامعات، والمصانع واماكن العمل، إي اصبحت تهتم بالدراسة والعمل.

2-1-2 نظرية التجانس: وتقوم هذه النظرية على ان الشبيه يتزوج شبيهه، وان التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس لبعضهم البعض كشركاء في الزواج لا الاختلاف والتضاد فالناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربونهم سنا، ويمثلونهم سلالة يشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون ايضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتجاهات وطرق شغل الفراغ ولعادات الشخصية السلوكية (علاء الدين كفاي، 1999، ص 423).

ونذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجي في المحل الاول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة ايضا في الخصائص او السمات الجسمية اي ان تكون هنالك تشابه بين الشركين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن، والتعليم، وحالة الزواج...الخ، الى جانب وجود تشابه او تجانس في الطول، لون البشرة...الخ وقد ركزت معظم البحوث السوسولوجية المثمرة جهودها في هذا الميدان (حسن السعاتي، 2003، ص136). ويستعمل ويتش مصطلح الزواج التجانسي دلالة على التجانس، ويعرفه بأنه " ميل الناس شعوريا أو لا شعوريا لاختيار شريك متشابه خصائصه مع خصائصهم" (حسن السعاتي، 2003، ص136). وترتبط هذ الخصائص بالجنس (العرق)، الدين، السن، الخصائص الاجتماعية، التعليم، الجسم...الخ.

2-1-3: نظرية المعيار: (سامية مصطفى خشاب، 1982، ص83-87) وترجع هذه النظرية إلى كل من كاتز وهيل اللذين حاولا تلخيص عدد من الأفكار النظرية المختلفة في دراسة الاختيار الزواجي فيما اصطلحا عليه بنظرية المعيار، والمعيار هو " نموذج او مقياس مادي او معنوي لما ينبغي ان يكون عليه الشيء (ابراهيم مذكور، 1979، ص 188). وبتعبير آخر الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة هذه الفكرة على شكل عبارة تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به، وما يتوقع ان يفعلوه تحت ظروف معينة.

وقد ذهب كل من كاتل وهيل في نظريتهما إلى ان الزواج معياري واعتبرا مقولة افتراضا بدءا منهما لنظريتهما واستنبطا منه قضايا أكثرا تحديدا، حول كيفية ان العوامل المعيارية تؤثر في على اختيار القرين، وهي أربع قضايا اساسية.

✓ إن وجود المعايير في جماعة اجتماعية يؤثر على سلوك أفراد الجماعة، لذلك يميل السلوك إلى ان يتوافق مع التحديثات المعيارية، ففي هذه القضية يعتبر المعيار متغير مستقل، اما السلوك فالمتغير التابع، فالسلوك يكون وفق المعيار.

✓ إن وجود معايير اختيار الشريك يؤثر في الاختيار، ولذلك فإن عملية اختيار الشريك تتجه لتتوافق مع هذه التحديدات المعيارية.

✓ إن أهمية توافق السلوك للمعايير يكون مرتبطا بمقدار تأثير المعايير على السلوك.

✓ إن أهمية التوافق الخاصة باختيار شريك ترتبط بمقدار تأثير هذه المعايير.

انطلاقا من هذه القضايا العامة المحددة لدور المعايير في توجيه عملية الاختيار الزواجي، يمكن ان نصل إلى القضايا الخاصة للمعايير، مثل: الدين، العرق، المكانة الاجتماعية والعمر، وتأثيرها على الاختيار الزواجي، ونلاحظ هنالك تقارب كبيرا بين هذه النظرية ونظرية التجانس التي تطرقنا إليها سابقا.

2-1-4: نظرية القيمة: وتركز هذه النظرية على إبراز أهمية القيم في اختيار الأصدقاء ومنه اختيار شريك الحياة، والقيم تعبر عن تنظيمات الأحكام العقلية الانفعالية المعممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني ووجه

النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي نوجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها (طلعت همام، 1984، ص100). وقد اهتم كومز بالبحث في دور القيم وتأثيراتها على الاختيار الزواجي، إذ يرى انه يمكن ان نفكر في قيم الشخص، على انها تنتظم في نظام متدرج و يرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، و اسبغها على الأشياء المختلفة، و هكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم أو نسق قيمي، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين نجدها تحتل مركز الصدارة و الأولوية في ذلك النسق، كما انها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي، و نتيجة لهذا الجانب العاطفي، فإنه يبدو منطقيًا ان الفرد سوف يختار رفاقه بما فيه شريكة حياته، من بين هؤلاء اللذين يشاركونه او على الاقل يقبلون قيمة الأساسية، لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك (حسن السعاتي، 2003، ص 174).

ومن خلال التحليل النظري لدور القيم في اختيار شريك الحياة، يتضح أن هذه النظرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية التجانس، وذلك لأن القيم السائدة مستمدة من خلال الخبرة الاجتماعية والتأثيرات الثقافية والدينية.

2-2- النظرية النفسية: تعرف النظرية النفسية باسم نظرية الحاجات التكميلية وقد استخدم وينش نظرية الحاجة المكملة في دراسة لعملية الاختيار الزواجي وقد بلور نظريته في النقاط التالية:

✓ في عملية الاختيار الزواجي يسعى كل فرد لاختيار الشريك المناسب الذي يمدّه بأعلى حد من حاجة الإشباع والرضا.

✓ هنالك مجموعة من الحاجات، فمثلا الشخص (أ) له حاجات لتكن (ن)، والشخص (ب) له حاجات لتكن (هـ)، (أ) يسلك سلوكا معيناً بحيث الحاجات (هـ) بالنسبة لـ(ب)، وكذلك الحاجات (ن) بالنسبة له.

✓ الحاجتان (ن) و (هـ) للشخصين (أ) و(ب) يمكن القول انهما يكملان بعضهما البعض في حالتين: النمط التكميلي الأول: وفيه تكون الحاجات (ن) و (هـ) متماثلة.

النمط التكميلي الثاني: تكون الحاجات (ن) و (هـ) مختلفة، وفي هذه الحالة تحدث تنبؤات معينة في اختيار كل من الحاجات (ن) و (هـ).

وفيما يخص المبنى، فإن نظرية وينش انبنت على مصطلحين أساسيين هما:

الحاجة: وتعني حسب ميزي " بأنها قوة تنظيم الإدراك الحسي، ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والإرادة" (سامية مصطفى خشاب، 1982، ص 88) وتعمل بطريقة من شأنها ان تحول موقفا قائما غير مشبع إلى وجهة نظر معينة.

المكاملة: وتراد كلمة اشباع الحاجة، وهي حالة يحدث فيها ان حاجات الفرد تشبع عن طريق التفاعل مع شخص آخر.

2-3: مقاربات التحليل النفسي: (حسن السعاتي، 2003، ص 237)

2-3-1: نظرية فرويد: يري فرويد اننا نبحت احيانا عندما نختر شريك حياتنا عن شريك

يشبهنا او شريك يحميننا، ويختار الصبي والده كموضوع يريد ان يكون مثله، كما انه يختار

أمه كموضوع يجب أن يتلقى منه الرعاية، وعلى ذلك يمكن التمييز بين اختيار نرجسي للموضوع (أي الشخص أريد أن أشبهه أو أجعله يشبهني)، وبين اختيار كفلي (أو تكميلي) للموضوع (أي شخص احتاج إليه ليعطيني ما لا املك كالطعام والحماية. الخ) وبذلك يكون اختيار الراشد لشريكه او موضوع حبه قائماً على أساس نرجسي (التشابه) او على أساس كفلي أو تكميلي في معظمه.

2-3-2: نظرية الصورة الوالدية: ومن روادها ستروس و تعتمد في مبدئها على نظرية فرويد مباشرة، حيث تذهب الى اعتبار ان صورة الوالد او الوالدة تلعب دوراً جوهرياً في عملية اختيار الشريك، و تذهب هذه النظرية الى القول بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل الشخصية، فعن طريق الاتصال بين الطفل و المحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب و كيف يكره، وكيف يكره و كيف يحسد وكيف يتجنب و كيف يقبلن ويكون الطفل علاقة عاطفية وثيقة مع احد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، و عادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة، وتكون الأم بالنسبة للطفل الذكر - حسب المركب الاوديبى الشهير الذي قال به فرويد- وقد يكون العكس - طبعاً-، وقد يكون تعلق الطفل يشمل اكثر من شخص و المهم أن الطفل ذكراً كان او أنثى عندما يكبر فإنه يميل الى إعادة تلك العلاقات و احياؤها، و يرغب في زوج أو زوجة، و يعيد معه العلاقة اذا كانت مشبعة، و اذا لم تكن الخبرات الاولية مشبعة فإنه يرغب

في ان العيش مع الشريك الخبرات المشبعة التي كان يتمنى و هو صغير ان يعيشها وقد حرم منها.

2-3-3: نظرية الشريك المثالي: من روادها كريستن، و تقول هذه النظرية على أساس ان الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عن ما يودون ان يكون عليه شريكهم في الحياة، و تسهم المؤثرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، و عندما يتم تكوينه فانه يلعب دورا هاما و مؤثرا في عملية اختيار الشريك، غالبا ما يحمل كل فتى و كل فتاة من ايام الدراسة صورة مبدئية في خياله لفتاه احلامه او فتى احلامها، و احيانا ما تكون هذه الصورة واضحة بلامحها في ذهن صاحبها، و احيانا ما لا تكون واضحة تماما و احيانا ما تكون ما تكون على نحو سلبي بمعنى انه يتضمن السمات التي لا يرغب الفرد ان تتوافر في شريك حياته .

2-3-4: نظرية الحاجات الشخصية: تذهب هذه النظرية الى القول بأن هنالك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات و مواقف معينة يمرون بها، و ان هذه الحاجات تجد الاشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج و حياة الأسرة، و تتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب، و تشمل الرغبة في الأمان الانفعالي و التقدير العميق و الاعتراف وكثيرا ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة

للشريكين، ويلاحظ أن هذه النظرية تشبه الى حد كبير النظرية التكميلية للحاجات، وقد اوضحت الدراسات ان الأنثى تعبر عن حاجاتها الى شخص يحبها و جدير بثقتها و يبدي عاطفة نحوها، و يفهم مزاجها و احوالها و يساعدها في اتخاذ القرارات الهامة و يعطيها الثقة في نفسها و يؤازرها في الشدائد و يعجب بقدراتها، مقابل ان يحتاج الفتى الى انثى تخدمه و تقدر ما يرغب في الحقيقة و تتجاوب مع طموحة و تقدره كما هو . 2-3-5: نظرية العوامل اللاشعورية: و رائدها لورنس كيوبي، تذهب هذه النظرية الى ان التعاسة التي يخبرها احيانا الزوجان تكمن في المفارقة التي توجد بين مطالبهما الشعورية و مطالبهما اللاشعورية، و تذهب الى انه من الصعب على معظم الناس ان يعرفوا ماذا يريدون من زواجهم و عما يبحثون و الى ما يهدفون، و يؤثر هذا الخلط في اختيارهم للشريك، و يؤثر ايضا في التفاعل في الحياة الزوجية و يظهر دور العوامل اللاشعورية في دفع للزواج بمن يشبهه تماما او في اختياره لمن لا يشبهه مطلقا و يتوقف على ذلك محتويات اللاشعورية، و يحدث هذا كثيرا بين العصابين عندما يختارون العصابين امثالهم، علما بأن عصاب الشريك لا يلغي او يعالج عصاب الفرد بل إنه يضيف عصابا على عصاب و يعقد المشكلة، فليس للعصاب تكميل. ولكن الزوجين العصابين يمكن ان يستمرا في حياتهما الزوجية ويستمرا ايضا في المعاناة والشكوى، ربما لحاجة لاشعورية الى هذه الشكوى.

ومثل هذه العوامل اللاشعورية تؤثر على الشباب الذي يبحث ليس على زوجة شريكه ولكن عن أم في شخص الزوجة بسبب عدم نضجه، فإذا ما وقع حظه في فتاه غير ناضجة ايضا وتبحث ليس عن شريك زوج ولكن عن زوج اب، إذن فكل منهما يبحث عن شيء يفتقده ويأمل ان يجده عند الطرف الآخر. وعلى الرغم من انه هنالك دائما قدر من الشعور الأبوي والأموي في اي علاقة بين الرجل والمرأة إلا انه عندما يصبح هذا الشعور التلقائي، هو الهدف اللاشعوري الرئيسي والمسيطر في الزواج فإن أيا من الشريكين يعارض هذا الدور الوالدي الذي يحاول الآخر ان يرغمه على القيام به (الأم-الأب) وينجم عن ذلك شعور كل منهما بان مشاعره قد خرجت فيستاء من الآخر، ويضجر منه دون ان يعرف سببا لاستيائه وضجره. و نهاية مثل هذا الزواج هو الفشل و الطلاق او استمرار التعاسة و على هذا فإن الاختيار الزواجي حسب نظريه العوامل اللاشعورية و في احد جوانبه عملية من أصعب و أخطر الخطوات التي على الإنسان أن يتخذها في حياته، وهي ليست ناشئة من ان عليه ان يختار شريكا يناسبه في العادات و الاهتمامات و المشارب و يتوافق معه، بل ربما كان عليه ان يختار شريكا يجهل عنه كل اهدافه اللاشعورية التي تحدد مصير اختياره، و لذا يكون من المهم جدا ان ينال الفرد او يحقق قدرا من الاستبصار بدوافعه الشعورية و اللاشعورية حيث ان هذا هو السبيل الى حسن الاختيار الذي يناسبه .

وبعد ما تقدم ذكره يتضح لنا ان الاختيار الزوجي موضوع اهتم به كل من علم النفس وعلم الاجتماع، وكل منه اعطي تفسيراً له وتوجيهها لعملية الاختيار، واتضح وجود عوامل تتوزع على جوانب الثقافة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية في حياة الانسان وهذا لان عملية الاختيار الزوجي مرحلة مهمة جدا في حياه الفرد.

3- تركيبة النسق الزوجي في المجتمع الجزائري:

3-1- الزواج في المجتمع الجزائري

إذا تحدثنا عن الصراعات الزوجية، والمشاكل الأسرية في العائلة الجزائرية، ومعادلات تزايدها، وما يترتب عليها من آثار سلبية بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع يجب التحدث عن مدى تأثر الأسرة الجزائرية وخصوصا الزوجين بالتغيرات التي طرأت على مختلف ميادين ومجالات المجتمع، فوضع الأسرة الجزائرية تغير عما كان عليه من قبل، ففي الماضي وإلى وقت قريب كانت الأسرة الجزائرية تعتمد على الأب لتوفير لقمة العيش لأفراد أسرته، من مأكّل وملبس ومشرب وغيرها من ضروريات الحياة، وتعتمد على الأم في القيام بالأعمال المنزلية، وإنجاب الأطفال ورعايتهم والاعتناء بالزوج، وكان بالإمكان سهولة التفريق بين دور الزوجة و دور الزوج سواء داخل المنزل وخارجه.

مع أن الزواج في الماضي يعتبر واجبا اجتماعيا لا بد من الزوجين العمل على إنجاحه بشتى الطرق لو على حسابهما، لأنه كنظام اجتماعي أهم من الأشخاص المكونين له، أما الآن فالزواج يعتبر أقل أهمية من الأشخاص المكونين له، وبالتالي فإنه ينحل إذا لم يحقق التوقعات الشخصية. (سناء الخولي، 1995، ص 21).

وعن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في العائلة الجزائرية التقليدية، نلاحظ أن الصفة المتأصلة في هذا النموذج العائلي هي الوحدة والتماسك، وأن العلاقات التي تربط بين أعضاء هذه العائلة قائمة أساسا على التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود في مختلف المجالات، وهذا ما يمنح لهؤلاء الأفراد الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي، وعدم القلق اتجاه الأزمات أو النكبات المحتملة الوقوع. (مليقة، لبيدي، 2005، ص 18).

فالفرد في العائلة التقليدية الجزائرية لا يتم الاعتراف به اجتماعا واحترامه إلا بانتمائه لعائلته وفي هذا الصدد قول حلیم بركات: " الفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلة أكثر منه فرد مستقل". (حلیم البركات، 1986، ص 176).

وكان ينظر للزواج في العائلة التقليدية الجزائرية كنظام، وأنه واجب اجتماعي أكثر منه علاقة بين رجل وامرأة، حيث ينظر اليه كوسيلة لإعادة إنتاج العائلة وضمان استمراريتها عن طريق الإنجاب. (Seliman, Madher, 1990, p35).

ويتم عقد قران الزوجين حتى ولم يكن الزوجين راضيين عن هذا الزواج، فالجماعة هي التي تقرر هذا الزواج، ولا يتم الكشف او البوح بعدم الرضا

من طرف الزوجين امام الجماعة، لأنها تمثل الرأي الاول والاخير في اختيار الزوج او الزوجة المناسبين، حتى وإن تم هذا الزواج فلا يجب الإقرار بعدم الرضا أو التكيف الزواجي، لانه خروج عن العادات والتقاليد خصوصا الزوجة، وكقاعدة عامة في الجزائر الزواج تقرره العائلة، والزوج لا يرى زوجته حتى يحين موعد الزفاف (Frantz, Fanon, 1972, p59). وهذا إن دل على شيء يدل على عدم اتخاذ الزوجين قرار بأنفسهما، لانهما ملك لعائلتهما قرار الزواج قرار عائلي.

فيعيش الزوجان في أغلب الحالات حياة زوجية غير راضين عنها، بسبب الصراعات الموجودة بينهما، ويجب عدم إظهارها للغير كاحترام وتقدير لهما، فمن الملاحظ أن معظم الأزواج والزوجات ليس من اليسر عليهم الاعتراف بوجود صراع داخل أسرهم، والإقرار بأن تلك الأسر مهددة بالانهيار، وقد تصف أحدهم حياته بانها مستقرة ولكن مع ذلك يكون الصراع كامنا وتحت السيطرة، وذلك بوجود أطفال يخشى الزوجان تشريدهم، او لتعليق زواجهما بمصالح مالية وتجارية يحرصان على عدم كسادها وبوارها.

فالحياة الزوجية في هذه الحالة وإن خلت من الدفء العاطفي، إلا أنها تقوم على المصلحة وتستمر بحكم العادة، وليس بالحماس والتعاون المشترك في سبيل الأسرة (السيد عبد العاطي، 2002، ص 59).

فهذه الحياة الأسرية المضطربة، وما تتضمن من توترات وصراعات والمشاكل، فهي لا تعدو أن تكون غامضة لا قيمة لها في نظر الزوجين.

و في ظل التحضير و التغيير الذي طرأ على المجتمع الجزائري عامة و الأسرة خاصة، أدى إلى التعقيد و التغيير عملية اختيار الزوج، في ظل التطور التكنولوجي و الاقتصادي و الاجتماعي، في مختلف الميادين مما اعطى للمرأة أدوارا لم تكن ممنوحة لها من قبل، مثل حق التعليم فلم يكن مسموحا لها مثل ذلك، مما جعلها تعرف و تتعرف و تقرر زواجها بنفسها، هذا بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل بدافع توفير احتياجاتها و أسرته مما اعطاها سلطة تقرير مصيرها و زواجها بنفسها، و في بعض الأسر التي تعمل المرأة خارج المنزل، نجد صعوبة كبيرة من طرف زوجها الذي يستولي على راتبها الشهري و حرمانها من أدنى حقوقها، هذا بالإضافة إلى اختلاف المستوى التعليمي، و لجوء الزوج لتعاطي المخدرات أمام أسرته مما يؤدي به لتعنيف أفراد الأسرة خصوصا الزوجة، و هذا لما اخذه من استقلالية في حرية تصرفاته و إهمال مسؤولياته، مما أدى الى تفكك بعض الأسر الجزائرية، التي كان يحكمها زمن ليس بالبعيد الاحترام المتبادل بين أفرادها. فالصراعات الزوجية بين الزوجين، سواء الصريحة او الكامنة نجدها في كلتا الزوجين سواء التقليدي او الحديث، فكلتا الزوجين له أسبابه ودوافعه وأسبابه الكامنة وراء المشاكل الأسرية والصراعات الزوجية وعدم الاستقرار الاسري، إلا أن كل زواج يحكمه طابع عام، فالأول مبني

في أغلب الأحيان إن لم نقل كلها على رأى الجماعة، مما يخلف وراءه آثار سلبية على الزوجين، والثاني مبني على أساس الزوجين لكن كذلك له آثار وطابعه العام.

فالصراعات الزوجية في الزواج التقليدي في الأسرة الجزائرية، كانت مكبوتة داخل الزوجين والتصريح بها إلا بينهما، لان التصريح بها للامة يعتبر انتهاك لنظام اجتماعي، أما في الزواج الحديث فإن الصراعات الزوجية مصرح بها تتعدى حدود العائلة لتصل إلى المحاكم رجال الأمن، وهذا بسبب التغير الحاصل في المجتمع. (كلثوم بلميهوب، 2006، ص 28).

3-1-1- الزوج -الرجل و خصائصه: يتميز الزوج الجزائري عن بقية الرجال هذا العالم بنيته الثقافية القيمة، المكتسبة منذ اللحظة الأولى لتثنية الاجتماعية اذ يستقبل الاسرة الجزائرية المولود الذكر استقبال الأبطال فيفرز هذا الحدث حرارة عاطفية عالية ترفع الأم في مكانتها الاجتماعية اضافة الي تعزيز هيمنتها على مجالها الاسري يعنى ان في مرحلة الحضانه يزداد تقدير الزوج لزوجته اكثر مما سبق و بعد أن شب يصبح الصديق الرفيق و الخليفة للاب- و ان كان السن لا يسمح له بذلك في البيت و المستشار الخاص في جميع قضايا الاسرية حتى زواج اخته و بذلك يحتل مكانه الام تدريجيا دون ان يتلقى منها مقاومة او رفض و الوارث الاول لمراث الاسرة المادي و المعنوي و بذلك يهيئ الرجل اجتماعيا السيطرة على فعاليات

الاسرة البشرية و المادة استلام قيادة جماعية جديدة و تحمل المسؤولية الانفاق على افرادها، مهما كان عددهم لذا فإن اتليو قويدو توصل في دراسته *le sexe interdit* أن الرجل الجزائري ' ينال الاحترام بناء على ما يكسبه و ليس تبعا لما يفعله ' (ملكة عرعر، 2010، ص45)

ومن هذا القول ان نمط التنشئة الاجتماعية المتبع في الوسط الاسري الجزائري يؤهل ليكون الرجل الجزائري الرئيس والمحرك الأول للفعاليات الاسرية، كما اكتسبه تصورا يعكس هذه المكانة بعد زواجه وانشاء اسرة، لذا نلاحظ ان هذا الاخير يغضب لمجرد مشاهدة في التلفاز أو الحياة العادية مواقف تعكس تحكم المرأة في زوجها أو الصراخ عليه أو احراجه أمام زملاء العمل او جيرانه أو تستفرد وحدها بسلطة تدبير شؤون البيت والاولاد وينعت ذلك 'بالديوث'

في المقابل وضع للرجل الجزائري في اسرته توجد حالة المرأة الجزائرية تعطي كل التغيرات السلوكية الواردة في ادواره ومكانته الاجتماعية اذ انها رغم التغير الذي طرأ على صعيد القضايا الرسمية خاصيتها مثل التوظيف نوع الوظيفة الاجور، الترفيات. الخ، حيث شغلت مناصب وظيفية عالية اداريا و سياسيا نتيجة الاحتكاك المجتمع الجزائري و تنظيماته الرسمية بالمجتمع و الدول المعاصر، إلا أن الرؤية المجتمعية الجزائرية للمرأة و الاكثر تأثير في القضايا و العلاقات و التعاملات غير الرسمية مازالت محتقظة بالتأطير الكلاسيكي ذا القاعدة حيث تشغل المرأة المرتبة الرابعة في البيت و تخضع لثلاث أنماط سلطاوية إذا كانت بنت في بيت ابوها و لها السلطة الثالثة ان كانت ام او زوجه لذا فهي عادة ما ترغب في الزواج لأجل اكتساب مجال قوي اكثر تأثيرا و يرجع ذلك الى ' اعتبار المرأة معيدة للإنتاج الذي يحفظ نسل

الاسرة و يعطي امتداد لرئيسها' (ibid,p95) ، و مع ذلك فهي تدرك جيدا انها ستتدخل النسق الزواجي و هي تحت سلطة الزواج، فيفرض عليها نمط معيشي اجتماعي معين يحدد لها فيه العلاقات و التعاملات و كذا الاشخاص ، و الاهم أنها مهينة اجتماعيا إلى تقبل تلك السلطة و ذا التأطير العلائقي ليس رغبة و بإرادة و قناعة ذاتية، لأن القضية خضعت الى المفاضلة بين وضعين لكل منهما امتيازاته و خصائصه من جهة و من اخرى لأنها رغبة المجتمع الكبير و الصغير إضافة لوضعها الاقتصادي ، حيث أن الرجل مكلف اجتماعيا بالاتفاق عليها، ة بالتالي يتطلب الامر خضوعها، لأنه يختلف جزئيا إذا كانت المرأة الجزائرية عاملة اجيرة فإن هذا الامتياز يكتسها بدوره جزء من سلطة الزوج فترقي من مصدر معلومات او منفذ القرار إلى مشترك فيه، كما يفتح لها مجالا للتعاملات و كذا للعلاقات أكثر من السابق.

3-1-2- المرأة - الزوجة وخصائصها: أما بالنسبة للمكون الاجتماعي الثاني في النسق الزواجي والذي له ذات القيمة الاجتماعية البنائية وذات الدلالة التأثيرية النوعية طبعاً في النسق ويتمثل ذاك المكون في المرأة والزوجة الجزائرية، فالمرأة تلقت تربية أو تنشئة اجتماعية تختلف في آلياتها، أساليبها وغايتها عن تلك التي تلقاها الرجل وبالتالي المنتج الاجتماعي يختلف بالضرورة من حيث الكينونة العلاقة وأخيراً السلوك.

في الغالب، تستقبل الأسرة الصغيرة المولودة الجديدة والوسط الأسري الكبير برمته مليئاً بالحسرة بدءاً من الأم وصولاً عند الأجداد على عدم كونها ذكراً وكأنها مولود منقوص من شيء ما إضافة إلى أنها مخلوق مفروض على هذا الوسط وهذه حقيقة، لكن يتقبلون الطفلة على مضض من أبيها وبعض الأحيان من الأم أيضاً؛ هذا لا يفسر عدم حبهم للطفلة لأن

تلك المحبة الوالدية للجنين قضية فطرية لا دخل للعقل الإنساني والإرادة الفاعلة في وجودها أو غيابها؛ والسبب في ذلك أن وجود الجنين طفلة لا يحقق توقعات الوالدين معاً في إثبات الوجود لكليهما من الزواج لأنه يسود اعتقاد في المجتمع؛ بما فيها الأسرة؛ أنها وجدت لتكون لغيرهم وبذلك فهي تربي على نحو يهيئها للدخول في أسرة أخرى لدرجة أنها تكتسب هذا الاعتقاد ويصبح رغبة جامحة عندها ليصبح فيما بعد جزءاً مكمل لوجودها في المجتمع ولو بصفة مؤقتة، كما أنها قد تعوض ذلك الجزء المكمل في التعلم والعمل خارج البيت والحصول على أجر لإثبات الوجود في الأسرة ولو بصفة مؤقتة كذلك، لذا فقد أصبحت نسبة المتعلمين أو الناجحين في البكالوريا أو المتخرجين من الجامعة في السنوات الأخيرة هم إناث مقارنة بالذكور، أين كانت مكانتهم الاجتماعية في الأسرة الكبيرة أخ، ابن عم، كبير في السن أو صغير...، والسبب في ذلك السعي الجاد للإناث في المجتمع الجزائري وعياً منهم أن هذا السلوك هو الآلية الوحيدة والفاعلة وكذا المؤثر في المجتمع الجزائري ومعطياته الاجتماعية لأجل الانفكاك من قيود المعتقدات التي تضع المرأة في الرتبة الدنيا في التدرج الاجتماعي، من هنا فقد كسب الإناث في المجتمع الجزائري مميزات معينة قد طبعت شخصية الزوجة فيما بعد، والسؤال المهم الی من ترجع التغيرات الحاصلة في مكانة المرأة الجزائرية؟

تتميز المرأة الجزائرية في الغالب بالتبعية للرجل والخضوع له وتمييزه على نفسها، وتبدو تلك السلوكيات في أبسط المواقف الاجتماعية ليس الزوجية فحسب بل حتى قبل الزواج ذلك ليس شعوراً منها بأنه أحسن منها في أي معطى خلقي بل لأنها تدرك أن المجتمع ميزه عليها، والمهم في القضية الاجتماعية هذه أن المرأة ذاتها تعزز ذلك التمييز الاجتماعي له عنها

بسلوكاتها على نحو تلقائي في مختلف المواقف الاجتماعية، حيث أنها قبل الزواج أي في بيت الوالدين تفضل الأخ على الأخت، الشطر الأكبر في الطعام تقدمه للأخ على الأخت، إذا طلب منها الأخ فعل شيء ما له تقوم به سرور والأهم أنها تقوم به وهي تعتقد أنها تقوم بواجب لا يمكن التخلي عنه بينما لو فعلت ذلك أختها فإنها تستنكر منها الطلب ربما إلى حد الشجار...، والأهم أنها يتولد في ذاتها الخوف من إنجاب الإناث على اعتبار أنهن سيعشن تعيسات ومحرومات...، وكأن الترتيب الاجتماعي لأفراد المجتمع الجزائري قضية محتومة مهما بلغت المرأة الجزائرية من درجات التطور والإنماء الذاتي، لكن هذه الوحدة الاجتماعية تحمل تناقضاً مفاده أنها تكرس؛ تلقائياً وبغير وعي منها؛ بدورها الوضع السالف سواء في تربية بناتها أو توجيه زوجات أبناءها كما أشار إلى ذلك السوسيولوجي العدي الهواري في دراسته (Lahouari Addi, 1999, p38) هذا من ناحية ومن أخرى فهي تعمل جاهدة لأجل تغيير ذاك الوضع؛ على نحو واعي ومدرك لمراميه؛ (Lahouari Addi, Op.Cit, p104-111)، من هنا يمكن القول أن تلك الملامح التي تحملهم المرأة الجزائري تنعكس بالضرورة على كونها وحدة اجتماعية في النسق الزواجي، إذا كيف تتشكل تلك الانعكاسات على ملامحها في النسق الزواجي أي وهي تشغل مكانة الزوجة؟ وما تأثيراتها؟

من منطلق منطقية السلوك الإنساني السوي التي تؤكد إنه في حالة وجود تناقض في البنية القيمية للفرد رجل أو امرأة - أي البنية الموجة للتفكير السلوك معاً فإنه يؤدي بالضرورة إلى تناقض في التفكير ومن ثمة يحدث تناقضاً في السلوك خاصة لو أن ذلك الفرد مهمته قطبية في النسق كالقيام بأدوار نوعية تكميلية لا تعوض وليس لها بديل اجتماعي كدور

الزوجة في النسق الزواجي، إذ أنه يعمل على تكميل كل النقص وكل الثغرات السلوكية الواردة في أدوار الزوج ومكانته الاجتماعية لجعل النسق الزواجي وحدة متكاملة مكتملة بنائياً ووظيفياً، حيث أن رغم التغيرات التي طرأت على صعيد القضايا النظامية للمرأة مثل التعليم، التوظيف، نوع الوظيفة، الأجور، الترقيات...، حيث شغلت مناصب وظيفية عالية إدارياً أو اقتصادية أو سياسياً بحتمية التواصل والتبادل الثقافي للمجتمع الجزائري وتنظيماته الرسمية بالمجتمع الدول المعاصر بما له من بنية ثقافية مغايرة عن ذلك المجتمع؛ إلا أن الرؤية المجتمعية الجزائرية للمرأة العاملة مازالت متحفظة نوعاً ما رغم سعة انتشار رقعة الفئة العاملة في المجتمع؛ والأكثر تأثير في القضايا الاعتيادية والعلاقات والسلوكيات غير النظامية لأنه المجتمع مازال محتفظ بالتأطير الثقافي القيمي الكلاسيكي أو التقليدي ذا القاعدة بترياركا حيث تشغل المرأة المرتبة الثالثة في النسق الزواجي، لذا فهي عادة ما ترغب في الزواج لأجل اكتساب مجال قوي أكثر تأثير في تدرج اجتماعي معين، لكن تتراجع عن تلك الرغبة أو الطموح في التدرج بمجرد إنجاب الذكر، حتى وإن كان المولود الذكر الثاني أو الثالث في أخواته ويرجع ذلك إلى " اعتبار المرأة معيدة للإنتاج الذي يحفظ نسل الأسرة وتعطي امتداد لرئيسه (مليقة عرعور، 2010 ص50)، رغم وجود توقعات مسبقة عن وضعها الزواجي قبل الزواج.

3-2- التركيبة الانفرادية السوسولوجية للمجتمع الجزائري: لا يزال الفرد الجزائري يتواصل مع النمط الاسري كلاسيكي بتصوراته، سلوكياته وممارساته بقيمها. مما ولد عنده عدم اشباع حاجة الشعور بالأمان والاطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته، او يتصور انه سيصبح كذلك. لذا فإن هاجسه الأول قبل الزواج و بعده هو التفكير في العمل و تحسين مستواه

المعيشي، فأصبح هذا الهاجس يحرك نشاطاته و يشغل كل تفكيره، إضافة لاستغراقه في العمل الروتيني متعب و مرهق، هذا يعني اننا نبرم حكما أما على الفرد الجزائري سواء رجل او امرأة يكن هو تبرير موضوعي لظهوره المستمر بصورة الجاف القاسي في مواقف تقتضي منه نوع من اللين و شيء من الحنان و الرقة من طرف الزوج و زوجته أو العكس، هذا يعني ان تلك الطبيعة ترجع الى صعوبة الظروف المعيشية طويلة الامد التي احدثت تراكم سوسيو- تاريخي كون تركيبة شخصية الفرد الجزائري، كما أثر ذلك التراكم على منظومة القيم للمجتمع الجزائري شكلا و مضمونا و ممارسة .

4-مشكلات النسق الزواجي: يؤدي اتصال الزوجين في العادة إلى تواصل بين الزوج والزوجة تواملا " عقليا ودافعيا وفي الحاجات والرغبات والوسائل والغايات...الخ " (وليم وولاس لمبرت، 1993، ص162) التي كانت من دواعي اقتران الطرفين ببعضهم والدخول في دائرة من التفاعلات المتعددة الجوانب في نسق يتمتع بدرجة ما من الاتحاد الدال على درجة ما من التناغم والتعاون في الحالة الطبيعية السليمة، في حين فقدان أحد حلقات تمسك الزوجين ببعضهما البعض عند أحدها أو كلاهما، يفرز معضلات عديدة وقوية قد تهدد توازن النسق الزواجي واستقراره وبقاءه، فما هي مشكلات النسق الزواجي؟

4-1 نقص إشباع الحاجات: غالبا ما توجد حاجات مختلفة عند الزوج تشبع فقط بالزواج لأنه المسلك الوحيد الذي قد تقبله معظم المجتمعات الإنسانية وتدعمه بكل مكتسباتها المادية والمعنوية كالحاجة للمال، المسكن، الستر، استشعار المرأة لأنوثتها مع زوجها...الخ، أما بالنسبة للرجل المضاجعة، استشعار رجولته في بيته، احترامه أمام أهله...الخ، والأهم أن

إشباع تلك الحاجات ليست بذات الأهمية عند كل النساء و عند كل الرجال وفي كل المجتمعات وكذلك ليست بذات الأهمية في كل مرحلة عمرية عند طرفي النسق الزواجي كما أن تلك الحاجات ليست بذات الترتيب عند كليهما، وعليه فإنه عادة ما يلقي الأزواج " صعوبة في تقبل الاختلاف في العادات، الآراء، الرغبات والقيم..." (لخصر بن ساهل، 2012، ص 66) بعد دخولهم النسق وبالتالي تحقيق التهام وتفاعل شخصياتهما مع بعضهما بدرجة عالية، إذ تفرز تلك الاختلافات عجزاً جزئياً أو كلياً في تقديم جهد أكثر في إشباع حاجات الآخر أو أن أحدهما لم يستوعب مدرات الجهود المطلوبة منه لذلك الغرض أو أنه أدرك تلك المدارات استعظم مقدارها على الآخر في مقابل ما يقدمه الآخر له عموماً، تحدث تلك المعادلة إذا كان أحد الزوجين تحت تأثير ظرف اجتماعي ما كالقفر أو المرض... الخ وبالتالي تحدث صعوبة التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد أو أنه تراكم لرفض قديم أي منذ البداية نتيجة عدم وضوح عملية الاتصال بين أعضاء النسق الزواجي سواء بعدم تبادل الرؤى حول بعض القضايا الخاصة جداً والمهمة عند كل طرف أو أنه حدث تضليل أحد الطرفين بقصد أو دونه، إضافة إلى افتقاد أحدهما القدرة على استيعاب منطق الاختلاف بين الكوائن البشرية ومنطق الحرية الشخصية والتفكير وإثبات الذات... الخ، وبناءً عليه، يترتب تأثير متبادل سلبياً يؤدي إلى استمرارية الاختلافات لتصل إلى المدى الذي قد تشبع حاجات قليلة جداً مقارنة بالحاجات الفاقدة للإشباع عند الزوج وذلك بمقادير متفاوتة طبعاً، وعليه لكي يحقق إشباعاً نوعياً لجميع حاجات الزوج وجب على الزوج أو الزوجة معرفة مكنوناته الخاصة الداخلية والكشف عن سلم حاجاته وطموحاته... الخ وبالتالي معرفة الآخر عن كثب لتحقيق درجة من القرب ومنه معرفة الأساليب والكيفيات التي تحقق له الإشباع المناسب.

إن القضية الأساسية في توافر قلة الإشباع أو عدمه كلياً عند الزوج يفرز الشعور بالوحدة أو الخسارة وبالتالي الإحباط، فتقل دافعيتهما في إشباع حاجات بعضهم بعضاً والفرق بين المستويين من الفعل وجود النية أو اللامبالاة المقصودة، وهنا يصبح النسق الزواجي مصدراً للتعب والإرهاق والغربة، المهم أنه عند وصول الزوج أي النسق الزواجي إلى هذا النوع من التفاعل، الاحتكاك والتواصل يصبح مهدداً بالكسر عند أي هزة بسيطة قد لا يؤدي إلى أي شيء إن لم يكن النسق عند هذا الحد من التوتر الداخلي على مستوى النسق وعلى مستوى الزوج والزوجة.

4-2- مخالفة التوقعات: عند دخول الخطيبين في عملية نقل وتبادل المعلومات عن بعضهما البعض يعني عملية تكوين صورة لشخصية الفرد الأخر في ذهنه حتى يتسنى له التعامل معه في مختلف المواقف، وكل طرق والأساليب السلوكية وكأنها عملية استنساخ ذهني لشخصية الطرف الثاني، لذا فقد عرف أن الزواج رباط متعدد الأبعاد بين كائنين بشريين تقارباً واتصالاً وتعارفاً وتبادلاً المعلومات عن بعضهما وتبادلاً إشباع رغبتهما في الزواج مع بعضهم البعض، لكن تبقى معضلة مدارات التقارب وعمق التعارف المتبادل متباينة بين الزوج والزوجة، لكن تبعاً لتلك المدارات وذلك العمق يتشكل عند الزوج وتحدد " توقعاته بدءاً من كيفية التعامل، وانتهاءً بنوعية وحجة العطاءات المقدمة " (لنندا دافيديوف، ، ص646) له عن آخر منه ذاته، حيث بناءً على رزنامة التوقعات والحاجات الخاصة بالزوج أو الزوجة المدركة من الطرف الثاني يتم التفاعل بين الزوجين،

وعليه يأخذ هذا الأخير - التفاعل - صورة معينة، هذا يعني أنه كلما كان التقارب قليل والتعرف غير واضح والمعلومات المتبادلة مشوهة تشكل إطار توقعات خطئ وبالتالي تقع المشكلات بعد الزواج وتزداد تدريجياً مع ازدياد معدل الحاجات وتنوعها والزيادة في عمر الزوج .

تتكون عموماً توقعات الزوجين عن بعضهما وعن حياتهما المشتركة ومدى تقاني كل منهما في تحقيق الراحة والسكينة والهدوء للأخر في مراحل الأولى لدورة حياة النسق الزواجي حين تبدأ مدارات التعارف بالتكون، حيث يحصل التواعد الذي به "يستعد كل فرد -الخطيبان- بأحسن ما يستطيع من مظهر وسلوك يعرضه أمام الأخر" (لندا دافيديوف ، ص641) بغرض إبهاره والنييل بإعجابه كأن يبرز الرجل أمام الخطيبة بمظهر الأنيق والكرم والسخي والمشاور اللطيف والحنون المهذب، وتبدو المرأة أمام الأخر بسلوك المرأة الطائعة والمهذبة اللطيفة والنشطة النظيفة، والقصد جذب الأخر لأنه على يقين أنه تلك الملامح مبتغى الأخر، وبالتالي يحدث الإطراء من كل طرف " يتمتع بجاذبية في الحديث يستطيع أي جبر من حوله على الاستماع إلى آرائه ورغم ذلك فلا تشعبون من أحاديثه الشيقة...واللباقة، حسن اختيار الألفاظ لهو كفيل بأن يصل إلى " (يوسف سعد، ص105)

القلب ووجدان الأخر، إذ الغاية من هذه السلوكات الصادرة من الطرفين هي إبهار الطرف الثاني، استمالتة، نييل إعجابه وإثارة عواطفه لكسب محبته، وتبعاً لهذا المنطق يبني كل طرف توقعاته في حياته الزوجية مع

الأخر ويضفي عليها ملامح استقراره فيها وبلورة تعاملاته معه دون تدخل من طرف العقل وتمحيصاته بغرض غربة تلك السلوكات الغيرية الجذابة لمعرفة ما هو حقيقي مما هو زائف ووهمي، لأن تلك التوقعات الخاطئة نابعة من جراء " الخلط بين الخيال والحقيقة " (سنة الخولي، 1983، ص157)، وبعد الاحتكاك والمعاشرة الزوجية الفعلية والرفقة الجدية غير المصطنعة، تتجلى الصورة السلوكية الحقيقية لشخصية الزوج للزوجة أو العكس فإما يحدث تطابق عال أو جزئي بين السلوك المتوقع والسلوك الواقعي أو تناقض بينهما.

إن حالة التناقض بين السلوك المتوقع والسلوك الواقعي سواء كان جزئياً أو كلياً عند الزوج أو عند الزوجة، قد يفرز الكثير من القراءات الخاصة قد تكون صحيحة كما قد تكون خاطئة، لكن المهم أنها تفرز الكثير من المشكلات، إما على مستوى الفعل ورد الفعل أو مستوى العواطف والجوارح... الخ سواء عند الزوج أو الزوجة أو كلاهما لأنه يشعر بأنه خدع في أقرب شخص له في الوجود تبعاً لدرجة التقارب التي تحصل عند الزوجين، يشعر بالعجز من الافتكاك من الزواج بحكم أنه " ميثاق غليظ " (حبيب الله طاهري، ص43) يتعدى في وجوده وحدوده مجال الفرد في التفكير و الحركة، حتى وإن كان المتضرر فرداً زوجةً أو زوجاً أو كلاهما.

4-3- الاختلاف الفكري والقيمي: يشير مفهوم الاختلاف الفكري إلى عدم وجود مجال قيم

مشترك كاف يؤسس عليه الزوج عملية التواصل والتفاعل الإيجابي على اعتبار أن القيم هي

موجهات سلوكية مجتمعية تتجاوز الفرد - الزوج أو الزوجة - في وجوده وتحديده وملامحه، فيصبح هذا المؤشر في النسق الزواجي مصدرا للمشكلات خاصة في حالات الزواج المرتب والزواج المسمى (يشير هذا النمط من الزواج إلى تسمية ذكر لأنثى أو تسمية أنثى على ذكر كزوج وزوجة منذ الولادة ويتم تزويجها عند بلوغ السن اللازم لذلك الفعل)

بالنسبة للزواج المرتب يهيئ لزواج رجل بامرأة في جميع المراحل بعيداً عن رأي الزوجين أو الالتفات إلى ما يرددانه في حياتهما الزوجية وعلاقتها بالآخر، كما لا يسمح لهم بالتلاقي بحجة أنهم مازالا لا يقدران المسؤولية الزوجية والقضايا الأسرية على نحو يقبله المجتمع، وبالتالي يكون العروسان مهشمان مغربان عن بعضهما البعض إلى غاية ليلة الزفاف، كذلك في حالة الزواج المسمى قد تواصل المرأة أو الرجل دراسته على خلاف والطرف الآخر وشكل شخصية قد تختلف جزئياً أو كلياً عن الآخر بحكم التجارب التي يخضع لها وتخلق فجوة بين نمطي الشخصية، وفي الحالتين فإن ارتباط الرجل بالمرأة قد يوجد مجال نقاط التقاطع غير كاف، لأجل حياة زوجية متكاملة ومستقرة، والسبب فقدان الوفاق الفكري حيث يشعر أحدهم بالتدني والثاني بالرفي أي كان المرأة أو الرجل الذي يبرز في أي موقف أثناء تواصلهما وتفاعلها ووسائل التفكير، التي يعتمدان عليها في التعبير عما توقعوا أو أرادوا أو يكشف ملامح الخلاف الفكري في نوع الموضوعات التي تثار بينهما والتي قد تنال اهتمام أحدهما دون الآخر، كما " يمكن رصد آثار سوء التفاهم والفهم الخطأ " (حامد عبد السلام، ، ص433) في التربية الأبناء وحتى في تنظيم البيت وترتيب موجوداته المادية وتستمر فجوة الخلاف في الاتساع إلى درجة تثير الاقتناع كلياً بعدم الصواب في الاختيار وجسامة الخطأ المرتكب اتجاه

نفسها أو نفسه، وهنا يصبح النفور واضحا ومعلنا عنه وتزيد الأوضاع سوءاً إن يتحول هذا التباعد الفكري العمودي إلى تباعد عاطفي الأفقي.

4-4- الطلاق العاطفي (الوجداني): تعتبر العاطفة الشخصية المتبادلة في سياق علائقي ما " ثاني عنصر في العلاقة الاجتماعية " (أحمد زيدان وآخرون، 2003، ص 56) لأنها تملك القوة المرنة والقدرة على التكيف وفق المعطيات الظرفية، ومن ثمة القدرة على توسيع مجال التفاعل ومجال نقاط التقاطع قيمياً وفكرياً وكسب المستأنف مجال سماح للتفاهم والتنازل والتغاضي عن أخطاء الآخر، لأن الزواج هو رابطة " تنطوي على العلاقة العاطفية والمعنوية بين الشخصين وليس على العلاقة الجنسية فقط " (حبيب الله طاهري، ، ص44)، إذ قد تتولد تلك العاطفة الأحاسيس بين الزوج والزوجة في أي مرحلة من مراحل دورة الحياة النسق الزواجي سواء قبل الزواج أو بعده نتيجة نمط معين من السلوك الذي يتطلبه الطرف المقابل وفق معطياته الخاصة كالمعاملة الحسنة المتبادلة، الاحترام المتبادل، الاعتناء المتبادل بالآخر والإشباع المتبادل، الاهتمام المتبادل بمتطلبات الآخر... الخ، دون النظر إلى مبدأ المعاملة بالمثل بين الزوجين في حالة التوترات الخفيفة الحدة والهزات العلائقية الاعتيادية اليومية المتكررة خاصة، والراجعة إلى مشكلات الحياة اليومية وصعوباتها ومعوقاتها التفاعلية، لأن فقدان هذه العاطفة تشعر الأنا المتأثرة بالعطاء دون مقابل أو أكثر مما "

يوجه أساساً لقهر الآخر وتسخيره في تحقيق إشباعاته الأنانية " (علي ليلي، 1983، ص 125) الخاصة أو الذاتية.

وفي الغالب يترتب عن هذا التوجيه تحول إشباع حاجات الطرف الأول عند الثاني المادية، المعنوية والجنسية إلى مجرد واجب فقط أو حتمية يلزمها التعايش المشترك غير المرضي في بيئة اجتماعية واحدة لكن مرفوضة، وكذلك القيم المجتمعية، كي لا يلقى المتضرر تأنيباً من المحيط الاجتماعي ويطلق على هذا النوع من العواطف الزوجية بمصطلح " الطلاق العاطفي" (علاء كفاي، 1999، ص 377) حتى وإن حاول الزوج إخفاءه على الوسط الاجتماعي أو التهرب منه أو تجاهله، فإن عمق الاتصال والتفاعل الحاصل بين الزوجين سيكشفه، وتصبح بمرور الوقت حقيقة بارزة التأثير على أداء الزوج لأدواره الزوجية والأسرية، التي تتحول إلى شبه تنفيذ الأوامر ويصبح النسق الزوجي شبه مخيم عسكري دائم، وفي حالات غياب هذه الأخيرة يكون الاتصال مقطوعاً، بمعنى آخر قد يصبح أداء الزوجين لما يجب القيام به مجرد عملية ميكانيكية عضوية روتينية متذبذبة الفعالية، نتيجة فقدان الحيوية الصادرة من سعة ونشاط في " المجال المشترك " (علاء كفاي، 1999، ص 433) بين الزوج والزوجة سواء فقدان جزئي أو كلي.

5-القيم الزوجية في النسق الزواجي

5-1- تعريف القيم الزوجية: إن دخول الرجل والمرأة في تفاعل زواجي، يعني تنشيط تصوراتهم وبناءاتهم الثقافية الكامنة في الطرف الثاني والحياة الزوجية ومتطلباتهما النفسية والوجدانية والاجتماعية، إذ تبعاً لها يشكل كل طرف من الزوجين مدارات توقعاته، رغباته، طموحاته وحاجاته...الخ التي تتخذ صور " الأفكار والمعتقدات... تتسم باستمرار نسبي " (مراد بوقطاية، 2000، ص 05)، يدعى بالنسق القيمي، باعتبار القيم تراكماً فكرياً عقائدياً يكتسبه المرء - رجل أو امرأة - تدريجياً منذ ولادته إلى وفاته، مما يجعل شخصية كل من الرجل والمرأة في كل المجتمعات الإنسانية مختلفة جنسياً حتى وإن تشابهت في بعض الأساسيات إلا أن توظيفها في المجتمع يختلف حتماً.

نظراً لاختلاف مجتمع الرجل عن مجتمعه المرأة النابع من الاختلاف الفيسيولوجي لوجوديتهما، فإن المجتمع يكسب كلاً منهم فيما يختلف فيه نوعياً بالضرورة، كي يتحول الرجل إلى زوج وتتحول المرأة إلى زوجة وبالتالي يمكنهم الارتباط معا والتعايش في نسق واحد بحيث تتخذ القرارات بالمشاركة وفق ما يحدده النسق القيمي بهذه الكلمة، إضافة إلى البدائل السلوكية الاختيارية المتاحة اجتماعياً للزوج والزوجة التي يمدّها لهم ذات النسق، إذ قد تتميز بالاشتراك في أغلب الأحيان نتيجة انبثاقها من " توفر منطقة التلاقي الفكري والقيمي " (جون ركس، 1970، ص 255)، لذلك قد

تتولد أحد أنماط التفاعل الزوجي، هذا يعني ان النسق القيمي يبدأ بتفعيل الزوجين ومكتسباتهما منذ أول لقاء في أول مرحلة من نشوء النسق الزوجي، إذ يتحكم في نوع النساء واللائحي يدخلن مدار الانتقاء للرجل للارتباط بإحداهن، عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لهذا الأخير، أساليب الانتقاء وإمكانية المواعدة وأساليبها وكيفياتها إلى آخر مرحلة من نشوء النسق الزوجي، إذا فالنسق القيمي يؤثر للرجل والمرأة تعاملهما مع بعضهما البعض قبل وبعد إتمام رابطة الزواج، وعلى ذلك فإن القيم الزوجية هي تلك الموجهات السلوكية التي تحدد أنماط السلوك للزوجين كما يجب أن يكون و يقبله الوسط الاجتماعي بمختلف الجماعات الاجتماعية كما تتبلور توقعات كل منهما حول ما يجب القيام به في علاقته بالآخر، هذا يعني أن القيم دور في ضمان استمرار وجود النسق الزوجي في حد ذاته أو في خلق الشقاق والتصدع فيه، لكن كيف يؤدي نسق القيم الزوجية دوره في النسق الزوجي؟

5-2-2. دور القيم الزوجية: بعد إقرار المجتمع بما لهذا الأخير من بناء القيمي لرباطة الزواج بين الرجل والمرأة، تحدث تفاعلات حقيقية بين البنى الثقافية لكل منهما على عدة مستويات وبين عدة أبعاد، تحدث تفاعلات بين حاجات، رغبات، توقعات، وأدوار... الخ كل من الزوجين تعكس مدى استعدادهما وفهمهما السليم للحياة الزوجية تتميز بالتعاون الحقيقي واستيعابهما العميق المناسب لأدوارهما، وعليه قد يتعارض تلك الأبعاد، كما قد تتوافق، بالتالي قد يحدث اضطراب في مستوى ما، كما قد يحدث استقرار في مستوى آخر، وعليه لكي يحفظ

النسق توازنه الدينامي وتحقيق الغاية من وجوده، يستوجب على النسق القيمي أداء دوره في النسق الزواجي باعتباره " نسقا اجتماعيا، وغير مستقل كليا عن النسق الاجتماعي الكلي " (Y. Castelon, Op.cit, p50)، وبالتالي يسعى النسق القيمي إلى الضبط الاجتماعي وتوزيع القوى بين الفاعلين.

5-2-1- الضبط الزواجي: يشير الضبط الاجتماعي بشكل عام إلى تلك العملية التي ترمي إلى قيام الفرد بنماذج وأنماط سلوكية معينة تتوافق والبناء الاجتماعي العام للمجتمع عن طريق التوجيه القيمي والقهر الاجتماعي لرغبات الفرد ونوازعه الفردية وتحريض نوازعه الجمعية عن طريق الإلزام والجبر، أما النموذج الزواجي باعتباره أحد النماذج الضبطية فهو مبني على أساس قهر رغبات الزوج أو الزوجة ونوازعهما الفردية الأناثية لإشباع مصالحهما الفردية لأجل قيامهما بالنماذج السلوكية الزوجية، التي تتوافق مع البناء الاجتماعي للنسق الزواجي والأسري فيما بعد وذلك عن طريق تأثير القيم الزوجية وتحريضها للنوازع الجمعية عندهما عن طريق إلزامهما بما يجب القيام به في علاقتهما ببعض في ثنايا النسق الزواجي، ومن ثمة فإن المرجعية هذه العملية الاجتماعية - الضبط الزواجي - في سلوك الزوجين تعود بالدرجة الأولى إلى البناء القيمي، حيث يوضع كل منهما في إطار مكانة اجتماعية معينة ترسم لهما الحدود والنماذج السلوكية الواجب ممارستها من طرف الزوج والزوجة، وترسم لهما أيضاً المجالات السلوكية التي يتوجب عليهما التحرك في إطارها لأجل تمام عملية التأثر والتأثير بينهما، وبالتالي تبادل الإشباعات.

بناءً عليه، فإن مهمة نسق القيم تنحصر في وضع الزوجين عدة مسالك سلوكية لفظية أو حركية أو إيحائية كانت قابلة للتفاعل مع الآخر بكل كينونته الاجتماعية، إضافة إلى أنه - النسق القيمي - يقوم بتقييم المسار التفاعلي، حيث إنه يلقى بالاستحسان عندما تلقي هاتين العمليتين قبولاً ورضى الجماعة المحيطة بالزوجين والمتشكلة عموماً من أهل الزوج والزوجة بالدرجة الأولى ثم رفاقهم وصحابهم، وهنا يلقى الفاعلين الزواجي الثواب والإطراء من الطرف المجتمع الذي يتجسد في سلوكيات الآخرين الاقتداء بهما أو خطبة أحد معارفهما وفي حالة المعاكسة أي حالة الاستياء عندما يلقى التفاعل بين الزوجين الرفض، وهنا يكون العقاب على أحد الزوجين المنحرف عن مسلك التوقعات الاجتماعية الواجب عليه القيام بها ويكون العقاب إما بالتأنيب اللفظي كالنعت بلفظ مشين للأنوثة أو الرجولة، المهين لوجودها، الموجه في خلقتها... الخ، بينما بالتأنيب الجسدي يتجسد عادة في نظرات السخرية، التحاشي... الخ، ومن هنا فإن نظام الضبط يدفع الزوج أو الزوجة دون وعي أو إدراك مسبقين إلى هيكلة زمرة " الحاجات والرغبات في قالب " (جون ركبس، ص 156) ينظم فيه مصالحهم الخاصة والزواجية المشتركة في تراتبية منسجمة تساعد كلاً منهما على حدى في معرفة ما يجب أن يفعل وما يجب أن يطلب من الآخر ويكون لزاماً على هذا الأخير أن يستجيب بدعم من المجتمع، وعليه فإن إحلال التعاون الزواجي و تكريس بالإلزام الاجتماعي لهم يعود بالضرورة إلى وجود مجال مشترك بينهما من القيم.

أن الحياة الزوجية الاعتيادية تلقى العديد من المؤثرات التي توجه دفعة الحياة من جهة إلى أخرى، فمنها ما يتعلق بالحالة الاقتصادية للزوج أو الزوجة أو معاً وكذلك منها ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية للزوجين على

حتى، وما جمعاه خلال مسارهما الحياتي الخاصة بهما وحركة نشاطهما من معارف، خبرات... الخ، وكما أن كيفية جمعه يعطي إيقاع شخصية غير ثابت وغير متزن وغير قابل للتأثر وغير مكتمل، والمهم أنه مغاير عن بقية نماذج الشخصية، إذ إن الزوجين لا يكونان في حالة تفاعلية متزنة دوماً ومرسومة ولا تستجيب لأبسط مثير خارجي أو حتى داخلي ولو كان بسيط وفي الاتجاهين المقوي للنسق الزواجي أو المضعف له كذلك، وعليه قد يصيب التفاعل القيمي والتأثير القيمي الزواجي وبالتالي يصيب الضبط الزواجي شيء من الوهن والضعف، إذ تحدث هذه الحالة لهذا الأخير، المنبعث من إطار القيم المشتركة بين الزوجين والذي يتميز بالتوافق وإن الضبط الزواجي يعمل على حث الشوائب التي نقلت إليه منذ نعومة أظفاره إلى بروزها وتنشيطها في مواقف اجتماعية كثيرة وتكريسها في قرارات نفسه ولا يتوقف دور القيم في خلق حلقة التواصل أيضا يعمل على تنشيط وتحريض الفرد على استغلال كل الإمكانيات المتاحة للحركة في إطار مداره التفاعلي وهذا لأجل " كبح قوى -الطرف الآخر- السيطرة بين الفئات داخل النسق الزوجي " (Y.Castelon, Op.cit, p74).

2-2-5- توزيع القوة بين الزوجين: يرجع وجود كل إنسان واستمراره إلى نتيجة امتلاكه قوة كثيرة ومتعددة، يؤثر بها على بقية الموجودات الأخرى المحيطة به، إذ يستمد الفرد تلك القوة على مسار حياته من مصادر مختلفة وخبرات والمعارف التي جمعها خلاله، وبالتالي منها ما هو مستمد من مكنوناته النفسية أي بعض الطبائع التي تظهر في تعاملاته معهم كالمرح، روح

الدعابة، الجدية، الرقة أو الهدوء أو حتى الشغب والنشاط... الخ، إضافة إلى معارفه وتنوعها، تفكيره وعمقه، خبراته وتجاربه الخاصة، كذلك نوعه أي ذكر أو أنثى... الخ، وقد يزيد نشاط تلك القوة، وبالتالي أثرها على الآخرين عندما تدخل مكونات الشخصية تلك في تفاعل مع غيره وتبرز أثارها في السلوكيات التي تصدر عنه وعليه فهي تنمط وتوجه تفاعلاته وعلاقاته الرامية لتحقيق رغباته وحاجاته وطموحاته... الخ، وعليه فإن سعة " مدار البدائل المتاحة والذي في إطاره تجري عملية المفاضلة بينها " (*Ibid, p52*) في زمرة السلوكيات الاعتيادية كاتخاذ القرارات في أبسط القضايا وحتى تنفيذها كذلك... الخ تتناسب طردياً مع حجم قوته تلك أي كلما زادت القوة نشاطاً زادت البدائل السلوكية المتاحة تنوعاً وكلما نقصت القوة تبعها طرداً البدائل السلوكية المتاحة.

إن المهم في القضية أنه نفس المنطق يحصل للزوجة والزوج دون استثناء، إذ كل منهم يستعمل قوته ونفوذه " للتأثير في سلوك الطرف الآخر " (نييل السملوطي، ، ص 179) في تفاعله به والحصول على إشباعاته المختلفة، لكن بتركيز أكبر رجوعاً إلى طبيعة العلاقة بينهما؛ من جهة ومن أخرى؛ لاختلاف مصادر قواهما، إذ أول وأهم معيار للاختلاف هو الجنس، بما أن لكل منهم يختلف عن الآخر جنسياً فإن القيم الاجتماعية تعطي دلالة قيمية تختلف نوعياً أي تختلف حسب المواقف التفاعلية الزوجية والأسرية كذلك داخل الأسرة وخارجها، أما بالنسبة للزوجة فإن بعض من خصائصها يستمدّها بالقوة كخاصية الحياء رقتها ونعومتها وحنانها والهدوء وطاعتها للزوج، رغبة الصدر اتجاه أهل الزوج، بينما يستمد الزوج قوته

داخل وخارج الأسرة من الصفات المعاكسة للصفات الزوجية المتمثلة غالباً في خشونته، صلابته، صرامته، حدته في التعامل، حسمه في قراراته وقضاياها... الخ، والمهم في هذه الصفات أنها ليس وجودها فحسب بل عملها أو تشييطها المستديمين في جل المواقف الحياتية، مما يجعل تلك الحركة والنشاط المناسبة بالدرجة التي يستدعيها الموقف التفاعلي والمصادر الخارجية لاكتساب القوة عند الزوجين أي التراكم العلمي، الخبرات، العمل، الإرث المادي... الخ فهي متاحة للطرفين كل حسب مكتسباته تلك والمهم أنه في العصر الحديث كل من الزوجين على دراية ويعملان عملاً حثيثاً لهذا التسابق نحو التسلح المعنوي وخاصة المرأة بغرض قطع أكبر شطر ممكن من القوة الخاصة بالزوج الموروثة من أجداده، إذ كل من الزوجين يسعى دون وعي منه إلى زيادة نفوذه لتزداد سلطته العائلية وإمكانية اتخاذه القرارات وازدياد المواقف التي تقتضي اتخاذ قراراً ما، إذ أن " مجال قوة أحد الزوجين " (*Y. Castelon, Op.cit, p30*) إذا زاد أو نقص يكون على حساب الطرف الآخر وكأن قوة النسق الزوجي محدد قد تأخذ شكل الشراكة بالنصف بين الزوجين، كما قد تأخذ صيغة الاستقطاب بينهما، وبالتالي على حساب " مدار البدائل المتاحة للزوج أو الزوجة والذي في إطاره تجري عملية المفاصلة بينها " (*Ibid, p50*) في خضم الحياة الزوجية بمختلف سلوكياتها الاعتيادية.

المهم في هذا السياق، أن النسق القيمي لكل من الزوجة والزوج هو الذي يوسع أو يقلص مجال الحركة والنشاط المادية والمعنوية ومنه زيادة المكتسبات الخاصة بهما وبالتالي زيادة القوة، إذ أن النسق القيمي هو الذي يضع ميكانيزمات توزيع القوة بين الرجل والمرأة في علاقتهم ببعض أي إما أنه يمد الزوج تسلطه أكبر على خلاف الزوجة إما العكس، وإما أنه يوزع السلطة على نحو مشترك بينهم والأهم هنا، أنه يعمل على اكتساب هذا النمط أو ذلك من توزيع " القوة مشتركة " (جون ركس، 1970 ص 50) بالزام الطرفين بمجال قوته، الذي يحفظ له مستوى معين من البدائل في اتخاذ القرار، كما يحفظ وجود مجال المصالحة المشتركة بين الزوجين، وبالتالي ضمان التوازن الدينامي للنسق الزواجي في خضم صراع المصالح وصراع الأدوار القائم فيه.

5-3- دور قيم الزوج : إن اقتران الرجل والمرأة زواجياً والتعايش معاً في النسق على هذا المستوى يحمل دلالات تفاعلية كثيرة أكبر من الممارسة الجنسية المشروعة أو المضبوطة من طرف المجتمع أهمها التفاعل القيمي، الذي يعني به تفاعل كل المكونات والتصورات مسبقاً للرجل والمرأة وللزوج والزوجة عن ذواتهما، حياتهما معاً وأدوارهما وتفاعلاتهما معاً، ومع الأنساق الفرعية اللاحقة بهما أباؤهما، إخوانهما، أخواتهما، حيث ترجع تلك التصور إلى " طبيعة التنشئة الاجتماعية " (Y. Castelom, Op.cit, p29) بما تحمله من معارف وأساليب، التي بنيت مرجعيتها القيمية، الكيفية التي أتبعت في التعبير عما يكتنه من حاجات ورغبات وكذا المواقف التي يتعرض لها الزوجان وهما في مراحل عمرية سابقة للزواج، والوسائل التي اعتمدت في عملية التنشئة ونظراً لاختلاف عملية التنشئة ومضمونها، ومن هنا جاءت التفرقة بين الذكور والإناث ودرجته في مختلف المجتمعات الإنسانية في مختلف العصور، فإن

قيمتها بما تحمله من أفكار ومعتقدات ومفاهيم وحتى تصنيفهم لحاجاتهم بعد الزواج وتراتبتهما عندهم تختلف بالضرورة سواء حول الزواج أو ما يترتب عنه من متطلبات، والالتزامات من أي نوع، إذا ما هي قيم الزوج باعتباره ثنائياً؟

لقد أقر علماء علم الإنسان الاجتماعي في جُل المجتمعات الإنسانية التي تعرضت للبحث الأنثروبولوجي بمختلف الأزمنة والأمكنة أن المجتمعات تلك منحت الرجل - كأب أو كزوج - قمة السلم الهرمي للسلطة في الأسرة الإنسانية، ولكي يمارس الرجل هذه السلطة كسب الدعم القيمي من مجتمعه الخاص، حيث يترتب عن اكتسابه المورد من جهة وإلزام المجتمع إياه بالسعي لكسب المورد استحوذ الرجل على قيم السيطرة والإخضاع ، وفي الجهة المقابلة له قيم الخضوع والولاء والطاعة تبلور نسق قيمي للزوجة (L. Addi, 1999, p122)، إذ هذه الأخيرة ملزمة أمام المجتمع الكبير والجماعة الأسرية بالخضوع للزوج ما يصدر عنه من قرارات متعلقة بقضايا الأسرة أو حياتهم الثنائية المشتركة أو بمجال حركة أحدهم، إضافة إلى رغبتهم الخاصة والمتكاملة فالرجل يرغب في استشعار القوة والمرأة لها الرغبة في استشعار الأمان.

ومن هذا المنطلق، فإن تصنيف القيم على هذه الشاكلة وبهذه الوتيرة - قيم السيطرة والإخضاع للرجل و قيم الخضوع والولاء للمرأة - لم يكن اعتباطياً بل إن الضرورة الوجودية للنسق الزواجي و الصفة الإستقرارية له، كذلك حثته على وجود ذلك التصنيف وعملت على بقاءه في أغلب المجتمعات الإنسانية وحتى المعاصرة التي عرفت بالتحريية المرأة والمطالبة بالمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، إضافة إلى أن الحاجات الأولية للرجل والمرأة؛

كحاجة الأمن، حاجة الأكل والشرب، حاجة الاجتماع، الحاجة الجنسية، حاجة الانتماء، حاجة الاستئناس... الخ؛ والتي تختلف من حيث وطأة كل نموذج ودوره في تحريك دافعية كليهما نحو الآخر، لذا فقد ألزمت المرأة بالخضوع والتبعية كما فرضت على الآخر ضرورة السيطرة والاستقطاب، لكن القضية التصنيف القيمي لها حدود منطقية تجعل العلاقة القائمة بين ذلك التصنيف وتوازن النسق الزواجي واستقراره علاقة طردية، إذ كلما كانت ممارسة هذا التصنيف القيمي على نحو معتدل كلما أخذ النسق الزواجي الوضع الطبيعي، الذي يجعل المرأة تأخذ المكانة المناسبة لها وكذلك الرجل دون الدخول في جدال من يسير من؟ ومن الأفضل في النسق الزواجي؟ ومن الأكثر تأثيراً؟ ومن أكبر قوة من الآخر؟ وغيرها من الأسئلة التي تخلق الرجات في أساس النسق والتي تشد الانتباه لقضايا هامشية في النسق وتشتت التركيز عما يجب القيام به من طرف الزوجين لأجل تحقيق قضايا متعلقة بهما وبالنسق كذلك.

وهنا يصل تصنيف القيم بين الزوجين إلى نموذجين أحدهما يعرف بالقيم القيادية والثانية قيم تبعية، وكلا النموذجين القيميين يحتاج للنموذج من الأفراد بشخصية بعينها باستعدادات بعينها لاستيطان واستقرار هذه القيم أو تلك في وعينه وتفاعلها مع ذاته وبالتالي يمكن لحامل هذه القيم أو تلك من أخذ المكانة الواجب أخذها بعينها في مجتمعه الكبير والصغير كذلك والتي تحددها له هذا الأخير، بالنسبة للأولى - القيم القيادية - تحتاج إلى شخصية تتمتع بسمات معينة كالصلابة في الرأي والصرامة في القرار والحزم في القول وقدرة إلزام وقدرة التحدي والمثابرة الشرسة ودرجة من القسوة... الخ حتى تأتي تلك القيم بمفعول تأثيرها على الفرد في وسطه الاجتماعي، وبالتالي يأخذ المكانة القيادية فيه، وبما أن الرجل نشأ في وسط اجتماعي مفتوح نوعاً ما، إذ قد يمكنه هذا الوسط ذاته من تنمية تلك السمات

فإنه وعيه الخاص أكثر من غير له القدرة على أخذ مكانة القائد، الموجه والضابط لمعايير الأسرة وسلوكات أفرادها دون المرأة أي الزوجة ويجب على هذه الأخيرة وفق منطق الوعي الجمعي والصالح العام للنسقين الزوجي والأسري القيام بتنفيذ ما يوجبها الزوج بتنفيذه في صالح النسقين الزوجي والأسري معاً، وهنا يستوجب على الزوجة أن تحوي قيم التبعية وفق منطق التوازن والصالح العام للنسقين الزوجي والأسري لتفهم ما يجب عليها القيام به في علاقتها مع الزوج.

أما بالنسبة لقيمة التبعية تحتاج إلى شخصية تتمتع بسمات أخرى كالليونة في الرأي، المرونة في القرار، الرهافة في الإحساس، الطوعية في المحاورة... الخ، والمهم أن أكثر الأفراد تمتعاً بتلك السمات هي المرأة نتيجة نشوئها منذ نعومة أظفارها على الإصغاء للوالدين وحتى الإخوة الذكور، الحياء من المواقف الحرجة، عدم التدخل في شؤون الكبار أو الذكور، عدم الدخول في جدال ونقاش فظ مع الجنس الآخر، البساطة في التفكير وتسهيل الأمور... الخ، بغرض أن تأتي قيم التبعية بمفعولها التأثيري على المرأة في وسطها الاجتماعي عموماً والأسري والزوجي فيما بعد خصوصاً، ويتجسد ذلك التأثير في تكملة مهمة الرجل في النسق الزوجي والأسري لأن وجودها الأساسي يكمن داخل النسق الزوجي بينما الزوج ودوره التأثيري يكون من خلال وجوده خارج النسق.

وخلاصة الطرح أن القيم الزوجية التي زرعت، كرسنت ورسخت في وعي كل من الرجل والمرأة منذ وجودهما البيولوجي ومن خلال الفعل المقصود للوالدين وغير المقصود أي

الملاحظ للطرفين - الرجل والمرأة -، المرمى يتمثل في خلق التوازن بين المكتسبات الخاصة لكل من الرجل والمرأة لأجل إحداث الاتزان والاستقرار الزواجي.

ثانياً: الأسرة الجزائرية:

1- التحولات التي مرت بها الأسرة الجزائرية: قليلة هي الدراسات التي قُدمت في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والسوسيولوجية تحديداً في إطار تحليل ومناقشة طبيعة وملامح الأسرة الجزائرية الحديثة سواء من الناحية السوسيو-انثروبولوجية والسوسيو-ثقافية، لكن أول وأهم تلك الدراسات، تلك التي أجراها العالم السوسيولوجي الجزائري مصطفى بوتفنوشت *M. Boutefnouchet* سنة 1989، إذ من خلال تلك الدراسة رصد العالم مراحل التطور الأسرة الجزائرية ولملام خصائصها والتي توصل من خلالها إلى فكرة هامة جداً وجوهرية مؤداها " أن الأسرة الجزائرية المعاصرة ليست أسرة بسيطة التركيب بناءاً، وظيفتاً وملمحاتاً والأهم ما يعزز هذه المعطيات أي فيما يتعلق بالناحية الثقافية والقيمية، لكن ماهي ملامح الأسرة الجزائري الحديثة التي من خلالها لم يصنف العالم مصطفى بوتفنوشت *M. Boutefnouchet* الأسرة الجزائرية في زمرة الأسر البسيطة؟

إن الأسرة الجزائرية لا تختلف في تعريفاتها عن تعريفات الأسرة في التصور النظري، ومع ذلك فقد عرف العالم الجزائري مصطفى بوتفنوشت *M. Boutefnouchet* الأسرة الجزائرية الحديثة بأنها تلك المجموعة المكونة من عدد من الأفراد ذوي روابط قرابية دموية من الدرجة الأولى، وعليه فهي تضم كل من الآباء وزوجاتهم والأبناء المباشرين فقط وهذا النموذج يعرف في علم الاجتماع العائلي بالأسرة النووية *La Famille Nucléal* أو الزواجية *La Famille*

Conjugal، وفي بعض الحالات قد يضاف لتلك الزمرة أفراداً من الدرجة الثانية كأحد الأجداد من الأب أو أحد الأخوات لرب الأسرة أو الإخوة غير المتزوجين خاصة والمنفق على الأسرة كلها رب الأسرة وهنا تصبح الأسرة الجزائرية أسرة شبه نووية أو ممتدة، وفي حالات ثالثة قد يضاف لهذه الأخيرة الإخوة المتزوجين وبما لهم من عوائل؛ شريطة أن ينفق كل رب أسرة على أسرته؛ لكن يسكنون كلهم في بين واحد وهنا تصبح الأسرة الجزائرية في هذه الحالة أسرة مركبة *La Famille Composée*، غير أن النموذج الأخير لم يعد موجود منذ أكثر من عشرين سنة (20) تقريباً إلا في القليل جداً في المناطق الريفية على الخصوص، وبناءً عليه فإن الأسرة الجزائرية ليس لها شكل ثابت واحد من زمرة الأشكال التي اتخذتها الأسرة الإنسانية محددة بملامحها الخاصة التي تعكس طبيعة أحد تلك النماذج الأسرية التي عرفها المجتمع الإنساني على مسار تطور التجمع الإنساني في الجزائر والتي حصرها جمهور العلماء في علم الاجتماع العائلي ومعظم الدراسات في علم الإنسان الاجتماعي، والمهم أن الأسرة الجزائرية الحديثة تقوم بجل الوظائف الأسرية اتجاه أفرادها بدءاً من الزوجين مروراً بالأبناء وصولاً عند ذوي القرابة، إي بدءاً من أداء الأدوار المتعلقة بالزوجين مروراً بعملية التنشئة الاجتماعية، بالتثقيف والترفيه... الخ وصولاً إلى رعاية ذوي القربى.

إن الأسرة الجزائرية ليست ذات طابع واحد ملمحاً، بناءً ووظيفةً، حيث أنها تعيش في الريف بمعطياته وتعكس مدلولاته وتسكن الحضر فتلبس خصائصه وتتكيف ومعطياته والأهم أن حتى هذه الأخيرة ليست ذات طابع واحد لأن المجتمع الجزائري ليس مجتمعاً متناغماً ومتجانساً ثقافاً وبيئياً، لذا فالمدينة الجزائرية الكبيرة تختلف في ملامحها الحضرية عن مثيلاتها

الصغيرة والتي على الساحل تختلف أيضاً في ملمحها الاجتماعي عن تلك التي في الصحراء في أهم معطي اجتماعي والمتمثل في الثقافة الفرعية للمجتمع الجزائري، ومع ذلك لم يكن الاختلاف جوهرياً أي في القضايا الأساسية للمجتمع، إذ أن هذا المجتمع لم يكن متنوع في صميم ثقافته وكيونته الاجتماعية التي تنعكس على تشكيل بناءه للأسرة ووظيفتها إلا بين النموذج النووي والممتد أساساً، وهذا ما أكدته الدراسات الانثروبولوجية، ومن هنا يمكن القول أن الأسرة الجزائرية لم تنتقل في تحولها البنائي على الخصوص انتقالاً كلياً وكاملاً من القالب الأسري الممتد إلى الذي يليه في مراحل التحول حسب رصد العلماء والدارسين وهكذا إلى أن يصل إلى النموذج النووي و الزواجي للأسرة الجزائرية، حيث يعيش زوج مع زوجته مع أبناء هم البيولوجيين فقط.

ان المجتمع الجزائري خضع على اختلاف نظمه الاجتماعية كبقية المجتمعات الإنسانية إلى العديدة من التحولات والتغيرات نتيجة تداول الظروف المختلفة والمتبدلة لفترات الزمنية طويلة من عمر المجتمع في حد ذاته، حيث امتدت على إثرها المراحل التحولية عديدة تعاقبت على المجتمع الجزائري كل مرحلة تميزت بملامح معينة بالتالي أكسبته معطيات متنوعة وكثيرة في أن واحد، ومن هذا المنطلق فإن الأسرة الجزائرية قد اتخذت شكلاً عديدة أولها حسب القراءة التي قدمها العالم الجزائري مصطفى بوتفنوش *M. Boutefnouchet* أولها الأسرة الممتدة *La famille Etendue* منذ فترة طويلة من عمر المجتمع الجزائري بناءً ووظيفة، حيث تميز خلالها المجتمع الجزائري بالحاجة الماسة والمتزايدة إلى وجود الفرد أو المورد البشري بأبسط خصائصه نتيجة الفقر أو القتل الجماعي وبالتالي اليد العاملة، نتيجة توالي الأزمات وكذا

المستعمرين عليه على الخصوص، إضافة إلى الأمراض الفتاكة المبيدة... الخ، في مقابل قلة عدد أفراد المجتمع، لكن في الناحية الموازية إي في الريف الجزائري ظهرت الأسر المركبة لذات الأسباب لكن تلك الأسباب كانت أكثر قوة وعنف من الحضر، هذا يعني أن الفرد الجزائري لم يكن يريد ما كان ولم تكن له إرادة في ذلك الوضع بل إن تفاعلية المعطيات الواقعية الموضوعية الراهنة وفقد إحلال دلالات الاستقرار السياسي، الاقتصادي... الخ بكل أنواعه سواء على مستوى الفرد، الجماعات الصغيرة أو المجتمع برمته، وعليه فقد فرض عليه خلق ذاك النمط الأسري كآلية للحماية، الأمن والبقاء؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ أن الريف لم يتفرد بشكل مطلق بذلك النوع من النماذج الأسرية عن ذلك الذي بالمدينة، لكن درجة وطأته أخف، حيث تجسد الوجود الفعلي الأعضاء الأسرة الريفية في وجود الروابط فقط دون الفاعلين بالنسبة للمدينة، لكن بعد الاستقلال، أين جاءت التنمية الاجتماعية الشاملة وترتب عنها انتشار مدارس والتعليم بوفرة، نشطت الدولة وحثت على الزراعة والصناعة بسرعة وبكثافة بدأت الصورة الأولى للحياة الأسرية للمدينة والريف الجزائري تتبدل على نحو تدريجي واضح، وبدء شكل الأسرة في التغير، حيث أخذ الحجم يتقلص بشكل تدريجي لكن بطيء جداً وإلا في السنوات العشريون الأخيرة، إذ توسع مدار الساكنات في الطوابق على غرار البيوت الأرضية العربية، إضافة إلى تعلم المرأة تعليماً عالياً و خروجها من بيت بغرض العمل والحصول على أجر مادي مثلها مثل الرجل، زاد من معدل النمو السكاني كما زاد عند هؤلاء الوعي بضرورة الصعود في سلم الحاجات لإثبات الذات وتقديرها واستشعار الاستقلالية الزوجية وخاصة المرأة والزوجة على وجه الخصوص، إضافة إلى نشوء زمرة من المشكلات التي تتوافق والوجود الحضري، وبالتالي ظهرت ملامح تغير الفلسفة الحياتية الأزواج ودلالات المشاركة هذه

الأشياء ربما لم يكن لها معنى في السابق، وإن كانت موجودة لم تكن معن عنها ولم يلح عليها الفرد - زوج وزوجة - كما هو الحال الآن.

من البديهي بمكان أن التغيرات التي حصلت في المجتمع جلبت معها تصورات جديدة لكل الموجودات الاجتماعية والمادية تعكس فهماً ومنطقاً جديداً عند أفراد المجتمع الجزائري، ذلك التصور له الكثير من التأثيرات على وجودهم - الأفراد - الاجتماعي وكذلك على رؤية هؤلاء الأفراد لذلك الوجود وبالتالي بلورة أسلوب مغاير للتواصل والتفاعل الاجتماعي، مما دعا هؤلاء الفاعلين - الزوج والزوجة - إلى السعي لإقامة أسرة مستقلة السكن والأهم الاكتفاء عدد قليل من الأولاد إضافة إلى الاستقلالية التفاعلية العلائقية كذلك، وهذا يعني أن تحقيق الإشباعات ومتطلبات الأسرة في مجملها أو فيما يتعلق بأفرادها يكون مستقلاً عن الأسر الأصلية للزوج والزوجة وكذا حل مشكلاتهم، ولقد وصف علماء الاجتماع هذا النموذج بالأسرة النووية أو الزوجية باعتبارها آخر صورة وجدت في المجتمع الإنساني، صحيح أن النموذج النووي سيطر بشكل كبير في تقسم المجتمع الجزائري، لكن هذا لا يعني أن نموذجي الأسرة الممتدة والمركبة على الخصوص تلاشت على نحو كامل ولأنه إذا كانت غير موجودة بنائياً هذه الأخيرة على الخصوص فإنها مازالت سارية الأثر من خلال السلوكات - الوظائف والأدوار - التي تصدر عن أفراد الأسر النووية كسعي الزوجة العاملة على إبقاء أبنها عند أم زوج في فترات العمل أو والدتها أو مساعدة أب الزوج أسرة ابنه مادياً أو رعاية في حالة غيابه لفترات قصيرة أو طويلة أو أخاه إضافة إلى تدخل أم الزوجة في تدبيرات بنت الابن وفي علاقة الزوجة بزوجها...، وهذا يعني أن الطابع الاجتماعي للأسرة النووية ليس نووياً فعلياً بل هو ممتداً، وهذا نتيجة

تأثير القيم الاجتماعية والثقافة الجزائرية بالدرجة الأولى التي تعمل على تعزيز الوجود الاجتماعي لنموذجي الأسرة -الممتد والمركب- مازالت سارية المفعول وبالتالي التأثير وظيفياً أي أن تلك النماذج موجودة في المجتمع الجزائري ثقافياً وقيماً أي في زمرة الموجهات السلوكية.

لقد عرف عند أغلب علماء في علم الاجتماع وعلم الإنسان إن التحولات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية كذلك حدثت على الأسر في تلك المجتمعات تغيرات على المستويين البنائي والوظيفي معاً، لكن ليس بنفس الوتيرة والوظأة، ومن هنا فإن التحولات البنائية التي حصلت في الأسرة الجزائرية نتيجة التقلبات الظرفية المرتبطة بالدرجة الأولى بالملح التاريخي الذي تميز بنمط معين من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاقبت على المجتمع الجزائري وقد امتدت لحقب زمنية طويلة جداً من عمر المجتمع، حيث ترتب عن هذا الوضع نتاجاً اجتماعياً وتراكماً ثقافياً قد يتصف بنوع من اللاتناغم واللاتجانس وفي بعض الأحيان بالتناقض، والمهم أن ذلك المزيج يعتبر موجهاً حقيقياً لسلوكات ورغبات الأفراد في المجتمع الجزائري بمختلف النظم والأنساق الاجتماعية وفي علاقاتهم الاجتماعية عموماً بما فيهم الأزواج في النسق الأسري وفي علاقتهم ببعض على الخصوص، وقد تبدو ملامح اللاتناغم واللاتجانس الثقافي جلية في كثير من المواقف التفاعلية والمظاهر السلوكية الزوجية لكل من الزوج والزوجة معاً، قد تكشف عن وجود شيء من التناقض العميق في التفكير، الحاجات، الرغبات المرامي، الآليات...، وبالتالي في زمرة السلوكيات الزوجية في المواقف التفاعلية الزوجية، حيث يتميز بعض منها أنه يدعو إلى تعزيز الأسرة الممتدة كأن يعمل أحد

الزوجين على الحفاظ على روابطه الأسرية السابقة من خلال الزيارات المتكررة العديدة في الأسبوع لدرجة إهمال مسؤولياته في الأسرة الجديدة بينما يطالب الطرف الآخر بالانفصال عن تلك الخاصة بهذا الأخيرة لدرجة التذمر، والقضية ليست مرتبطة بالرجل فقط كذلك المرأة وهنا تعمل الدلالات الثقافية الباترياركا بقوة والأهم بتحيز، وفي المقابل يرغب كل من الزوجين أن تكون له أسرة مستقلة مكاناً ومرامياً بدءاً من الترفيه في حدود إمكاناتها المادية وصولاً إلى الحصول الإشباع النوعية ومن محبة واستئناس...، وفي ذات الوقت ذات الشخص يستحي يعانق زوجه أو يحدثها في صوت منخفض أو ربما أن يناديه باسمه أمام والديه أو يتحدث إليه بشكل ودي ولطيف أمام بقية الأفراد...، ومن هذا المنطلق فإنه تم تأكيد مقولة العالم الجزائري بوتفوشة مؤداها أن الأسرة الجزائرية ليست بسيطة التركيب، حيث أنها تجمع بين نموذجي الأسرة التقليدي والحديث معاً من حيث الخصائص والبناء كذلك، والمهم أن هذا الطابع البنائي له تأثيراته على الفعلية والحقيقي على الوحدات الاجتماعية من حيث تفاعلاتهم وعلاقتهم مع بعضهم البعض ومن ثمة له تأثيراته بالضرورة على سلوكياتهم الأدائية لأدوارهم داخل الأسرة، وبالتالي في علاقاتهم ببعضهم البعض.

2- بناء الأسرة الجزائرية الحديثة: لقد أكد العالم الاجتماعي بوتفوشة في دراسته حول الأسرة الجزائرية (*M. Boutnfouchet, Op.cit, p 27*) الذي أجريت سنة 1986 على أن الأسرة الجزائري الحديثة هي أسرة مركبة من عدة أسر نووية، حيث تربطهم علاقات قرابية دموية ينجلي تأثيرها بشكل واضح في أحد الحالات الاجتماعية القطبية، إما الفرحة كحالة الزفاف أو الختان أو في حالة الوفاة، والسبب أن هذه المواقف الثلاث تستدعي درجة عالية من التعاون الأسري، لكن

يؤكد العالم الجزائري أن هذا الوضع يسير في طريق التغير نتيجة تأثير انتشار الكثير من القيم والسلوكيات في الأسرة الجزائرية الكبيرة، حيث تتفكك تلك الأسرة المركبة وتستقل عن بعضها البعض، وبالتالي تتحول إلى أسر نووية أو شبه نووية، وهذا ما أكدته دراسة حديثة، أجراها ثلة من الباحثين في علم الاجتماع حول قضية " واقع الأسرة الجزائرية " وصدر في مؤلف سنة 2004، والتي توصلت إلى تحديد بنائي للأسرة الجزائرية، إذ انطلقاً من نتائج الك الدراسة (محمد بومخلوف وآخرون، ط01، 2008، ص128) السابقة والمؤسسة على إحصائيات 1998 المقدمة من طرف الديوان الوطني للبحوث والإحصائيات، والذي تضمن أن نسبة 59.15% أي أكثر من نصف المجتمع الجزائري أي ما يقارب 2364901 من حجم الأسر في المجتمع الجزائرية عدد أفرادها يتراوح بين 03 أفراد أي زوج، زوجة واحدة وابن واحد إلى 06 أفراد أي زوج، زوجة واحدة و 04 أربع أبناء من مجمل نسبة تقدر بـ 3997019 أسرة في الحضر والريف معاً وليس هذا فقط، بل كذلك أن الزوجين أصبحا يميلان معاً إلى الاكتفاء بالحجم الصغير في التشكيل أسرة بالتركيز على عدد قليل من أبناءها.

كما تؤكد ذات الدراسة أن 81% (محمد بومخلوف وآخرون، 2008، ص124) من سكان الجزائر هم أسر إما نووية وشبه نووية في الحضر، كما في الريف في مقابل الأسرة الممتدة والمركبة، ذلك نتيجة تأثير فلسفة النمط الحياتي الجديد الذي كسبه الفرد الجزائري والتي تحولت فيها كثير من الكماليات السابقة إلى ضروريات عند النساء كما هو الحال عند الرجال كالحصول على بيت مريح فردي حيث أثبتت ذات الدراسة أن 72.1% (محمد بومخلوف وآخرون، 2008، ص131) يسكنون البيوت الفردية بمعنى 3/4 سكان الجزائر، كإقتناء سيارة لكل فرد....، وهذه

دلالات الاستقلالية ونضج الوعي الفردي الفرد الجزائري على حساب الوعي الجمعي المعزز بقيم روح الجماعة وغلبة المصالح الجماعية على الفردية، وهذا يعني أن الأسرة الممتدة بدأت في الاضمحلال والتلاشي التدريجي والسريع نتيجة التغيرات المادية، المعنوية والمحيط البيئي من حولها التي تغلغلت المجتمع الجزائري بكل أنساقه الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمعطيات الرجل والمرأة على مستويات كثيرة ومختلفة ومن بينها أسلوب التفكير ومن ثمة العلاقة بين الرجل والمرأة على اختلافها بالضرورة، وبناءً عليه، فإن بناء الأسرة الجزائرية المعاصرة هو نوي بالدرجة الأولى وهذا ما تؤكد إحصائيات 1998 للديوان الوطني الجزائري للإحصائيات التي قدرها (محمد بومخلوف وآخرون، 2008، ص124) الذي قدر عدد الأسر النووية وشبه النووية بالعدد 3586649 أي فيما يقارب النسبة 81.1% من مجمل الأسر في المجتمع الجزائري أي فيما يعادل 4/5 من هذا الأخير، أما إحصائيات الأخيرة لسنة 2008 فقد قدر الحجم السكاني بـ 34.8 مليون فرد فيما يعادل 4971428 أسرة بمتوسط 07 سبعة أفراد في الأسرة.

3 - البناء العلائقي الزوجي داخل الأسرة الجزائرية: (مليكه عرعور، 2010، ص52)

يتفاعل الفرد الجزائري بعد زواجه ضمن مدارات تفاعلية جديدة يمارس سلطته وينشط مجال قوته ويحقق بهذا إشباعات نوعية عديدة لذاته ولغيره، وبذلك يصبغ علاقته بزوجه بنوع من الحماية المفرطة والادراك بمصالح أسرته حتى قبل وجود الطفل، هذا الأخير الذي عادة ما يحل على والديه بعد سنة وإذا تجاوزت الزوجة هذه المدة ولم تلد يطرح الوسط الأسري الكبير العديد من الاسئلة تربك الزوجين وتدخلهما في دائرة من الخوف والحيرة وخاصة من الزوجة وكذا الزوج إذا ما كان متمسك بها، ذلك مهما بلغ درجات الوعي والعلم عندهما. يعني هذا ان

مدرجات الزوجة في الأسرة الجزائرية تنشط في اتجاه تعزيز وجودها بمكتسباتها الخارجية لأن مكتسباتها الذاتية أقل قيمة بكثير مقارنة بالنمط الأول، و بالتالي فهي تصبو إلى اكتساب سلطه لأنها تعي جيدا موقعها و المطلوب منها من طرف المجتمع من جهة ومن جهة أخرى هي تعي انها لا تملك القدرة على تغيير مسار هذا الوضع ، هذا يعني ان القيم الاجتماعية للأسرة الجزائرية لها الدور الاكبر تأثيرا في توجيه الفعليات و تحريكها، اضافة الي بقاء تأثير السلطات الاولى الأم الأب ساريا، خاصة ام الزوج، قائم خلال السنوات الاولى من الزواج، حتى وإن كانت الأسرة نووية وبالتالي فإن الزوجة في هذا الوضع تسعى لتأمين نفسها بنفسها. وعادة ما يبدو محاولاتها في شكل صراعات علانية جلية الملامح تتمثل في شجار، تحديات... إلخ، إذا ما تلقت الزوجة مواجهة ممزوجة بالتحدي من طرف أم الزوج التي تحركها تصورات كغفلة الابن عن تصرفات زوجته أو انبهاره بها و بالوضع الجديد الذي دخله بعد الزواج أو ارتباطها الانفعالي القوي بابنها وإن كانت المواجهة خفيفة وتكاد تكون معدومة، يكون صراع القوة على شكل نوبات متواصلة، وهذا في حالة الصراع الباطني أو الخفي، لكن المهم في الوضع الذي دخلته المرأة أنها تعي من جهة أنها تخضع للزوج بشكل مباشر وإلى أمه بشكل غير مباشر، كما أنها تسعى إلى ممارسة حقها في السلطة على أسرتها لتحقيق مصلحتها والمتمثلة في رأسه أسرتها.

ومن هذا القول ان الوعي الفردي أكثر نشاط ووظة في توجيه التفكير و السلوك من الوعي الجمعي عند الزوجة، في حين ينشط عند الزوج الوعي الجمعي لأنه يعي ان المجتمع يدعم تصرفاته و يزيد من صلاحياته السلطاوية على زوجته و يؤيد معاملاته نحوها تأييدا علانيا

بنهيتها عن التذمر و الاحتجاج أو سرا عندما يكتفي بالمشاهدة دون تدخل بحجة أنهما زوجان ومن هنا يمكن التأكيد ان القيم الاسرة الجزائرية مازالت سارية التأثير على فعاليات البشرية الأسرية المعاصرة وان بدت الأسرة في شكل نواة من حيث البناء فقط لكن من حيث الوظيفة فإن التقسيم الوظيفي للأسرة النواه الجزائرية الممارس فعلا يختلف عنه في النموذج التصوري للأسرة النواه سوسيوولوجيا، إذ للزوجة عدد من وظائف اضافة اتجاه الحمو و الحماية و الاهم من وجود هذه الوظائف درجة الالتزام، التي تجعل تلك الوظائف مستمرة و متوازنة اجتماعيا كما تعكس الظروف الاجتماعية الآتية للمجتمع الجزائري المعاصر.

نستخلص مع ذلك أن التغيير الاجتماعي الذي طرأ على الاسرة الجزائرية جرهما الى تيار الطابع النووي، حيث جعل المرأة تلح علانا على ضرورة الميول العاطفي والتقارب الذهني والفكري ويرجع ذلك حسب سواعد خدوجه الى كون مجتمع النسوي حاملا للتصورات الحديثة.

ملخص الفصل:

مما سبق نستخلص ان الاسرة الجزائرية عرفت عدة تحولات، ومست مختلف جوانبها الوظيفية والبنائية والشكلية، ومتأثرة في ذلك بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي عايشها المجتمع الجزائري عامة والاسرة الجزائرية خاصة.

وهذا التحول والتغير طرأ على البناء الاجتماعي احداث تغيرات في انساقه الفرعية وبما في ذلك النسق الاسري، الذي يعتبر هذا الأخير اهم نسق في المجتمع، مما أحدث تغيرا في الوظائف والبناء والتصور.

ترجع هذه التغيرات بالدرجة الأولى إلى الاليات وميكانزمات، تتكون داخل الاسرة تتأثر بالثقافة السائدة وبالنظم والضوابط والقيم وسبل وأنماط العيش. التي نستخلصها من التاريخ وحضارة في كل مكان وزمان ودين وتترجم في ممارسات في ظروف موضوعه.

الفصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري.

تمهيد:

1. مفهوم العنف.
2. العنف وبعض المفاهيم المتداخلة معه.
3. المقاربة السوسولوجية للعنف في المجتمع الجزائري.
4. العوامل المسببة للعنف الزوجي.
5. أشكال العنف الزوجي.
6. المقاربات النظرية المفسرة للعنف الزوجي.
7. نتائج والآثار العنف الزوجي على الزوجة.
8. المرأة والعنف في المجتمع الجزائري.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعد العنف بشكل عام العنف الزوجي بشكل خاص ظاهرة ومشكلة فهو من الجانب الأول تنطبق عليه كل سمات الظاهرة الاجتماعية كما بينها إميل دور كايم فهو إنساني وعام وجبري وتلقائي قديم قدم البشرية ذاتها بدأ بقتل قبيل لأخيه هابيل .وهو على الجانب الآخر يعتبر مشكلة وذلك يعني الخروج عن المألوف، وتتسم بالنسبية وتختلف شكلا وكما وكيفا باختلاف الزمان والمكان وتنوع الظروف ويتطلب المواجهة.

فظاهرة العنف الزوجي ضد المرأة مشكلة نفسية واجتماعية لأنها عرض من أعراض المرض الاجتماعي من حيث كونها مظهرا لسلوك منحرف (ممارسة العنف) داخل الأسرة، التي من المفروض أن تكون الملاذ الآمن لزوجات ومنها تستمد الأمان والحب والسكينة.

من اجل فهم وتشخيص وتفسير وتحليل بعض جوانب العنف بشكل عام والعنف الزوجي بشكل خاص ضد الزوج، ارتأينا إعطاء مفاهيم المقاربات النظرية المفسرة للظاهرة والأسباب والاشكال والاثار المترتبة عليه.

1- مفهوم العنف:

1-1- تعريف العنف:

لغة: كلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع. ن. ف) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق... وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، وأعتنف الأمر أخذه بعنف (ابن منظور، 1997 ص444) وفي الحديث الشريف قال رسول صل الله عليه وسلم "ان الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف" (رواه أحمد)

أما في اللغة الفرنسية "la violence" تتحدر من الكلمة اللاتينية "violenta" وتعني: "السمات الوحشية إضافة إلى القوة، كما تعني أيضا: الاغتصاب" واللاعقل والتدخل في حريات الآخرين (la petit la rousse.2001p1068)

أما في اللغة الانجليزية فتشتق كلمة عنف من المصدر "to violate" بمعنى ينتهك أو يتعدى ويعرف قاموس اكسفورد *oxford* العنف على انه: "ممارسة القوة لإنزال الضرر بالأشخاص أو الممتلكات وكل فعل أو معاملة تتصف بها تعتبر عنفا، وكذلك المعاملة التي تميل الى إحداث ضرر جسماني أو تتدخل في الحرية الشخصية" (oxford; 1970: p221)

ويذكر قاموس ويبستر سبعة معان على الأقل لهذا الاصطلاح تتراوح من بين المعنى الدقيق نسبيا "القوة الجسدية التي تستخدم للإيذاء أو للإضرار". إلى المعنى المجازي الواضح "عمل طاقة أو قوة طبيعية أو جسدية"، إلى المعنى الشديد الغموض " الاستخدام غير العادل للقوة أو السلطة كما في الحرمان من الحقوق ". رغم اتساع المعنى الذي تشمله التعريفات التي ذكرناها، الا أن تعريف القاموس

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

لهذا المصطلح لا ينجح في الامام بالنطاق الواسع للاستخدامات التي توجد في الكتابات الحديثة (محمود سعيد الخولي، 2006 ص35).

من الواضح أن الاشتقاق اللغوي للمفهوم في العربية والفرنسية والانجليزية على السواء ينصرف الى ضرب من السلوك الخارج على المألوف، عمل في طياته معنى واحد هو الشدة والقسوة والقوة مهما كان هدفه أو دوافعه.

اصطلاحاً: العنف كلمة يعرفها ويستخدمها السيكولوجيين وأطباء النفس والعقل وعلماء الاجتماع والتربية والسلوك والقانون...الخ، وهي تغطي مدى واسع من السلوك الإنساني.

***النظرة النفسية للعنف:** يعرفه عدد من علماء النفس على انه " : نمطا من انماط السلوك تنتج عن حالة احباط ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ويحتوي على نية اللاحق ضرر مادي أو معنوي بكائن أو بديل عن كائن حي (خليل وديع شكور، 1997ص32)

ويعرفه فرويد *Freud*. بأنه "القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخبراتهم "أفراد وجماعات " بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت أو التدمير و الهزيمة.

أما ادلر *Adler* فيرى أن العنف هو " بمثابة استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف (مصمودي زين الدين، 2003 ص36)

أما بالنسبة لدودسون *Dodson* فالعنف " شعور بالغضب أو بالعدوانية يتجسد بأفعال دامية جسدياً أو بأعمال تهدف إلى تدمير الآخر" (خليل وديع شكور، 1997 ص22).

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

حيث اعتبره *Strous* "استجابة لمثير خارجي تؤدي إلى إلحاق الأذى بشخص آخر في شكل فعل عنيف مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة، استجابة تنتج عن عملية إعاقة أو حالة إحباط (خليل وديع شكور، 1997 ص 32).

أما كارسون *Carson* فيقول "السلوك العنيف سلوك شاذ وغير متكيف يرجع إلى استعداد الفرد الشخصي يرجع إلى وجود عدد من الضغوطات، تلك الضغوطات التي تتحدى استعدادات الفرد للتكيف ويرجع إلى فكرة رفض السلطة.

ويعرفه عزت سيد إسماعيل بأنه "صورة خاصة من صور القوة التي تتضمن جهودا تستهدف التدمير أو إيذاء موضوع يتم إدراكه كمصدر فعلي أو محتمل من مصادر الإحباط أو الخطر أو كرمز لهما". (عزت سيد إسماعيل، 1988 ص 118)

وتعرفه سميحة نصر بأنه "فعل يبالغ في السلوك العدائي أو العدوانية يترتب عليه إرسال مؤثرات مقلقة أو مدمرة تحدث أذى نفسي أو فيزيقي أو ماديا في الموضوع بشرا كان أو حيوانا أو موضوعا ماديا (محمود سعيد الخولي، 2006 ص 42)

وتعرفه دائرة المعارف لعلم النفس بأنه "استجابة انفعالية ينتج عنها سلوك تدميري موجه ضد الافراد او البيئة أو اتجاه الفرد نفسه نتيجة الاحباطات أو بدافع الكره الشديد نحو الآخرين أو نحو الذات". (كوثر إبراهيم رزق، 1979 ص 206)

فالعنف من هذا المنظور يدل على مجموعة من السلوكيات عدوانية التي تؤدي إلى اختلال في شخصية الفرد، وذلك بسبب إثارة القلق والفرع والخوف في نفوس الافراد مما يؤثر على سلوكهم فيؤدي ذلك إلى حدوث الاضطراب في شخصيتهم. فالعنف قد يتحول في النفس إلى طاقة كامنة من الحقد والكرهية من أشكال التمثيل الجسماني القتل... الخ، إضافة إلى ذلك فالقسوة والفضاضة الكامنة في العنف قد تتحول

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

من صفة الاكتساب الى صفة الوراثة فالاعتصاب والتحرش الجنسي لن يخلقا إلا كمداء، ولن يزرعا إلا اضطرابا وحرقة في النفس المتلقية له، فتختلف لديه معادلة من الكآبة وتستمر بانتهاء الحياة بل قد تتوالد من جديد في أسلاف قادمة.

***النظرة الاجتماعية للعنف :** العنف كظاهرة اجتماعية تتميز بتعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل من الاعمال يريدتها فرد أو جماعة أخرى، حيث يعبر العنف عن القوة الظاهرة التي تتخذ أسلوبا فيزيقيا مثال ذلك الضرب...الخ وتأخذ شكل الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيتها على اعتراف المجتمع. (عبد الكريم قريشي، عبد الفتاح ابي مولود، 2003 ص 428)

ويعرفه عالمي الاجتماع الأمريكيين جراهام H.Graham ووجير T.Gurr على أنه: سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا. ("الطيب نوار، 2004ص 181)

أما روكينغ *Roking* فيعرف العنف على انه " : هو الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى أو الضرر بالآخرين. (نادية مصطفى الزقاوي، ايوب مختار، 2003 ص 56)

ويعرف كذلك على انه " :يشمل كل سلوك يتضمنه معنى الاستخراج الفعلي للقوة لألحاق الأذى والضرر بالذات وبالأشخاص وتخریب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف. (إسماعيل قيرة، إبراهيم توهامي، 2004 ص 42)

والعنف برأي د .مصطفى حجازي " : هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن اوصول صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ لديه القناعة بالفشل في إقناعهم

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

بالاعتراف بكيانه وقيمه، والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية الى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي...وأولى خطوات السير نحو السلوك التدميري هو فك الارتباط العاطفي بالآخر، بحيث تنهار روابط الالفة أو المحبة أو الحماية أو التعاطف على المستوى الفردي. كما تنهار روابط المواطنة أو المشاركة في المصير وكل ما عداها من الروابط التي تحمي حياة الآخر وتدفعنا الى احترامها فتحل محل تلك الروابط مشاعر الغربة والعداء." (مصطفى حجازي، 1976: ص 653)

ومن التعريفات المهمة للعنف تعريف مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجناحية للعنف في المجتمع المصري الذي يعرفه بأنه " كل فعل مادي أو معنوي يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويستهدف إيقاع الأذى البدني أو النفسي أو كليهما بالفرد (الذات أو الآخر) أو الجماعة أو المجتمع بما يشمل من مؤسسات مختلفة ويتخذ العنف أساليب عديدة ومتنوعة معنوية كانت مثل التهديد والنبذ، أو مادية مثل التشاجر والانتهاك الجسدي والاعتداء على الممتلكات، أو معنوية جسدية في آن واحد. (محمود سعيد الخولي، 2006: ص 43)

*نظرة علم النفس الاجتماعي للعنف : ضمن هذا التوجه : يذهب اسنارد *Hesnarde*

إلى القول بأن العنف كغيره من أشكال السلوك هو نتاج مازق علائقي يصب التدمير ذات الشخص في نفس الوقت الذي ينصب فيه على الآخر لإبادته فتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر. (خليل وديع شكور : 1997: ص 32)

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

أما ويكمن فيعرفه بأنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية... بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في أضرار مادية أو معنوية أو نفسية أو كلها مجتمعة.

أما على سموك فيرى أن " :العنف سلوك إيذائي باليد أو اللسان، بالفعل أو الكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر قوامه إنكار الآخر كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومرتكزة استبعاد الآخر على حقل الصراع، أما بتخفيضه إلى تابع أو إما إبعاده خارج الحقل الاجتماعي وإما بتصنيفه معنويا أو جسديا وبالتالي فالعنف هو عدم الاعتراف بالآخر ورفضه وتحويله إلى الشيء المناسب للحاجة العنيفة. (على سموك، 2006 ص44) وعدم الاعتراف لا يعني عدم المعرفة، بل يعني معرفة معينة مقولبة ويتصوره بالطريقة المناسبة لرسم صورة الضحية والتحكم بها... الخ .وبالتالي فإن معظم حالات العنف تبني على معرفة مسبقة مكتسبة من الموروث الثقافي الذي يجسم نماذج مصممة عن الآخرين.

فالرجل يكتسب السلوك العنيف من خلال الثقافة التي تؤطر المجتمع وتحكمه فعنف الرجل ضد المرأة داخل الأسرة أمرا مقبولا ثقافيا ومعياريًا أما إذا تعرض أحد أفراد الأسرة للعنف من أحد الغريب فإنه يعد سلوكا غير مشروع. (ريحاني الزهرة، 2010: ص55)

ويعرف السمري العنف بأنه " :سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان أم لفظيا ايجابيا أم سلبيا، مباشرا أو غير مباشر نتيجة الشعور بالغضب أو الإحباط أو للدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين والحصول على مكاسب معينة ويترتب عليه إلحاق الأذى بدني أو مادي

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

أو نفسي بصورة متعمدة بالطرق الأخرى (أميمة عبد الحميد جادوا، 2005 ص ص 5٠4)

*نظرة الطب العقلي : ينظر هذا الاتجاه إلى العنف على أنه عبارة عن قوة قاسية وعنيفة يمارسها ويفرضها الفرد على الآخرين تستطيع أن تصل إلى حد الإكراه والضغط .وتمارس هذه القوة بواسطة التخويف، وتتمثل في السلوكات العدوانية لفرد أكثر قوة (جسديا ونفسيا) يوجهها الى فرد آخر أكثر ضعف :سلوك وتصرف سيء " أطفال يمارس عليهم، ويسيتئون معاملتهم، ويقسون عليهم *enfants maltraites* "أو عنف يمارس على الشريك أو القرين نساء يمارس عليهن الضرب والعنف *femmes battues* أو حتى نشاطات إجرامية تستطيع أن تصل إلى حد" الاغتصاب والقتل.

أما أحمد عكاشة فيرى أن " السلوك العنيف كنتيجة لارتفاع الدافعية نحو العنف مع افتقاد التحكم الكافي في النفس ولذا فان العنف غالبا ما يحدث في قلبي التحكم في النفس عند تعرضهم لأي درجة من الكرب وفي مفرطي التحكم في النفس عند تعرضهم لدرجة جسيمة من الكرب وهنا يكون العنف أيضا شديدا ...وتحدث % 50 من جرائم العنف بعد مشاحنات عائلية؛ وفي الأماكن العامة وفي %62 من الحالات يبدو الأمر أن الضحية هي التي استقرت موقف العنف .(أحمد عكاشة، 1973ص 862)

*نظرة القانون إلى العنف : في نظر القانون العنف هو استعمال القوة بغير حق، وفي هذا السياق يرى أحمد زكي بدوي بأن العنف هو " الإكراه أو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنها التأثير على إرادة

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

فرد ما أو مجموعة من الافراد ، ومن الناحية القانونية نجد أن الإكراه إذا وقع على من تعاقد يكون سببا في بطلان العقد (أحمد زايد وآخرون، ب س: ص 183)

أما موسوعة لالاند تعرف العنف بأنه " :سمة أو ظاهرة أو عمل عنيف بالمعاني، وهو الاستعمال غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة، ويربط لالاند بين العنف وبين الانتقام والثأر، والذي يعني لهما عقابا أو ثأرا، ولكن بنحو أخص هو ردة فعل عفوية من الضمير الاخلاقي المهان الذي يطالب بمعاقبة الجريمة(أندييه لالاند، :1997 ص 1554) أما أحمد جلال عز الدين فقد عرف العنف في كتابه الإرهاب والعنف السياسي- بأنه «الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته و إرعابه، أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الاستلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الاصل جريمة " .(محمود سعيد الخولي، : 2006 ص ص 38، 37)

أما سليمان الفاروقي فيرى أن العنف هو " :قوة مادية ومراغمة بدنية واستعمال القوة بغير حق. " فالعنف من الناحية القانونية سلوك غير معترف به قانونيا، ويعاقب عليه القانون لأنه سلوك "فعل" قائم على استخدام القوة بأنواعها بشكل غير مشروع أو غير مطابق للقانون بهدف إلحاق الضرر بالآخرين.

من خلال ما تم استعراض وصياغته لمختلف وجهات النظر التي تناولت مفهوم العنف يتضح لنا عدم تعدد في مفاهيم العنف كل حسب تخصص العلمي للباحثين، رغم ذلك نجد أن مختلف التعاريف تتجه في قارب واحد هو أن العنف هو سلوك ايدائي للآخر سواء كان فعليا او قوليا او سلوكيا، والهدف منه هو إلحاق الضرر الآخر باستخدام القوة والارغام والاكراه للتأثير في ارادة المستهدفين وإلحاق الضرر بهم ماديا او معنويا.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

ان العنف طاهرة تمس قبل كل شيء الفرد، والفرد المهدد، الا ان العنف يمارس تأثيره الجسدي والنفسي في الفرد أولا. نلاحظ ان الانسان هو من ابتكر نظام بارع من القيم الدينية والمبادئ السياسية والاجتماعية والخرافات التي شرعت العنف وبرزت استخدامه بثتى الوسائل، وعلى مر العصور وبمساعدة الأفكار المسبقة التقليدية.

2- العنف وبعض المفاهيم المتداخلة معه: تتداخل مع مفهوم العنف بعض المصطلحات أو المفاهيم التي لا يمكن تفسير العنف والوقوف على اسبابه وابعاده وعوامله...الخ. دون التعرض لهذه المفاهيم ومناقشتها جنب لجنباً معه.

2-1- العنف والعدوان: يستخدم العديد من الباحثين مفهومي العنف "*agression* والعدوان "*violence*" على أنهما مقترنين فكان فرويد يعتقد أن الطاقة العدوانية تولد باستمرار داخل كل شخص وأنها إذ تركت تتنامى ستؤدي الى إتيان أفعال تتسم بالعنف وأن ما يكبح جماح الطاقة العدوانية لدى الفرد هو الضمير أو "الأنا الأعلى *superego*" فالأنا الأعلى يمثل الرقيب النفسي والوازع الخلفي والجانب القضائي للشخصية (خليل ميخائيل معوض، 1994 ص ص 364، 363)

وقد اعتقد فرويد ان العدوان يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه الى حد ما، الا انه لا يمكن استبعاده نهائياً. وفي نفس السياق يرى مارمور *Marmour* " أن العنف يرتبط بالعدوان وانه نشاط تخريبي يتضمن عنفا في حد ذاته وقد لا يؤدي العنف الى احداث خسائر بالضرورة ولكنه يرتبط بتعمد الاذى أو التخريب. (إجلال إسماعيل حلمي، 1994 ص 15)

ويذهب طريف شوقي إلى أن العنف شكل من اشكال العدوان، وأن العدوان أكثر عمومية من العنف، وأن كل عنف يعد عدوانا والعكس غير صحيح.

أما محمد خضر فيرى أن العنف شكل من أشكال العدوان وأن العنف والعدوان وجهان لعملة واحدة. (حسين فايد، :2001 ص26)

أما بالنسبة للتفرقة بين مفهومي العنف والعدوان فقد قام باحثون آخرون بالتمييز بينهما لتقادي ضروب الالتباس بينهما. وقد اعتمدوا في ذلك على أن العنف له طابع مادي بحت في حين أن العدوان يشتمل على المظاهر المادية والمعنوية معا.

حيث يعرف **قذري حنفي** العنف بأنه "سلوك ظاهر يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات وأن العدوانية لكي تكون عنفا ينبغي أن يتوفر فيها شرط الظهور حيث أن ثمة أنواعا عديدة من العدوان تتميز بالخفاء والكمون مثل مختلف أنواع المرض السيكوسوماتي". (حسين فايد، :2001 ص67) فهذا النوع من العدوان يكون موجها نحو الذات.

أما العدوان فيعرفه **شابلي** على انه هجوم أو فعل معاد موجه نحو شخص ما، أو شيء بغرض إنزال عقوبة بهم. فالعنف تعبير عن العدوان وأحد الوسائل لتفريغ الطاقة العدوانية لدى الأفراد، داخل المجتمع، فقد تكون وسائل التعبير عنه مقبولة اجتماعيا كأنواع الرياضات العنيفة مثل الملاكمة، وقد تكون مرفوضة اجتماعيا كالمشاجرات والجرائم العنيفة (أشرف محمد علي .شليبي، :2005 ص239)

ويمكن تحديد أهم الفروق بين المفهومين في الاتي:

* أن العدوان هو المفهوم الأكثر عمومية والذي يندرج تحته كافة أشكال الإيذاء، بما في ذلك العنف.
* يهدف العنف إلى الإيذاء البدني الذي يترتب عليه ضرر بالغ للضحية مثل: الضرب أو الاغتصاب، والتعذيب بمختلف أشكاله...الخ.

* تعتبر كافة أشكال العنف أفعالا إجرامية تنتهك المعايير الاجتماعية ويعاقب عليها القانون.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

*إن قصد أو نية الإيذاء واضح تماما في العنف على عكس أشكال السلوك العدواني الأخرى التي يصعب

فيها إثبات النية أو القصد . (سيد معتز عبد الله،: 2001 ص652)

*يصنف العنف إلى نوعين هما :العنف الفردي ويقصد به كافة أشكال العدوان التي يقوم بها الأفراد،

والعنف الجماعي الذي تقوم به جماعات معينة في المجتمع مثل :الصراع الطائفي...الخ.

تتعدد مجالات العنف لتشمل العنف داخل الأسرة والعنف في الشارع والمدرسة والعنف ضد المرأة (سيد

معتز عبد الله،: 2001 ص653)

ومما لا شك فيه يوجد اختلاف نوعي وموضوعي بين العنف والعدوان، فالعنف يعتبر نهاية المطاف

لسلوك عدواني، وأنه أحد وسائل التعبير عن النزعات العدوانية، سواء كان هذا العدوان ماديا أم نفسيا،

موجها نحو الذات أو ضد الآخرين.

2-2-العنف والإيذاء: تعامل بعض الباحثين مع هذين المفهومين بالتبادل بوصفهما مترادفين، بيد انه

أصبح من المتفق عليه بين اغلب الباحثين الآن أنهما مستقلان، وقد شاع استخدام مصطلح الإيذاء "

abuse في دراسات الأسرة للتعبير عن الإساءة" الإساءة التي تتعرض لها المرأة من زوجها، *woman abuse*

خاصة الزوجة التي تتعرض للضرب المبرح، أو الإساءة التي يتعرض لها الأطفال من آباءهم وأمهاتهم *Child*

*abuse*أولى الأمر (إجلال إسماعيل حلمي،: 1999 ص18).

وعرف كل من جليس وكورنل الإيذاء على انه: "صورة متنوعة من الإيذاء البدني أو الجنسي أو اللفظي

أو النفسي التي يمارسها طرف لإجبار طرف آخر على الإتيان أو الامتناع عن أفعال معينة، فالإساءة

تتضمن بعض الجوانب البدنية أو النفسية أو إهمال رعاية طرف موكل إلى السيئ رعايته، في حين

يقتصر العنف على الجوانب البدنية فقط، بيد انه قد يؤدي إلى أضرار نفسية، إلا أنها تكون ناتجة عنه

حينئذ" (محمود سعيد الخولي،: 2006 ص221).

ومن التبعيات النفسية السيئة للعنف ضد النساء، اضمحلال الشخصية وشل قدرة المرأة على اتخاذ أي قرار من الناحية النفسية، وهي حالة تسمى الإيذاء، وتتضمن الشعور بالخوف وكذلك الشعور بالكآبة ... والاضطرابات النفسية الجسدية، اختلالات في الشخصية كالتى تدفع إلى الانتحار في بعض الحالات (شكوه نوابي نزال، :2001 ص 183. ص182)

2-3- العنف والغضب: يعد العنف مظهرا من مظاهر التعبير عن الغضب، فإذا اعتبرنا الغضب يمثل مشكلة بين طرفين يقع عند أحدهما القمع لمشاعر الغضب. ويقع العنف عند الطرف الآخر، حيث يتم التعبير عن مشاعر الغضب في صورة عنف وتدمير وعدوان في حين يتوسط الطرفين الضبط المعتدل لمشاعر الغضب وعن علاقة العنف بالغضب أظهرت دراسة *ديفنباخر deffinbacher* (1992) أن الغضب الزائد له كثير من الآثار السلبية على التوافق الشخصي والأسري والاجتماعي والدراسي والوظيفي للفرد، حيث يؤدي إلى حدوث أضرار للفرد نفسه. وللآخرين وإتلاف الأشياء وإفساد العلاقات الاجتماعية للفرد وغيره. (ريحاني الزهرة، 2010، ص62). وتكون نوبات الغضب كثيرة التردد وقوية لدى الأشخاص الذين لم يتعودوا الضبط والمنع وهم أطفال من قبل الوالدين... وبذلك تكون عتبة الإحباط لديهم منخفضة مما يجعلهم يحبطون حيال أية صعوبة أو عند عدم الحصول على ما يريدون، فيستجيبون بنوبات الغضب، أما الأشخاص الذين تعودوا الضبط والنظام بفعل تربية الوالدين فإن عتبة الإحباط عندهم تكون كبيرة ويتعرضون لنوبات غضب اقل من غيرهم. (مريم سليم، :2002 ص222)

2-4- العنف والقوة: القوة هي القدرة على فرض إرادة شخص ما ويفترض التحكم في الآخرين، سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية بناء على ما لديه من مصادر جسدية ونفسية ومادية، ولقد عرف ماكس فيبر القوة على أنها القدرة على التحكم في سلوك الآخرين سواء برغبتهم أو بدون رغبتهم.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

أما ميلز *Mills* فيرى أن الأشخاص الأقوياء هم الذين يفرضون إرادتهم حتى إذا كان يقاومها الآخرون (إجلال إسماعيل حلمي، 1999 ص 16)

ويقول فرويد " :سوف نطلق اسم العنف على القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخبراتهم بقصد

السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع والهزيمة." (محمود سعيد الخولي، 2006 ص 127)

فالقوة عامل يساهم في العنف وعند تطبيق هذا المفهوم على العنف الأسري سنجد تسلسلا تقليديا في

القوة على أساس النوع والجنس، وعلى أساس توزيع المصادر المادية والشخصية.

وغالبا ما يكون الرجل البالغ هو الشخص الذي لديه النصيب الأكبر من المصادر المادية والشخصية

وهو أيضا القائم بالاعتداء والعنف على الزوجة والأبناء في أغلب الأحيان.

ويرى بولدنج (1979) أن السيطرة الأبوية التقليدية تركت بصمات واضحة المعالم على نوع العلاقة بين

الذكور والإناث. وما ترتب عليه من تعرض المرأة لمظاهر متعددة من القهر والظلم والاعتداء... الخ .

لذلك فإن القهر الذي تتعرض له الإناث تجعلهن يمارسن القوة مع الآخرين حتى مع أبنائهن. (إجلال

إسماعيل حلمي، 1999 ص 17)

2-5-العنف والجريمة: الجريمة هي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع

لأفراده وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها وعانت منها

الإنسانية على مر الأجيال. (خليل وديع شكور، 1997 ص ص 21-22)

وتعرف سامية محمد جابر الجريمة بأنها " :تلك التحديات التي تقع على العرف الذي يعترف به المجتمع

اعترافا صريحا في قانونه غير المدون والقانون الدستوري " (سامية محمد جابر، 2004 ص 476)

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

وهذا التعريف عندما يقتصر على اعتبار تلك التعديات فقط بأنها جريمة، فانه يعترف بعدم إمكان وجود جريمة بدون أن يكون هناك قانون يحدد تلك الجريمة ويعاقب عليها. وبذلك لا تعتبر بعض أشكال العنف الممارس ضد المرأة داخل أسرتها جريمة يعاقب عليها القانون مثل ختان الإناث، الحرمان من الميراث، التمييز في المعاملة بين الإناث والذكور من حيث التغذية، التعليم، العناية الطبية.. الخ.

فالجريمة سلوك يخالف القانون وهي تحدث ضررا بالأشخاص والممتلكات، فالجريمة تعتبر تعبيرا عن العنف ولما كان لدينا الكثير من العدوان في الإنسان لا يفضي إلى ارتكاب جريمة أو حصولها، فيمكن أن يكون هناك عدوان بدون مفرزات جرمية... (ريحاني الزهرة، 2010، ص 68).

وكذلك من الصعب التفرقة بين عدواني ومجرم، فليس كل عدواني في سلوكه مجرما ولكن كل مجرم أو مركب جريمة عدواني بالضمن. (ريكان إبراهيم، 2004 ص 175).

وبذلك يمكن اعتبار العنف أكثر اتساعا من الجريمة حيث يشتمل على تلك الأفعال التي لا يعاقب عليها القانون، بل أن بعضها قد يكون مرغوبا فيه اجتماعيا عندما يكون منظما من خلال معايير المجتمع. (محمود سعيد الخولي: 2006 ص 126).

3- المقاربة السوسيولوجية للعنف في المجتمع الجزائري: (على السموك، 2006، ص ص 118-123)
السوسيولوجية المضمرة لبنى المجتمع الجزائري ووفقت نسبيا في توصيف بعض آلياتها انطلاقا من الاحتكاك المباشر بالواقع، معالجة البنى الاجتماعية في الجزائر بوصفها (فسيفساء) من التناقضات المضادة، هو ما أدى بها إلى تكريس منظور التحليل الانقسامي على كل مستويات هذه البنى (البربر والعرب) أو الايكولوجية.

وخلال ثلاثينات القرن الماضي أدى تكريس منظور التحليل الانقسامي في دراسة البنى الاجتماعية إلى مغالاة بعض سوسيولوجي الحقبة الاستعمارية في تجزئة

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

الخطاب لسوسيولوجي نفسه وتجزئة جدلياته من مثل تمييز ميشوويلير حيث يرى: أن القبائل البربرية التي استطاعت أن تحتفظ بلغتها وعاداتها بمعزل عن التأثير العربي والسلطة المخزية، حيث كانت فرنسا تريد أن تنفرد بحكمها.

حاول عبد الكريم الخطيبي وصف واقع مجتمعات المغرب العربي قبل الحقبة الاستعمارية وتفسير قانونية سيرورته، فتعرض للنظرية الخلدونية التي تعتمد على العصبية والإرادة الآلهة كمحركين أساسيين وفاعلين في حركة المجتمع، ثم ناقش النظرية الماركسية التي تربط المجتمع المغربي بنمط الإنتاج الآسيوي، وأشار بعدها إلى النظرية التجزيئية الأنثروبولوجية التي تنطلق من رؤية سكنوية للواقع الاجتماعي، حين يهتم بدور الإنسان والتحالفات المؤقتة بين القبائل والعشائر وتصادماتها الآنية. وقد أنتقد الخطيبي هذه النظرية من منطلق تعميمها نتائج بحثها على جانبي ضيق من جوانب القطاع الاجتماعي فتخضع لها مجموع المجتمع، من دون أن يكون بين يديها أي سند يبرر مثل هذا التعميم، وأمام وجهات النظر السابقة في تحليل الواقع الاجتماعي المغربي قبل مرحلة الاستعمار، ألح الخطيبي على دور العنف السياسي، باعتباره يفوق في نظرة - العامل الاقتصادي في تأثيره.

لقد أدى الفعل التحديثي أثناء فترة الاحتلال وبعدها، وتجلياته التغييرية العنيفة على المجتمع الجزائري، إلى تفكيك نظام القيم السائدة ومن ورائه شبكات التضامن الجماعية أو الوطنية المعتمدة عليه، وأدى إلى أزمة هوية عامة إحدى تجلياتها انهيار العقيدة الاجتماعية القديمة وترك الشخصية الجماعية من دون اسم. وبالتالي أثار مشكلة المعايير المنظمة والأسلوب الذي سيتم على أساسه التوجه الجماعي في التاريخ. إن هذا الواقع يحيلنا إلى مفهوم الهامشية الاجتماعية الذي يقترب من مفهوم الاقيمي الذي لا يشعر بالاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه، كما أستعمل هذا المفهوم أيضا ليشير إلى الفئات ذات وضع

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

المتدني في المجتمع، وفي هذا الإطار يعرف أيضا بأنه وضع متدني في إطار نظام التدرج الاجتماعي تتشأ عنه فئة أو فئات اجتماعية معزولة جزئيا أو كليا.

ولقد وضع عالما الاجتماع ستوب كريست وكريكوف قائمة بعدد من السمات التي تميز الإنسان الهامشي، حيث أشار إلى أنه يتميز بازواج الشخصية، ازواج المشاعر والاتجاهات، تقلب المزاج والشعور بالإحباط واللامبالاة والانطواء والاعترا ب، العنف، والميل إلى الاتجاهات الرجعية والاستجابات السريعة للمواقف، وعدم القدرة على تأجيل الإشباع بالنسبة للدوافع الفردية وهذه الخصائص تؤدي بالأفراد التي تنتشر بينهم إلى القيان بأفعال عنفيه نحو المجتمع الذي يعيشون فيه.

ولقد حدد علماء الاجتماع الأفراد الذين تنتشر بينهم هذه السمات الهامشية: الشباب المحبط، المنتمون إلى الطبقة المتوسطة الذين نولوا السلم التدرج الاجتماعي، المهاجرون من القرية إلى المدينة ولم يندمجوا فيها مهنيا، اجتماعيا، ثقافيا وسياسيا. وقد بينت الدراسات أن العناصر الهامشية تتخرب بسهولة في أحداث العنف الجماهيري وأحداث الشغب والتمردات، كما تبين أيضا ان هذه العناصر غير مندمجة في العملية الإنتاجية وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع وتعاني من الفقر لذلك تكون مستعدة للانخراط في أعمال العنف السياسي الذي تتحدى السلطة من خلاله، وتصف الإنسان الهامشي بمجموعة من الخصائص منها:

- الإنسان لا منتمي للمجتمع.
- يؤدي الموقف الهامشي للإنسان إلى خلق عدد من السمات الشخصية المضادة للمجتمع.
- يلجأ الإنسان الهامشي للتطرف كمحاولة للتعبير عن هامشيته وعن فقدان دوره في المجتمع.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

- تلجأ الجماعات الهامشية للدين بسبب ما يحققه لها من إشباع انفعالي.

المستخلص مما سبق نجد ان المتمعن في مشكلة العنف في المجتمع الجزائري نجدها مرتبطة على نحو وثيق بممارسة صراع الفئات او العصب وباستراتيجية حركة التغير الاجتماعي وهي تمس مباشرة المصالح الأساسية للفئات وتخص بالتالي مصير كل شخص ومجتمع الجزائري برمته.

نجد أيضا ان مشكلة العنف في المجتمع الجزائري لا تحمل طابعا أكاديميا فقط، انما سياسيا أيضا، ففيهما تتقاطع وتنعكس أكثر المواضيع السياسية حدة في السياسة والاقتصاد والاخلاق والقانون والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والموازن العالمية والثورة العلمية والتكنولوجية.

ان العلوم الإنسانية ولا سيما علم النفس الاجتماعي الذي يعد اختصاص الباحثة يركز اهتمامه على تبعية الكائن البشري لبيئته، وهي اذ تعتمد عددا وافرا من التحليلات، وتظهر المدى الذي يبلغه المجتمع في تكوين شخصية الانسان من الخارج، سواء في سلوكه او عمله، او بنيته الفكرية وطرق تعبيره، وهي تصف تكوين الشخصية على انها حصيلة استبطان للمواقف الاجتماعية التي تنقلها البيئة الثقافية المحيطة بها، وان الكشف عن هذه الاليات المعقدة قد أغنى معرفتنا بالكائن البشري.

ومما لا ريب فيه ان الفرد الجزائري يكتسب سلوك العنفى او اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع او لا تحكمه من خلال أدوات الضبط العنفي ومعايير السلوك.

4- أشكال العنف الزوجي:

تواجه النساء في مختلف مراحل حياتهن أشكال متنوعة من العنف المبني على النوع، وأكثرها عائلية يستخدمها ضدها من المفترض أن يوفر لها الأمن والحماية. أعز الناس إليها وأقرب الأشخاص لها، ويختلف نوع العنف المسلط وتنصب هذه الأشكال فيما يلي:

4-1- العنف الجسدي : ويعتبر أكثر أنواع العنف الزوجي وضوحا، وذلك لإمكانية ملاحظته واكتشافه، نظرا لما يتركه من آثار وكدمات ورضوض على الجسم، وتتمثل مظاهر العنف الجسدي والإساءة البدنية للمرأة في عدة صور منها : الضرب باليد الضرب بأداة حادة، القذف بأشياء، الدفع بعنف ، الخنق، العض، البصق، الدهس، المسك بعنف، شد الشعر، الحرق خاصة بالسجائر وتهديدها بالسلاح. (شكوه نوابي:2001 ص.182) وتترتب عن العنف الجسدي آثار عديدة على جسد وصحة المرأة. حيث تشير الإحصائيات أن حوالي % 21 من السيدات قد تلقين خدمة طبية من خدمات الراحة والطوارئ في المستشفيات بعد الشجار مع الزوج والتعرض للضرب. لذا فإن العنف الجسدي من الممكن ملاحظته وإثباته قانونيا وجنائيا.

4-2- العنف النفسي : ويصاغ هذا النوع في شكل إيذاء نفسي أو لفظي والهدف منه إلحاق الإيذاء المعنوي بالمرأة والتسبب في معاناتها نفسيا ، ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس ولا يترك آثار واضحة مادية .وبالتالي يصعب إثباته والاعتراف بوجوده من الناحية القانونية (رجاء مكي، سامي عجم، 2008ص91)

وبناء على إفادات لعدد كثير من النساء كن ضحايا للعنف قام(*follingsted* 1990) وآخرون بوصف مجموعة من السلوكات التي تعبر عن العنف النفسي أو اللفظي، ووضعها في فئات هي:

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

1- الهجوم اللفظي مثل السخرية، التحرش اللفظي، إطلاق الألقاب التي يقصد منها إشعار المرأة بعدم الكفاءة بغرض إبقائها تحت السيطرة.

2- العزلة التي تفصل المرأة عن محيطها الاجتماعي.

3- الغيرة الشديدة والسلوك التملكي كمراقبة سلوك المرأة واتهامها بعدم الإخلاص بشكل متكرر.

4- التهديد اللفظي بالاعتداء أو التعذيب.

5- التهديد المتكرر بالهجر أو الطلاق.

6- تخريب أو تدمير ممتلكاتها الشخصية (الزهرة ريحاني: 2010 : ص 61)

4-3- **العنف الاقتصادي** : وقد يتخذ العنف الأسري ضد المرأة أيضا شكلا ماديا وذلك من خلال:

* منع المرأة من العمل مع عدم إعطائها إلا قليلا من النقود وإخضاعها لمراقبة صارمة لمصاريفها.

* التمييز في مستوى الرعاية الصحية والخدمات الدراسية المبدولة للفتيات بالمقارنة مع الذكور.

* منع المرأة من الوصول إلى مواردها المادية.

* حرمانها من حقها في الميراث.

* إجبار المرأة العاملة على تسليم صكها البنكي للرجل.

* استعمال وصراف راتبها دون أذنها وعلمها أين تصرف أموالها

* الاستيلاء على ممتلكاتها الشخصية مثل: الحلي... الخ.

* عدم الإنفاق عليها وحرمانها من احتياجاتها الضرورية كالملبس والمأكل ... الخ.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

وإذا طالبت بالحصول على حقوقها أو تلبية حاجياتها، يثور ضدها الرجل ويتهمها بأنها مبدرة أو أنها غير قادرة على إدارة واستعمال أموالها، وقد يعتدي عليها بالضرب حتى لا تعود مرة أخرى إلى مطالبته بزيادة مصروفها أو استعادة راتبها.

4-4- العنف الجنسي : إضافة إلى الأشكال السابقة من العنف الذي يوجه ضد الزوجة من قبل الرجل، العنف الجنسي وهو اللجوء إلى الاستدراج بالقوة والتهديد أو استخدام المجال الجنسي في إيذائها ، ويعتبر أحد مظاهر العنف المزعجة والخطيرة خاصة وأنه غالبا ما يبقى طي الكتمان نتيجة خجل الضحية وخوفها من انتقام المعتدي من جهة ، ومن جهة ثانية إدراكها أن المجتمع سيوجه اللوم إليها .وتكون الإساءة الجنسية للمرأة عن طريق:

* تعبيرات لفظية أو تعليقات جنسية عن المرأة وجسدها.

* والشتم بألفاظ نابية.

* اغتصاب الزوجة أو إجبارها على الممارسة الجنسية بأشكال شاذة ومنحرفة خارجة عن قواعد الخلق والدين. (رجاء مكي، سامي عجم، : 2008 ص 93)

* بتر الأعضاء الجنسية الحساسة أو تشويهها.

* هناك من الأزواج من يقومون بإذلال الزوجة عن طريق ممارسة العلاقة الزوجية بشكل عنيف أو كجزء من العنف الممارس ضدها وهم يتلفظون بألفاظ بذيئة أو يلقون نحوها بالمال وكأنها زانية.

وغالبا ما يحاط العنف الجنسي داخل العائلة بالتكتم الشديد والحيلولة دون وصول الحالات إلى الشرطة أو القضاء .لان من شأن ذلك الإساءة ليس فقط إلى سمعة الضحية بل إلى الأسرة بأكملها.

5-العوامل المسببة للعنف الزوجي:

يعتبر العنف الزوجي ضد الزوجة أحد المشكلات الاجتماعية المقلقة في المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، وتختلف العوامل المسببة له بحسب المجتمع والثقافة والقيم السائدة في ذلك المجتمع، ويمكن أن نجمال العوامل المسببة لحدوثه فيما يلي:

5-1-العوامل البيولوجية: هناك اتفاق بين المختصين على أن العوامل البيولوجية هي العنصر الأول

الذي يدفع بعض الأفراد إلى السلوك العدواني والعنف، ومن ذلك إتلاف بعض خلايا المخ لسبب أو آخر، كذلك وجد أن (70 %) ممن يعانون صدمات ارضية أصيبت أدمغتهم يستجيبون بعنف لأتفه الأسباب كما وجد أن الذين يتعرضون لحوادث تصيب الدماغ أثناء أو بعد الانتهاء من الشراب المسكر، والذين يدمنون الكحوليات أو المخدرات يصبح سلوكهم عدوانيا، كذلك وجد العلماء أن الأمراض الجسمية واستخدام العقاقير المخدرة، يمكن أن تؤدي إلى السلوك العدواني. (ديانا هيليز،: 1999 ص220)

كذلك معاناة الفرد من العيوب الخلقية، والمزاج الصعب والنشاط الزائد ومشكلات نمائية أخرى يؤدي إلى السلوك العدواني. (محمد أبو عليا،: 2000 ص88)

5-2-العوامل النفسية: وما يصاحبها من عدم إشباع حاجات الفرد العاطفية، وعجزه عن التكيف

النفسي والاجتماعي السوي تؤدي بالتدريج إلى قيام الصراع أو نوع من عدم الاستقرار الداخلي، ومن هذه العوامل ما يلي:

* فشل الزوجين في الاتصال الجيد مع بعضهما وعدم القدرة على التفاوض بطريقة عقلانية، والإقناع والاستبصار بمشاكلهم بل يحدث بينهم نوع من الجدل اللفظي بطريقة تقضي على الشعور باحترام الذات وخلق الشعور من التهيز للشجار، مما ينمي لديهما مشاعر من النبذ والرفض والاستغناء على الطرف

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

الأخر .والهجوم على الطرف الآخر يعتبر السبب المفجر أو المعجل أو السبب المباشر لحدوث العنف

حيث يلجأ الرجل إلى الاعتداء على المرأة (عبد الرحمن محمد العيسوي، :2004 ص479)

*شعور الرجل بالنقص وفقدانه الثقة في نفسه يدفعه إلى ممارسة العنف ضد زوجته أو أخته للتعويض

عن شعوره بالنقص ولحماية نفسه من مشاعر الفشل والإحباط يلجأ الرجل إلى ممارسة العنف الفيزيقي

أو التهديد بممارسة القوة لهزيمة المرأة ومنع تفوقها عليه.

* عجز الرجل عن القيام بالاستجابات المناسبة حين ترفضه زوجته أو توجه إليه الاهانات وتصفه بأنه

عاجز جنسياً أو حين تعايره بفقره أو جهله أو حين تثير غيرته فيلجأ إلى الاعتداء عليهما لفرض سيطرته.

* كما قد يلجأ الرجل إلى العنف داخل أسرته وذلك لخفض التوتر والإحباط الذي يشعر به في عمله وعدم

قدرته التعبير عن شعوره بالغضب والتعبير عنه أمام رئيسه فيقوم بإزاحة وإسقاط غضبه على زوجته وأولاده.

*يحدث العنف دون سبب خارجي حيث يفقد الرجل القدرة على السيطرة والتحكم في غضبه، حيث يضرب

زوجته أو يجرها من شعرها.

* أن يكون الزوج تعرض للضرب في طفولته أو اعتد مشاهدة ضرب أبيه لأمه وبالتالي يصبح العنف

سلوك متعلم وهو حصيلة تاريخ سابق ملئ باليأس والإحباط.

* النزعة السادية لدى الرجل حيث يتلذذ بتعذيب زوجته والاعتداء عليها، ثم تتبع ذلك ممارسة جنسية

كجزء من العنف، ونجد أن السلوك العنيف يجعل الجنس أكثر عمقا وأكثر إثارة.

*النزعة المازوشية لدى الزوجة، حيث تعتمد إثارة غضب الزوج وتدفعه إلى ضربها إرضاء لهذه النزعة

المرضية فيها، وبعد الاعتداء عليها تشعر بالسعادة والنشوة كما قد يتبع العنف بوضع الزنة والمساحيق

على وجهها، (ريحاني الزهرة،2010، ص 69)

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

* تعرض المرأة في طفولتها للعنف من قبل الوالدين أو الإخوة يجعلها تتحمل العنف الزوجي، وتسكت عنه، فالعنف بالنسبة لها ليس تجربة جديدة، فقد عيشته وتحملته من قبل كأسلوب للعيش (سلوى عبد الحميد الخطيب،: 2002 ص 293) وهذا ما يؤثر على صحتها النفسية فيجعلها تشعر بالعجز والضعف حتى عن اتخاذ قرار الانفصال فتستسلم لوضعها مما يجعل الرجل يتمادى أكثر فأكثر.

* تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف وذلك بإهمالها لواجباتها المنزلية اتجاه زوجها وأطفالها وعدم طاعتها له، وهذا قد يثير الزوج ويلهب مشاعره، وخاصة إذا كان يعتقد أنها تقوم بذلك تعبيراً عن عدم اهتمامها به، فيقوم بالاعتداء عليها.

3-5- العوامل الاجتماعية: إن الوضع الاجتماعي الذي يتواجد فيه الفرد لا يقل أهمية في تأثيره على الفرد عن باقي الحالات التي يعيشها حيث تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً بالغ الأهمية في حدوث العنف الأسري ومن أهمها ما يلي:

* التنشئة الاجتماعية التي تقوم على أساس التربية العنيفة حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة، وهذا ما يؤدي به في المستقبل إلى معالجة هذا الضعف بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة. كما هو معروف فالعنف يولد العنف ويشكل هذا النوع من العنف نحو 83% من الحالات.

* أثر التعلم الاجتماعي من خلال التقليد والمحاكاة حيث يشاهد الطفل العنف الذي يرد على أمه وأخواته من قبل الأب فينشأ في أسرة لا تحترم المرأة ويستصغرها، وهذا ما يجعله في المستقبل يقلد هذا النموذج الذي عاشه في أسرته فيتعامل بعنف مع أخواته وزوجته وبناته، وتشكل هذه الحالة 39% من حالات العنف الأسري.

* نظام بناء الأسرة الذي يكفل سيطرة الرجل وتمتعه بالسلطة المطلقة داخل الأسرة فالمجتمع العربي يربي الذكور على استعمال القوة والعنف ضد المرأة لتحقيق السيطرة وإضفاء المشروعية على سلطة الرجل داخل أسرته، وهذه الفكرة مقبولة حتى من طرف المرأة.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

* وجود الأطفال يدفع المرأة إلى محاولة الحفاظ على وحدة العائلة والتحمل من اجلهم، خاصة إذا كانت تعتقد أنها تستطيع أن تغير الرجل وأن الصبر والتحمل والزمن كفيل بتغييره (سلوى عبد الحميد الخطيب، 2002:ص293)

* عدم وجود بديل آخر أمام المرأة، فقد تكون ربة منزل وليس لديها عمل أو دخل، فلا تستطيع هجر منزل الزوجية فتتحمل الأذى حفاظا على مصلحة أسرتها وأبنائها.

* كيفية حدوث الزواج هل كان دون موافقة الأهل أو دون موافقة أحد الزوجين. والعلاقات الواسعة للزوج أو الزوجة والغيرة الشديدة بين الزوجين، واختلاف وجهات نظرهما بخصوص تنظيم علاقتهما الاجتماعية مع الأطراف الأخرى يولد العنف بينهما (قدرة عبد الأمير الهر، 2008:ص48)

* رغبة الزوج في الزواج بأخرى أو في الطلاق أو خيانة زوجته، مما يجعله يسيء معاملتها بدنيا وجنسيا عاطفيا من اجل إخضاعها لرغبته رغما عنها. (أمل الأحمد، 2001:ص118)

* اعتقاد الزوج الراسخ انه رب الأسرة وعلى الجميع الخضوع لأوامره، وان له حق العقاب بأي وسيلة . خاصة زوجته إذا رسخ في وجدانه انه يملكها. (السيد عبد المعطي، محمد أحمد بيومي، 2000:ص457)

5-4- العوامل الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

*الفقر والبطالة التي تؤثر على الناحية المادية للأسرة مما ينعكس سلبا على مستواهم المعيشي، حين يصعب الحصول على لقمة العيش وتوفير الحاجيات الضرورية لأفرادها فينشأ الصراع بين الزوج والزوجة حيث تطالبه بتوفير حاجيات البيت، وهذا يجعله يعاني من الضغط أو الإحباط نتيجة عجزه عن القيام بواجباته اتجاه أسرته.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

وتأكدت هذه المعطيات لدفيد لبوتر *d.lepoutre* حيث تبين له في دراسة حول ظاهرة العنف أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يعيشها الفرد ومعاناته من الرفض الاجتماعي ، تؤدي به إلى الاستجابة استجابات عنيفة (لويزة فرشان، 2008 ص147)

* النفقة الاقتصادية التي تكون للمرأة من قبل الرجل إذ انه ينفق عليها ويعولها وهذا يجعله يمنح لنفسه الحق في تعنيفها وإذلالها وتصغيرها من هذه الناحية، وعليها تقبل ذلك لأنها عاجزة عن إعالة نفسها.

* الاستقلال الاقتصادي لبعض النساء والذي أعطاهن شعورا بمنافسة الرجل، فهي تشعر بأنها تعمل مثله أو أكثر وتكسب مثله أو أكثر، ولذلك ترفض أي وصاية عليها وأن يتمتع بأية ميزة أو سيطرة عليها.
* مطالبة الرجل الاستحواذ على المدخرات المالية أو راتب الزوجة وحين عدم استجابتها لمطالبه يقوم بهجرها وإهمالها إهمالا كاملا أو إيذائها لفظيا وبدنيا. (ريحاني الزهرة: 2010 ص 70)

* المرأة غير العاملة والمعتمدة اقتصاديا على زوجها لا تستطيع ترك منزل الزوجية لعجزها عن إعالة نفسها وأولادها، فتقبل عنف الزوج وإذلاله خاصة إذا كانت فاقدة لمن تلجأ إليه أو من يقوم بحمايتها.
* الظروف السكنية الصعبة كضيق المنزل وكثرة عدد أفراد العائلة فيه، يقود إلى حدوث نوع من الخلافات حول بعض المرافق الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الخلافات العائلية سواء بين الزوجين، أو بين الإخوة والأخوات.

5-5- العوامل الثقافية: إن الثقافة وما تحمله من عناصرها المتشعبة تلعب دورا هاما في إعداد الفرد بأنماط مختلفة من السلوكات والعنف أحدها، حيث يمكن اكتسابه من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه .
وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

* التفاوت الواضح في المستوى التعليمي والمؤهلات الدراسية لكل من الرجل والمرأة، خصوصا إذا كانت المرأة هي الأعلى في المستوى .مما يولد التوتر وعدم التوازن لدى الرجل، فيحاول تعويض هذا النقص،

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

باحثا عن المناسبات التي يمكنه فيها انتقاصها واستصغارها بالشتم والاهانة أو حتى الضرب للسيطرة عليها ومنع تفوقها عليه.

*النظم والمعايير الثقافية السائدة في المجتمعات العربية حيث تشجع عدم المساواة بين الذكور والإناث، من خلال الدور المنوط بكل جنس، حيث تؤيد فكرة الضرب والقوة لتحقيق السيطرة الذكورية، وإخضاع الأنثى. (ريحاني الزهرة:2010ص 70)

* الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه وما يتمتع به من حقوق وواجبات، تعتبر كعامل أساسي للعنف الأسري، وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمعنف لها.

*العادات والتقاليد المتجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الأفكار الظالمة لحقوق المرأة وتميز الذكر على الأنثى، وتصغر حجمها ودورها، وفي المقابل تضخم حجم الذكر ودوره، حيث تؤيد هيمنة الذكور وتشجيعهم على ممارسة السلطة والعنف على الإناث في الأسرة منذ الصغر. وتعودين بالمقابل على الرضوخ وتقبل العنف وتحمله.

* العنف الأسري في الطبقات الاجتماعية العليا قد يعود إلى الحرية الزائدة التي تعطي للمرأة والتي تصل بها إلى حد الانقلاب والتمرد وعدم الطاعة لسلطة الأب أو الزوج، مما يولد العنف.

*ضعف الوازع الديني والفهم الخاطيء لمبدأ القوامة وتبرير استعمال العنف ضد المرأة بأنه الطريقة المثلى لتقويم سلوكها.

* وجود نوع من صراع القيم بين الأجيال داخل الأسرة الواحدة نتيجة تبني الأبناء قيم متحررة وبميلون إلى التمرد والاستقلالية والتحرر عن قيم الآباء الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب الكثير من الخلافات في الأسرة قد تنجم عنها ممارسات عنيفة ضد الأبناء خاصة الإناث (عبد السلام بشير الدويبي:2008 :ص 5)

5-6- العوامل السياسية والقانونية: قد تأخذ الأسباب المولدة للعنف ضد المرأة

نطاقا أوسع من الأسرة، وذلك عندما يصبح تعنيف المرأة والتمييز بينها وبين الرجل، يستقي شرعيته من القانون، كقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية وبعض القوانين التمييزية الأخرى التي تكرر مبدأ التمييز ضد المرأة ومن هذه القوانين ما يلي:

* سن قوانين وتشريعات تؤيد من يقوم بتعنيف المرأة. مثال ذلك: يعفي قانون العقوبات الرجل من العقوبة إذا قتل أو قام بإيذاء أصوله أو فروعها أو أخته في حال الخلوة مع رجل في وضع مريب.... ويستفيد من العذر المخفف لمجرد الشك والريبة (رجاء مكي، سامي عجم، 2008 ص 93).

* قانون تعدد الزوجات والطلاق التعسفي، دون علم المرأة أو إرادتها وبالتالي تعاني جراء ذلك من مشاكل النفقة والحضانة والسكن ومنع سفرها مع أولادها.

* حرمان المطلقة من مسكن الزوجية بعد انقضاء مدة حضانة الأولاد فتصبح عرضة للتواجد في الشارع مع أولادها.

* يرث الذكر ضعف ما تتركه الأنثى، ومع ذلك غالبا ما تحرم المرأة من حقها في الميراث أو تجبر على التخلي عنه... الخ (أمل الأحمد، 2001 ص 117)

-عدم نصرتها ومنع العنف عنها من ذويها عند ما تتجه إلى مصالح الشرطة والقضاء، لان القوانين في غير صالحها.

-عدم وجود قوانين مشددة وراذعة ضد مرتكبي العنف المبني على النوع (الجنس) بكل أشكاله خاصة الاعتداء الجسدي والجنسي على جسد المرأة.

6- المقاربات النظرية المفسرة للعنف الزوجي:

وفيما يلي عرض لأهم النظريات النفسية والاجتماعية التي تطرقت لتفسير ظاهرة العنف الزوجي بصفة خاصة والعنف الاسري بصفة عامة المبني على أساس النوع.

6-1- النظرية البيولوجية : يقدم أصحاب النظرة البيولوجية تفسيراً مختلفاً عن غيرهم لسلوك العنف

لدى الرجل، فهم يبحثون في العوامل البيولوجية في الكائن الحي كالصبغيات والجهاز العصبي المركزي واللامركزي والهرمونات والجينات الجنسية والغدد الصماء والتأثيرات البيوكيماوية والأنشطة الكهربائية في المخ، التي تساهم في ظهور السلوك العدوانى. فقد أشارت دراسات مارك 1970 ومساير 1977 إلى أن هناك مناطق في أنظمة المخ هي الفص الجبهي والجهاز الطرفي مسؤولة عن ظهور السلوك العدوانى لدى الإنسان. ولقد أمكن بناء على ذلك إجراء جراحات استئصال بعض التوصيلات في هذه المنطقة من المخ لتحويل الإنسان من حالة العنف إلى الهدوء. أما عن العلاقة بين الهرمونات والعنف فقد اتضح أن الرجل ميل أكثر لي العنف بطبيعته البيولوجية من المرأة، ويرجع هذا الميل إلى ارتفاع هرمون الذكورة "التسترون" *testosterone* والارتفاع في مستوى هذا الهرمون هو المسؤول عن سلوك العنف لدى الرجال ومن ثم أشار جاكسين 1971 إلى أن الذكور بوجه عام أكثر عدوانية من الإناث، وذلك للدور الذي يلعبه هرمون الذكورة في علاقته بالعنف كما توصل أيضا إلى حقيقة هامة مفادها أن الإناث تستطعن أن يكون أكثر عدوانية من الذكور بواسطة تعديل هرمون التستوسترون لديهن في فترة البلوغ. إلا أن الأبحاث الطبية الحديثة التي أجريت على الرجال المرتكبين للعنف وأضدادهم أثبتت عدم وجود علاقة واضحة بين ارتفاع مستوى هرمون التستوسترون والسلوك العنيف. (www.social.team.com)

6-2- نظرية التحليل النفسي : يعتبر فرويد من مؤسسي هذه النظرية، حيث يري بان العنف ملازم

للطبيعة الإنسانية. وأن نزعة الموت والحياة متواجدتان جنبا إلى جنب منذ ولادة الإنسان، وينتج عن

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

التفاعل بين النزوتين جميع ظواهر الحياة المختلفة، فنزوة الحياة هي المسؤولة عن كل ارتباط ايجابي مع الآخرين، على عكس نزوة الموت التي تهدف إلى التدمير بكل أشكاله، إما نحو الذات أو نحو الخارج . وتأخذ مختلف أشكال العنف والتدمير . ويعتقد فرويد بوجود مختلف أنواع البواعث المعادية ضد المقربين والمهياة للاندفاع إلى الخارج والكشف عن طبيعتها العدوانية، لأن الميل إلى العدوان هو التنظيم القتالي الغريزي الجوهري في الإنسان (فيصل عباس، 2008، ص53)

وهذا الميل معطي بيولوجي للتدمير، يمكن توجيهه إما ضد الآخرين أو ضد الذات وقد اقترح أن المازوشية هي أساس نتاج نزوة الموت، تمتزج بالنزوة الجنسية وفي هذا الامتزاج تظهر على شكل مازوشية إذا كانت موجهة ضد الشخص .وعلى شكل سادية إذا كانت موجهة ضد الآخرين، ولقد افترض أن هذا الامتزاج بالنزوة الجنسية يحمي الإنسان من التأثير الخطير الذي قد تحدثه نزوة الموت غير الممزوجة بالنزوة الجنسية، وبالتالي حسب وجهة نظر فرويد الإنسان أمام اختيار: إما تدمير نفسه أو تدمير الآخرين إذا فشل في مزج التدميرية بالجنس.

أما السادية في أساسها حالة نفسية عامة، وضعية علائقية مع الآخر تتخذ طابع مسيطر إنها سيطرة على الآخر والخط من شأنه من أجل إعلاء شأن الذات بواسطة العنف، من أجل الحصول على سيادة كاملة على الشخص الآخر، حيث يقوم الرجل بإذلال المرأة واستبعادها ولجعلها خاضعة لإرادته، وهدفه الأقصى هو جعلها تعاني دون أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها، وبذلك يشق لذته في الهيمنة الكاملة على تشخيصهما (فيصل عباس، 2008 ص 61)

أما المرأة المعنفة والعاجزة عن الدفاع عن نفسها تتخذ وضعية الإنسان المقهور الذي يلوم نفسه ويحط من شأنها، فهي تشعر بالعجز والدونية وأنها غير جديرة بالحياة وتظهر لدى النساء المحاصرات بهذه المشاعر تبعية للقوي التي هي خارج أنفسهن وتبعية للشخص الذي يمارسن السلطة عليهن، وهن لا يملن

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

إلى تأكيد أنفسهن بل إلى الخضوع لأوامره، وهن في الغالب عاجزات تماما عن معايشة شعور " أنا أريد " أو " أنا أكون" (فيصل عباس، 2008 ص64)

ومن أشكال المازوشية التي تظهر لديهن الميل لإيذاء النفس وجعلها تعاني، حيث هناك نساء يملن إلى تعذيب أنفسهن بالطقوس وأفكار القهرية، كذلك الميل إلى المرض الجسدي. فالإنسان المقهور الذي لا يستطيع الاحتجاج والتمرد يعيش معاناته من خلال جسده الذي يشكل له قناع يخفي الشكوى الوجودية التي لا يتاح لها التعبير المباشر، إنه يهرب من الفشل والعجز في المرض. إنه يسقط المشكلة نحو الخارج ويتكرر لها عندما يقدم معاناته تحت قناع المرض الجسدي.

وترى آنا فرويد أن الأسرة ليست أول خطوات الفرد نحو الارتباط السوي بغيره فحسب، ولكنها أيضا نموذج للعلاقات الاجتماعية التالية، فالشخصيات العدوانية نشأت في بيئات لا يوجد فيها العطف والحب ولا انضباط لسلوكهم، فجميعهم يملون إلى اتخاذ مواقف عدائية وإلى استغلال الآخرين. فقد حدث تمركز ذاتي نرجسي، وتعطل في نموهم الانفعالي في إقامة علاقات اجتماعية سوية نتيجة للاتجاهات السلبية نحو المجتمع التي يحملونها من طفولتهم بسبب النبذ والانفصال والتصدع داخل أسرهم التي عاشوا في ظلها. فخبرات الطفولة تنمي لدي المرأة المعتدي عليهما وهي طفلة معتقدات وسلوكات خاطئة تصبح مع مرور الزمن جزء من شخصيتها حتى في مرحلة البلوغ والرشد، وهؤلاء النساء يعتقدن أنهن يستحقن العقاب، ويخشين من الدفاع عن أنفسهن أمام من هم أقوى منهن، ويستسلمن لهذه المعاملة بدلا من مواجهتها، وبسبب مشاعرهن القوية بعدم كفاءتهن يخترن الرجال الذين يعاملهن بعنف، فخبرات الطفولة لديهن عن الرجال هي التي تشكل شخصيتهن ويصبحن غير قادرات على تكوين علاقات اجتماعية سوية. أما خبرات الطفولة المبنية على العنف لدى الرجال -سواء كانوا ضحايا أو مشاهدين للعنف- فإنها تؤثر فيهم بشكل أقوى من النساء فهي تعلمهم كيف يحصلون على

ما يريدون بالقوة وتشعرهم بالارتياح حيال أنفسهم مما يولد لدى بعضهم شخصيات عدوانية مضطربة العقل استحوذت عليه سادية مصابة بجنون العظمة (www.social.team.com) .

وهذا ما يؤثر في قدرتهم على إقامة علاقات اجتماعية سوية وما يصاحبها من عجز عن البذل العاطفي ومنح الحب والأمن الضروري لنمو سوي لشخصية أطفالهم فهم لا ينقطعون عن معاملتهم بالعدوان والحرمان ومعاقبتهم، بدلا من إثباتهم على محاولاتهم تطبيق معايير الوالدين السلوكية (فيصل عباس، 2008: ص50) وهذا ما يؤدي إلى إعادة إنتاج شخصيات مضطربة تمارس العنف بدورها ولتجنب ذلك يرى أصحاب نظرية التحليل النفسي بضرورة علاج ضحايا العنف الأسري من الزوجات والأبناء وكذلك المعتدين، علاجا تصحيحيا طويل الأمد، لكسر حلقة العنف.

6-3- نظرية التعلم الاجتماعي : يفترض أصحاب هذه النظرية أن الأشخاص يتعلمون سلوك العنف

بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، من خلال ثلاث مصادر وقد حدد بندورا *bandura* ملاحظة سلوك الآخرين ومطابقته بسلوكهم للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والافتداء بالنموذج.

وان عملية تعلم العنف تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة العامة، والفرعية، فبعض الأسر تشجع أبناءها على استخدام العنف مع الآخرين وتطالبهم بالألا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف أخرى، والبعض ينظر إلى العنف على انه وسيلة للحصول على حاجاتهم، بل إن بعض الأسر تشجع أفرادها على التصرف بعنف عند الضرورة.

ويرى بندورا أن طبيعة الرد على العدوان تتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها الشخص من قبل ومحاولة نمذجتها في تلك الوضعية العدوانية، وهكذا من الممكن للفرد طبقا لنظرية التعلم الاجتماعي أن

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

يصنع بسهولة طفلا شديد العدوانية بمجرد، أن يتعرف على نماذج عدوانية ناجحة بنتائجها وتكافئ الفرد المعتدي باستمرار على سلوكه العدواني. (قدرة عبد الأمير الهر،: 2008 ص 50)

ويرى أن العنف والعدوان نمط من السلوك يكتسبه الفرد من خلال التعلم الاجتماعي، عن طريق المحاكاة والتقليد، من خلال ملاحظته لسلوك الآخرين ونتائجه وبقدر ما يتم تعزيز هذه الاستجابة فان ظهورها يصبح أكثر احتمالا (محمد عودة الريماوي،: 2006 ص 596)

أما *simons* فيرى أن العنف ضد المرأة يعود إلى المراحل الباكرة من الطفولة حيث يشاهد الطفل خلال سنواته الباكرة أن العلاقة الزوجية بين والديه تتسم بالقسوة والإساءة والعقاب البدني والاهانة، وبذلك يبدأ الطفل في تقبل فكرة أن العدوان والعنف هو نمط مقبول للتعامل، مع الآخرين ومع الزوجة .فوجود الطفل في مناخ تتسم العلاقات فيه بالعنف، تجعله أكثر احتمالية لان يكون عنيفا في علاقاته فيما بعد. (أمل محمود السيد محمود الدوة، زينب عبد المحسن درويش، 2007 ص 3).

وبذلك يفترض أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي أن:

- 1-العنف الأسري يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام.
- 2-أن كثيرا من السلوكيات العنفية التي يمارسها الوالدين تبدأ كمحاولات للتأديب والتهذيب.
- 3-أن سلوك العنف يتم تعلمه من خلال العلاقة المتبادلة بين الإباء والأبناء، وخبرات الطفولة المبكرة.
- 4-أن إساءة معاملة الطفل تؤدي به إلى السلوك العدواني تبدأ نروته في حياته المبكرة، وتستمر في علاقته مع أصدقائه وإخوانه ووالديه ومدرسيه، وفيما بعد مع زوجته وأبنائه.
- 5-إن أفراد الأسرة الأقل قوة (الزوجة والأبناء) يصبحون أهدافا للعنف.

وهذا ما أظهرته العديد من الدراسات حيث وجد أن الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها العنف كانوا أكثر عدوانية في تصرفاتهم، فالأزواج الذين يشبون في أسر، يسودها العنف يكون احتمال ضربهم

لزوجاتهم عشرة أضعاف الأزواج الذين لم يمروا بهذه الخبرة. والأطفال الذين يمارس العنف معهم هم أكثر عنف مع غيرهم (www.social.team.com).

6-4- النظرية النفسية الاجتماعية : يري أصحاب هذه النظرية أن للضغوط دورا بارزا في ارتكاب العنف، بحيث يربطون بين العنف الاجتماعية *social stress* الأسري ضد الزوجة والأبناء والإحباط والظلم الذي قد يتعرض له الزوج في مجال عمله مما يؤدي به إلى عدم القدرة على التحكم في سلوكاته ، وبالتالي يمارس العنف ضد زوجته أو أبنائه، في المنزل.

كما يؤكدون على دور البطالة والفقر وانعدام فرص الحياة الكريمة في تشكيل الضغوط على الشخص، مما يزيد بدوره من احتمالية ممارسته للعنف، ويؤكد بعض المؤيدين لهذه النظرية على وجود نوعين من الضغوط هما:

1- ضغوط أحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العدواني وتؤكد الدراسات الحديثة على الأثر السلبي للضغوط الحياتية المؤلمة التي يتعرض لها الفرد وبين العنف الأسري ضد الزوجة أو الأبناء، وذلك في ضوء متغيرات وسيطيه تتمثل في الاستعداد الوراثي، والخبرات المتعلمة في الماضي. وطبيعة إدراك الشخص للموقف وما يتضمنه من أخطار.

2- الضغوط البيئية المتمثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث والطقس... الخ وضغوط أخرى كاختراق الحدود الشخصية والاعتداء على الحيز الشخصي... الخ حيث تؤدي هذه المؤثرات البيئية إلى زيادة العنف من خلال ما تحدثه من آثار نفسية أو سلوكية ويتم ذلك وفقا لمستوى استتارة الشخص، وحالة التشبع بالمثيرات ، والإحباط الناجم عن هذه الضغوط والقدرة على ضبط النفس ودرجة القلق. (www.social.team.com).

5-6-نظرية الإحباط والعدوان : يفترض **دولارد وميلر** أن السلوك العدواني هو دائما نتيجة للإحباط وأن الإحباط يؤدي إلى شكل من أشكال العدوان .بمعنى أن العدوان نتيجة طبيعة وحتمية للإحباط وفي أي وقت يحدث عمل عدواني يفترض أن يكون الإحباط هو الذي حرض عليه.(www.lisderabledorr.jeeran.com) ويؤكد أصحاب هذه النظرية أن العدوان دافع غريزي لكن لا يتحرك بواسطة الغريزة كما بين فرويد، بل نتيجة تأثير عوامل خارجية، ويؤكد "دولارد" رائد هذه النظرية أن السلوك العدواني نتيجة طبيعية للإحباط، ولقد بين "ميلر" أن الإنسان يستجيب للإحباط باستجابات كثيرة. لذا من الواضح أن الإحباط قد لا يؤدي بالضرورة إلى العدوان وهذا يتوقف على طبيعة الإحباط.

أما "فليب جريمان" فيرى أن العدوان أو العنف هو تعويض عن الإحباط المستمر وهو سلوك يقصد به إيذاء شخص آخر أو جرحه، وأن كثافة العدوان تتناسب مع حجم كثافة الإحباط فكلما زاد الإحباط زاد عدوانه (خليل ميخائيل معوض، 1999 ص 371)

تشير هذه النظرية إلى أن فشل الفرد في الحصول على ما يريد يثير الإحباط لديه وأن الطاقة التي يولدها الإحباط، تدفعه إلى الاعتداء على هذا العائق، وإذا تعذر عليه ذلك فإنه يتجه بتلك الطاقة إلى هدف آخر، وبذلك يكون الإحباط هو الدافع الأول وراء العدوان وخصوصا العدوان الأسري فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله، ويشعر بالضعف اتجاه زملائه ومديره في عمله، فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس النفوذ على زوجته أو أبنائه، أي انه يحول الإحباط والحرمان الذي تعرض له في العمل إلى قوة داخل أسرته.

6-6- نظرية التبادل والضبط الاجتماعي :

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه من أكثر المفكرين الذين درسوا موضوع العنف الزوجي ، حيث قام عدد من علماء الاجتماع بدراسة ظاهرة العنف الزوجي بمعمل أبحاث بهدف تفسير هذه الظاهرة العنف الزوجي في جامعة نيو هامشاير *new hampshire* ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى استخدام أفراد الأسرة للعنف تجاه بعضهم، وقد خلصت الدراسة إلى تفسير بسيط مفاده " أن أفراد الأسرة يضربون بعضهم البعض ويمارسون العنف لأنهم يستطيعون فعل ذلك. "بمعنى أن الجو الأسري وطبيعة العلاقات بين الأفراد ودرجة الضبط الاجتماعي التي تمارسه الأسرة على أفرادها، كلها عوامل تساهم في حدوث العنف، كما حاول هؤلاء الباحثين معرفة مدى تأثير رضا الزوجين، واستقرار الحياة الأسرية، ونتائج العنف، وطبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة في ارتكاب العنف وخلصوا إلى أن طريقة معالجة الخلافات تناثر بنوعية العلاقات بين الناس، فالخلافات بين أفراد الأسرة الواحدة يصعب تجنبها، وأكثر كلفة -على الأسرة نفسيا واجتماعيا في حال تجاهلها، بعكس الخلافات التي تنشأ بين الأصدقاء والزملاء وغيرهم، وفي حال عدم توفر المهارات اللازمة لحل الخلافات الأسرية فان مشاعر الغضب يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب العنف، خاصة إذا أدرك الشخص أن استخدامه للعنف لا يترتب عليه أي عقوبات أو أن العقوبات التي تنتج عن ممارسة العنف تكون أقل إشباعا من تنفيس مشاعر الغضب (www.social.team.com).

ومن هنا فان عملية الضبط الاجتماعي(العقوبة) تقلل من احتمالية وقوع العنف ويؤكد أصحاب نظرية التبادل والضبط الاجتماعي على أن التدخل للتعامل مع حالات العنف يمكن أن تتم على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي وذلك من خلال تعليم أفراد الأسرة أسلوب حل الخلافات دون اللجوء إلى استخدام القوة والعنف، وتوفير المساندة الأسرية والمجتمعية وتخفيف الضغوط الأسرية، وضمان حصول المرأة على

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

الدعم والمساندة والخدمات والموارد التي تعينها على ترك زوجها الذي يمارس العنف معها، كما يرون أن

علاج مشكلة العنف ينبغي أن تركز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1- خفض حجم المكافأة التي يحصل عليها الشخص نتيجة ممارسته للعنف.

2- زيادة حجم تكاليف (العقوبة) نتيجة ممارسة العنف.

3- تعزيز عمليات الضبط الاجتماعي.

ويتبنى عدد من الباحثين شعار "العنف يولد عنفا" حيث تحدد دورة العنف العملية التي يتم من خلالها

تناقل العنف من جيل إلى الجيل التالي، فالطفل الذي يتعرض لأفعال العنف في سنوات حياته الأولى

سوف يميل في شبابه إلى التورط في ارتكاب أفعال عنيفة، بل أن تضرر الأطفال من العنف يبدأ مبكرا

عندما يكونوا أجنة في بطون أمهاتهم فقد يصابون بأذى عندما يضرب أباءهم أمهاتهم، وأن الأم التي

تتعرض للضرب من الأب تتخفض قدرتها على رعاية أطفالها ويزيد احتمال ضربها لأطفالها، وأن الأطفال

الذين يشاهدون أباءهم يضربون أمهاتهم من المحتمل أن يضربوا زوجاتهم في المستقبل.

ويشير عوض (2004) إلى عدم وجود طريقة لإثبات أو نفي مقولة دورة العنف بصورة قاطعة، إلا أن

هناك الكثير من الشواهد الدالة على انتقال العنف من جيل إلى جيل آخر، وقد أكدت بعض الدراسات

على اعتبار المنزل بمثابة ساحة تدريب لإنتاج نماذج من التفاعلات العنيفة، فكل من الضحايا والمشاهدين

للعنف بين أفراد الأسرة قد يتوحدون مع المعتدي، حيث يلاحظون أن المعتدين يعيشون في علاقة حب

ويحققون أهدافهم باستخدام العنف، الأمر الذي جعل المشاهدين يؤمنون بأن العنف هو السلوك النموذجي

في التعامل كما أن معظم الآباء والأمهات يستخدمون في تربية أطفالهم نفس الاستراتيجيات التي استخدمها

معهم أباءهم وأمهاتهم، فالناس بشكل عام يسلكون ويتصرفون بأساليب سبق أن تعلموها في أسرهم، ومن

هنا فان هذه النماذج تنتقل من جيل إلى آخر، كما يمكن أن يمتد العنف الأسري إلى المجتمع المحلي.

6-7- نظرية البناء-الوظيفي :

استمدت هذه النظرية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع، والمسلمة الأساسية التي تركز عليها البنائية الوظيفية فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد، الاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع لذلك فإن التغيير في احد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى...وتهتم هذه النظرية بالطرق التي تحافظ بما على توازن عناصر البناء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف على أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو إما أن يكون ناتجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو انه نتيجة للامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح وبذلك يجرفهم التيار إلى العنف، ومن ناحية أخرى قد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم بعنف، لأنهم لا يعرفون طريقة للحياة غير ذلك. (إجلال إسماعيل حلمي: 1999 ص 24). أما وحدة التحليل التي تهتم بها البنائية-الوظيفية في مجال العنف الأسري فهي الوحدات الصغرى " كالأسرة والأنساق الاجتماعية الصغيرة نسبيا". كما تركز على العنف المتبادل بين الزوجين، وبينهما وبين الأبناء أو بين الأبناء البالغين وكبار السن.

لذا يرى الوظيفيون انه يمكن التخفيف من حدة مشكلة العنف الأسري عن طريق العمل على زيادة التكامل الاجتماعي، والعمل على زيادة ارتباط الأفراد بالجماعات الأولية مثل الأسرة التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتغرس فيهم القيم الدينية وقيم الانتماء.

6-8- نظرية التفاعل الرمزي : ظهر هذا الاتجاه وتبلورت مسلماته في الفترة ما بين (1890-1910)

تطور هذا الاتجاه في ميداني علم النفس وعلم الاجتماع وزاد استخدامه في مجال الأسرة كما تبين من أعمال هيل والدرو والستراوت. ويركز اتجاه التفاعلية على دراسة الأسرة من خلال عمليات التفاعل التي تتكون من أداء الدور، وعلاقات المكانة ومشكلات الاتصال ومتخذي القرار، وعمليات التنشئة وتقليد الدور والجماعة المرجعية، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية والعلاقات الثلاثية وبناء القوة في الأسرة (إجلال إسماعيل حلمي، 1999 ص28) ولأن هذا الاتجاه يركز على العمليات الداخلية للأسرة فوحدة الدراسة فيه هي:

العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء، وفقا لمصطلحات الحاجات وأنماط السلوك وعمليات التكيف. لذلك فإن وحدة الدراسة هي العلاقات الثنائية (أي التفاعل بين ثلاثة أشخاص). (أي التفاعل بين شخصين) أو العلاقات الثلاثية.

وبما أن هذا الاتجاه يدرس الأسرة باعتبارها وحدة من الشخصيات المتفاعلة لذلك فهو يركز عند دراسته للعنف الأسري على العلاقات السلبية ومظاهر العنف بين الزوج والزوجة والأبناء، ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة، كما تهتم بتأثير مشاهدة الأبناء للعنف في أسرة التوجيه على ممارستهم للعنف في الأسرة التناسلية عند البلوغ.

حيث لاحظ التفاعليون أن عملية تعلم العنف ترتبط بشدة بمرحلة التنشئة الاجتماعية لدور الرجل والذي يتضمن تعليم الصبية الخشونة والصلابة وان يعتمدوا على أنفسهم. كما يرى التفاعليون أن تخفيف حدة العنف يكون أيضا عن طريق التعليم حيث يتعلم الأفراد العنيفين ألا يكونوا. عنيفين في تصرفاتهم، لكن إحداث هذا التغيير لا يتم فجأة، ولكن هناك برامج للعلاج من أجل تعديل السلوك لمن يرغب في ذلك.

كما يرى أيضا أصحاب النظرية انه لحل هذه المشكلة لا بد من إحداث تغييرات ثقافية واسعة المدى لتعليم الناس ضبط أنفسهم والتصرف بدون عنف.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

من خلال عرضنا لاهم المقاربات النظرية (النفسية، الاجتماعية) التي حاولت تفسير العنف الزوجي نجد أن هذه النظريات التي تناولت العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة تفسر هذه الظاهرة المرضية من الناحية النفسية والاجتماعية بأنها إفراز للبناء الاجتماعي نتيجة نظرة المجتمع نحو المرأة، فالرجل يملك السلطة والقوة والمال والمراكز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وحتى القانون إلى جانبه أحيانا خاصة السلطة المجتمع بحيث لا يعاقب الرجل عن ممارسته لأفعال عنيفة اتجاه أفراد أسرته خاصة الإناث حيث يعتبر ذلك شأن داخلي لا يجوز البوح به أو السماح للآخرين بالتدخل فيه.

7- نتائج وأثار العنف الزوجي ضد المرأة:

للعنف الأسري أثار صحية جسدية ونفسية، وكذلك اقتصادية واجتماعية وخيمة على النساء ضحايا العنف، وعلى الأطفال داخل الأسرة التي يمارس فيها العنف بين أعضائها.

ويمكن إبراز أهم الأثار السلبية للعنف الزوجي على صحة المرأة خاصة والأسرة والمجتمع بشكل عام فيما يلي:

7-1- الآثار الصحية الجسدية والنفسية: تشكو النساء المتعرضات للعنف الجسدي وسوء المعاملة

البدنية من إصابات عديدة نتيجة للتعرض للعنف تتمثل في الأعراض التالية:

* الكدمات والرضوض المختلفة، جروح، كسور، تمزق الأنسجة.

* ارتجاج بالمخ، فقدان جزئي للسمع أو البصر، هالات سوداء حول العينين التأثير

على الأعضاء الداخلية الحيوية مثل الرحم، الكبد، الطحال... الخ (هبة على حسين، 2003 ص 15)

* الإجهاض وفي حالات العنف القسوى يصل الضرر إلى الإعاقة أو الموت.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

* كما تشكو معظم النساء المعنفات بالإضافة إلى الآثار الجسدية من اضطرابات نفسية وهو، وما يسمى "بتناذر المرأة المضروبة" *Sandrome de la femme battue* تناذر يتضمن أعراض الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة ومع تكرار الإساءة لها تصاب بما أسماه سيلجمان "العجز المكتسب" حيث تشعر بالاكتئاب وبأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التنبؤ بما يحدث لها ولا تستطيع إيقاف إساءة أي شخص لها. (هبة على حسن: 2003 ص18)

ومن التبعيات النفسية السيئة للعنف ضد الزوجات:

* اضمحلال الشخصية وشل قدرة المرأة على اتخاذ أي قرار من الناحية النفسية (شكوه نوابي،: 2001 ص183)

* الخوف وفقدان الثقة بالنفس يشعرون دوما بعجزهن عن تغيير مسار حياتهن وتجنب العنف أو إيقافه، ويعتقدن أن أي محاولة في هذا السياق تزيد الوضع سوءا.

* شعورهن بالذنب ويلقن مسؤولية المشاكل والاضطرابات التي تطرأ على الحياة الزوجية إلى عدم جدتهن في إدارة شؤون أسرهن.

* شعورهن بالإحباط واحتقار الذات (أحمد زايد،: 2003 ص250)

* إحساسهن دائما بالاعتمادية والاتكالية على الرجل.

* القلق والتوتر (www.eheonline.org).

* التعرض المتكرر للقسوة يجعلهن يملن إلى الخضوع والاستكانة والقهر

وتحمل الإساءة (قدرة عبد الأمير الهر،: 2008 ص44)

ومما لا شك فيه أن الآثار الجسمية والنفسية أو بعضها تقضي إلى أمراض جسدية أو نفسية أو نفسية - جسدية (سيكوسوماتية) متنوعة تؤثر سلبا على صحة المرأة ومن هذه الاضطرابات: فقدان الشهية، اضطرابات الدورة الدموية، اضطرابات في المعدة والقولون اضطرابات في إفراز الغدد، الإصابة بمرض

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

السكري، آلام وأوجاع وصداع في الرأس، الأرق، فقدان مؤقت للذاكرة، البرود الجنسي.... الخ. (الريحاني الزهرة، 2010 ص 65)

وكذلك نتيجة للألم الجسدي والنفسي والشعور بالإحباط وانخفاض تقدير الذات وزيادة أعراض الاكتئاب واليأس قد تلجأ المرأة المعنفة إلى إيمان المهدئات أو الإتيان بسلوكات لا سوية للهروب من المشكلات قد تصل في بعض الحالات إلى محاولة الانتحار.

حيث يشير الباحثون إلى أن الضرب العنيف للمرأة يعتبر "حدثا صدميا" تحاول المرأة تجنبه أو تقي نفسها من أثاره خاصة الآثار الجسمية، أما الآثار النفسية فتتمثل أيضا في الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة والشعور بالإجهاد ومحاولات الانتحار والإيمان على المهدئات كي تهرب من المشكلات (الريحاني الزهرة، 2010 ص 66)

7-2- الآثار الاجتماعية والاقتصادية: تعتبر هذه من أشد ما يتركه العنف على المرأة خاصة، والأسرة والمجتمع عامة، ويعتبر تقرير اليونيفام لسنة (2006) أن العنف يهدم مواهب وقدرات عدد كبير من الفتيات وتتجم عنه كلفة صحية واجتماعية واقتصادية باهظة، وتؤكد هذه النتيجة دراسة بوعسكر بتونس سنة (2003)، حيث تشير إلى أن النساء المعنفات هن أكثر إقبال على الخدمات الصحية من متوسط عموم النساء، وبذلك يكون للعنف تكلفة باهظة على المرأة والأسرة والمجتمع. (الجازية الهمامي: 2008 ص7)

وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

* فرض العزلة الاجتماعية على المرأة ومنعها من الخروج من البيت من أجل الدراسة أو العمل أو حتى لزيارة الأهل والأقارب، وتشير الدراسات التي تناولت انتهاك الزوجة انه على حين يكون للزوج شبكة من العلاقات الاجتماعية خارج المنزل فان الضحايا (الزوجات) غالبا ما يقبعن داخل المنازل في عزلة، وهذه العزلة تحدث إما بسبب تصرف الزوج المنتهك بصورة غير مهذبة عند تواجد صديقات أو أهل زوجته بالمنزل الأمر الذي يؤدي تدريجيا عن امتناعهم عن زيارتها، أو بسبب إتهام الزوج لأسرة الزوجة أو صديقاتها بأنهن السبب في المشاكل التي تحدث بينهما، والى أسباب أخرى، فتجد الزوجة نفسها في عزلة مقطوعة الصلة بمن كانت على صلة معهم (أحمد زايد، -2003 ص، ص242 243)

وبالتالي يجد من هم خارج الأسرة صعوبة في التدخل لمنع حدوث الانتهاكات داخل الأسرة وبذلك تنخفض وجهة الضبط الاجتماعي وبالتالي يسهل انتهاك الشخص العنيف لمعايير العنف، فيتمادى في غضبه إلى حد الاعتداء والإساءة الجسدية تجاه الأخر المرأة...

* إكراه المرأة على القيام بأشياء ضد رغبتها أو طموحاتها كإكراه الفتاة على ترك الدراسة وإكراهها على تدبير شؤون البيت والقيام على خدمة إخوانها الذكور حتى وإن كانوا أكبر منها سنا، وإكراهها على الزواج ممن لا ترغبه .

(www.eticconline.org).

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

وهذا ما يولد لديها الشعور بالقلق والاضطهاد الأمر الذي قد يدفع إلى بروز أشكال مختلفة من الاضطرابات السلوكية والنفسية والجسدية لديها أو حتى تركها لبيت العائلة.

* تفكك الروابط الأسرية وتلاشي الإحساس بالأمان داخلها قد يصل إلى درجة حيث هناك احتمال (*www.furat-alwehsla. Gouv*). تلاشي الأسرة من خلال الطلاق كبير أن يؤدي العنف الأسري إلى حدوث الطلاق بين الزوجين. مما يؤدي في حالة وجود الأبناء إلى حرمانهم من تواجد أبويه معه وبالتالي عدم تمكن الوالدين وهم منفصلين من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة وبالتالي احتمال جنوح وانحراف الأبناء.

* يهدد العنف الأسري بناء الأسرة ويحيل حياة أفرادها خاصة الأضعف (المرأة والأطفال) إلى جحيم لا يطاق (أمل الأحمد، 2001 ص 120).

* حجم العنف الممارس على المرأة وعلى أولادها في الأسرة يترك لديهم معاناة نفسية واجتماعية واقتصادية بحيث يقلل من فرص تعليمهم وتدريبهم للحصول على فرص عمل بشروط أفضل تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم.

* زيادة احتمال تسرب أبناء الأسر التي يسودها العنف من المدارس والدفع بهم إلى سوق العمل في سن مبكرة (ذكور-إناث) وخضوعهم للظلم الاجتماعي والمعاملة المجحفة.

* منع النساء من الخروج إلى العمل خارج البيت يعيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية والإنتاجية، مما

يفوت عليها تحسين ظروفها المادية والمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية (*www.ehcconline.org*).

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

ومما لا شك فيه أن المنزل الذي يمارس فيه الزوج العنف بأشكاله المختلفة على زوجته يؤسس لجحيم يكتوي بناره الأبناء لاحقاً.

ويؤكد برغمان ومساعديه في بحث أجروه على مجموعة كبيرة من الأزواج المضطهدين لزوجاتهم فأشاروا إلى أن 39 % منهم كانوا شهود عيان لضرب أباءهم لأمهاتهم، وأن 83 % كانوا ضحايا ضرب شديد متكرر من قبل أحد الوالدين أو كليهما.

ودلت نتائج أكان باركر *parker* ومساعديه على أن 68 % من النساء ضحايا العنف الزوجي شهدن أن أمهاتهن تلقين من أباءهن معاملة مماثلة.

وتجدر الإشارة أن آثار العنف الزوجي وانعكاساته في الأسرة ذات أبعاد سلبية على المدى القصير وبعضها يستمر تأثيره مع الزمن. فتعرض المرأة للإساءة والقسوة يؤثر على سلامتها وصحتها النفسية والجسدية واستقرارها العاطفي واحترامها لأدميتها وتقديرها لذاتها كما يؤثر أيضاً على فاعليتها في أسرتها ومجتمعها وعلى سلامة أطفالها وحسن تربيتها ورعايتها لهم.

8 - المرأة و العنف في المجتمع الجزائري :

8-1- مكانة المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري:

المجتمع التقليدي قائم بالرجال وقرار كل شيء إليهم يعود. أما المرأة فإنها عنصر ثانوي داخل الأسرة، التي تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأب وحده، بوصفه شخصيتها المعنوية. إن مكانة المرأة، وإن وجدت، فهي دونية، تتحسن أو تسوء تماشياً مع مراحل الأسرة الحياتية. لذلك، فإن مكانة المرأة الحديثة العهد بالزواج تختلف عن مكانتها أما أو حماة. وبين النساء أنفسهن، فإن الاعتبار الأكبر يذهب

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

إلى المرأة التي تجتمع فيها أكثر الصفات الإيجابية من نسب أصيل وشرف وحسب ودين، بالإضافة إلى إبدائها كفاءتها وقيمتها وخصوصيتها الأنثوية. (GADANT, M. 1993)

إن أنماط المعيشة المختلفة في المجتمع التقليدي تعتمد توزيعاً للأدوار وتقيم فصلاً صارماً بين الجنسين، وفق نظام محدد للقيم يشكل عناصر المخيال الأبوي، بصورة لا يمكن معها للمرأة أن تكون لها إلا المكانة التي منحها إياها مجتمع الرجال. فالتمييز الجنسي، كما تلاحظ ذلك **مونيك غادان** مثلاً، " ليس فصلاً بين الذكور والإناث فحسب، بل هو معارضة وتراتبية بين عالمين مختلفين. إنه تمييز يتجلى في الأدوار وفي المجالات المقسمة بينهما [...] بحيث لا يكون ثمة شيء يجب أن يدعو إلى الالتباس، وإلا فإن المرأة لا تكون امرأة والرجل لا يكون رجلاً.

واقع الحال، فإن التمييز بين دور المرأة التعبيري ودور الرجل الأدائي يطابقه تمييز بين عالمين يمارس فيه الجنسان أدوارهما. ولا يتجاوز أحدهما عالمه إلى عالم الآخر إلا بناء على قواعد محددة. فليس من الرجولة في شيء مثلاً، أن يلزم الرجل البيت وسط النساء منهكات في أشغالهن المنزلية. وباستثناء تناول الغذاء فإن للرجال عالمهم المفتوح يؤمونه في أوقات الشغل والفراغ أو يجتمعون في غرفة بعيداً عن عالم النساء. من جهتها فإن المرأة إذا تحتم عليها اختراق عالم الرجال، وليس ذلك بحادث إلا قليلاً، وجب عليها أن تلتزم في تحركها الحشمة والتستر والحياء وغض البصر وفتور الطرف وأن تحجب حسناتها بما لا يدع فرصة لإثارة الرغبة الجنسية عند الرجال. ولهؤلاء بالمقابل أن يسلكوا، تجاه المرأة التي تضطرها الحاجة إلى الخروج والمرور قربهم، سلوكاً متحفظاً، فيعطوا الطريق حقه ويظهروا اللامبالاة في حركاتهم وأن يغضوا من أبصارهم، لأن " النظرة الثانية" محسوبة عليهم، وأن المرأة مصدر للفتنة، ما ازداد الرجل منها قرباً إلا ازداد ابتعاداً عن الجماعة. نعم، للنساء عالمهن الذي فيه يحيين ويمارسن أدوارهن، والتي

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

ليس الطبخ وتربية الأطفال إلا بعضها. فهن بالإضافة إلى ذلك يقمن ببعض الأشغال المتصلة بفرز المحاصيل الزراعية أو تنقيتها من الشوائب أو تنظيفها أو تهيئتها للتخزين أو التصبير، كما أنهن ينجزن بعض الصناعات الحرفية الموجهة نحو الاستهلاك الخاص. إن الدار كعالم أنتوي تظهر في هذه الحالة كوحدة للإنتاج بامتياز، لأن النساء في مجالها ينتجن جزءا كبيرا من وسائل وجود العائلة، وفق تخصص حسب الجنس ضمن الصناعات الحرفية نفسها. فللنساء تعود صناعة الأدوات والوسائل ذات العلاقة مع الأشغال المنزلية، وللرجال تعود صناعة الأدوات والوسائل المرتبطة بفلاحة الأرض أو تربية الأنعام، مهما كانت مادة الحرفة الأولية حلفاء أو دوما أو صوفا أو خشبا أو حديدا.

(KHELLIL, M. 1984.p14) ولقد بلغت درجة الفصل بين عالم الرجال وعالم النساء في بعض الأوساط التقليدية ما إنه وضعت قواعد عرفية " ترسم الحدود التي ينبغي على النساء عدم تجاوزها وحدهن، والأماكن التي ينبغي عليهن عدم اعتيادها في بعض أوقات النهار مثل منابع المياه المشتركة التي يجب عليهن عدم اعتيادها قبل طلوع الفجر، بعض الممرات المعزولة بوجه خاص".

أيضا في التزام غير الأقارب عند اتصالهم بغيرهم في بيوتهم مناداتهم غير قريب من الباب الرئيسي. فإذا وجدوا في منازلهم خرجوا إليهم، وإن لم يوجدوا خاطبتهم النساء من وراء الأبواب واستمعن إلى طلباتهم أو بعثن إليهم أحد الأطفال يتلقى منهم سبب زيارتهم لإبلاغها للرجال بمجرد عودتهم.

فتقاسم المرأة مع الرجل دوره الأدائي جزئيا يتطلب منها الدخول في المجال المخصص للرجال، مثل: جمع الحطب والغلال وجلب المياه وغرس الخضر في

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

مختلف المواسم. ومهما اعتبر الحقل امتدادا للسكن ويشكل معه ملكية العائلة التي لها استقلاليتها وقديستها، فإنه مجال مفتوح ويعارض الوسط المغلق للسكن وتعارض النشاطات الممارسة فيه الحركات المطردة للأشغال المنزلية. (بركات حليم، 1996، ص 55)

إن مقاسمة المرأة الرجل دوره الأدائي لم يشفع لها من الأقصاء الاجتماعي ولم يزد الثقافة الأبوية إلا تعزيزا. فإذا كان دورها التعبيري على أهميته وعسر أدائه غير معترف به اجتماعيا وغير معبر عنه بقيمة، فإن ما تقوم به من أشغال خارج البيت يعتبر امتدادا لدورها الأساسي ويستتبع هو الآخر عدم الاعتراف، مما لا يدع مجالاً للشك في أن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة [...] من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما أو ابنة أو أختا (فهي) مثل الأرض رمز للخصب [...] تعطي أكثر بكثير مما تأخذ. هذا الإقصاء الاجتماعي لا تقابله الحماية الجسدية لها إلا لتؤكد، لأن الحماية لا تأخذ دلالات العدالة والمساواة، بل قد تعني خلافهما. ذلك أن الرجل لم يكن حاميا إلا لأنه يمتلك وسيلة الحماية المرتبطة بدوره الاقتصادي وباستقلاليتها. والمرأة لم تكن واقعة تحت الحماية وتابعة للرجل في هذا المجال وفي مجالات أخرى وذات وضعية دونية، إلا لعوزها الاقتصادي وحرمانها من مسؤوليات عمل الرجل فائق جهده للاستئثار بها، فهي "مجردة من حقها في تحمّل مسؤوليات الجهاد والسعي وتأمين الرزق والنهوض بأعباء المجتمع رغم التشديد على المساواة خصوصا بين الأفراد الذين تجمعهم قرابة الدم. نعم هي ليست مهددة بالقتل وليست محرومة من الميراث، (بل هي) مبدئياً محمية من طرف القرآن الذي يظهر كمنهج يعمل على تحسين وضعيتها، وعمليا فإنها محمية من طرف النظام العائلي الذي يناسب الأسرة الممتدة الداخلية الزواج، (لأنها) ليست أجنبية، خطيرة، ويمكن أن تكون ممقوتة، بل هي ابنة عم يجب لها أن تكون محبوبة ومحمية (خصوصا) وأنها لا تهدد الملكية (العائلية) بالانقسام. (ولكن) "الحماية، كما يتابع

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

إيمانويل تود، لا تعني العدالة، بل إنها أحيانا تعني عكسها. إن المرأة المسلمة محمية جسديا لتكون أكثر عرضة للتخطيط اجتماعيا". (محمد حمدي، 2000)

حين تغادر المرأة أسرة التوجه ملتحقة بأسرة الإنجاب، فإن مكانتها تكون مجهولة المعالم، خصوصا إذا لم تستند من الزواج المفضل في النظام الأبوي أي أنها لم تقترن مع ابن عمها. ومادام الهدف الأول من الزواج هو إنجاب أكبر عدد ممكن من الذكور لتقوية صفوف العائلة، فإن وضعية المرأة لا تنشأ إلا بميلاد الطفل الأول خصوصا إذا كان نكرا. من هنا فإن وضعيتها مرتبطة به تزداد اعتبارا بنشأته وصيرورته رجلا وزواجه. ولما كان اندماج المرأة واكتسابها مكانة لا يتم إلا بالزفاف، وكان تعزيز مكانتها لا يتم إلا بزواج أحد الأبناء، فإنها تبذل كل جهدها وتستخدم كل الوسائل من أجل صيرورتها أمًا ثم تجعل من علاقتها بأبنائها علاقة استراتيجية لتحقيق، وهي حماة، ما لم تحققه وهي زوجة. إن النساء بتعبير عدي الهواري، "لا ينتظرن شيئا من أزواجهن، فهم رجال لأمهاتهن لا لهن، إنهن يستثمرن أكثر في أولادهن الذكور، منتظرات بفاغ الصبر أن يكبروا، حتى يتسنى لهن أن يحيين شبابهن الاجتماعي بجسم نساء عجائز". على هذا الأساس كانت المرأة داخل الأسرة الأبوية التقليدية كلما تقدم بها السن أمًا وحماة كلما ازدادت مكانة وسلطة وكلما استفادت من امتيازات النظام الأبوي ماديا ومعنويا، لذلك فإنها تصبح الحارسة لقيمه المدافعة عن احترامها. "فهي التي تحث بناتها للتحيز إلى إخوتهم في حالة الصراع مع زوجاتهم، وهي التي تدعو بناتها إلى التخلي عن أنصبتهم في الميراث إذا وجد، وهي التي تربي أحفادها بتلقينهم الحذر من أماتهم، وأخيرا هي التي تعترض على أن يستقل ابنها بأسرته النووية (عن العائلة)". (محمد حمدي، 2000)

يحدث الأمر كما لو أن المرأة لا تكتسب مكانة أو سلطة داخل الأسرة إلا إذا استبطنت الثقافة الأبوية فأصبحت هذه الأخيرة الموجه الأساسي لسلوكها لا فرق في ذلك بينها، في عالم النساء، وبين زوجها أو ابنها في عالم الرجال.

8-1-1- المرأة والعنف في الأسرة التقليدية: هذه كما وضحتها محمد حمدي (2000) في مقال له بعنوان:

وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي حيث وصف مكانة المرأة في الأسرة التقليدية حيث تتسم العلاقات القرابية داخل الأسرة التقليدية بكونها لا مساواتيه، حيث يمسك الأب بزمام السلطة المطلقة بوصفه صاحب الملكية العائلية التي تضمن له الاستقلالية. وهي سلطة تجد مصدرها في مركزه الاجتماعي الذي تمنحه إياه الثقافة الأبوية بوصفه وليا وكافلاً وحامياً اجتماعياً لأفراد العائلة. كما تجد مصدرها في الدين الذي يوصي بخفض جناح الذل للوالدين، خفضاً دفعت به الثقافة الأبوية إلى أبعد الحدود، فلم تكتف بالرحمة غاية له، بل جعلته خضوعاً مطلقاً سواء أكانت غايته رحمة أو خوفاً أو غير ذلك. وقد عززت هذه الثقافة طاعة الوالدين والخضوع لهما بتأكيدهما على الصلة بين غضب الوالدين وغضب الله، إذ جعلت دعاء الشر صريحا أو ضمنيا عقابا نافذاً، لا يفيد تراجع الوالدين عنه في شيء، لأن نفاذه خارج عن إرادتهم. بمعنى أنه يكفي العقوق بهم وتأثرهم له حتى يجلب ذلك على العاق سخط السماء. لهذا السبب، فإن مجرد إحساس الأبناء أنهم أغضبوا والديهم يجعلهم يخشون العقاب الغيبي المجهول الذي ينتظر أن يمسه في نواتهم أو في أموالهم، الأمر الذي يجعلهم دائماً يجتهدون في إرضائهم ويتبعون «الأف» أو «النهر» عند حصولهما بالقول الكريم طلباً للعفو والغفران.

ولا شك أن السلطة الأبوية، في ظروف موضوعية ونفسية كهذه، غالباً ما تمارس بارتياح وبدون قيود غير تلك التي تلزم بها الأعراف والتقاليد التي يجسّمها سلوك الأب فلا ينبغي أن يكون بمحتوي يفوق حجمها.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

ومن هنا التأديب بالضرب والتوبيخ بالشتم والسب، ومن هنا الأوامر الواجبة التنفيذ بلا تأجيل والنواهي التي لا يجوز معها الجدل والتي تحمل معارضتها في طياتها العقاب.

نعم تلهم السلطة الأبوية الرهبة والخوف وتدفع إلى الطاعة والخضوع سواء أمارس الأب على أطفاله حقه في الضرب أو التخجيل أو الاستهزاء أم لا. وبهذا المعنى تتطابق السلطة والعنف في شعور الأفراد الذين تربطهم بها علاقة تبعية. فإذا هي نفذت عقابا، فإنها تجسم العنف في صورته المادية، وإلا فإنها تظل حاملة تهديدها الموقوت الذي تكرسه كعنف رمزي القواعد الأخلاقية والعرفية وأشكال الخطاب والتمييز بين الأفراد في المجال وأثناء توزيع الأدوار.

وإذا كانت السلطة الأبوية تمثل علاقة خاصة كونها فوق إرادات أفراد العائلة ذكورا وإناثا على السواء، وكان العنف كوسيلة لتكريسها يأخذ كافة الأشكال الممكنة ويمارس في مختلف الميادين الحيوية المرتبطة بتنظيم الأسرة وبقائها، فإن تركيز السلطة في يد الأب لا يعني احتكارها من طرفه احتكارا لا يبقى معه لأفراد الأسرة الآخرين شيئا. ذلك أن الحفاظ على السلطة الأبوية في حد ذاته، يتطلب تخويل جانب منها للأبناء المتزوجين وللام وقد أصبحت حماة. ومن جهتهم يجد هؤلاء مصلحتهم في أن يكونوا للسلطة الأبوية لسانها الناطق ويدها الضاربة. على هذا الأساس ليست ممارسة العنف حكرا على الأب وحده، بل هي سلوك يطبع علاقة الأب بالبنت أو الزوج بالزوجة أو الأم بالبنت أو الحماة بزوجة الابن أو الأخ بالأخت، بدرجة أو بأخرى إذا نحن لم نتطرق إلا إلى المرأة كمحل للعنف ضمن الحياة الأسرية. (شريبي هشام، 1992، ص197) وتحتل المرأة في الأسرة الأبوية التقليدية، وضمن العلاقات القرابة وضعية دونية، حتى أنها لا تستطيع أن تزعم أن عائلتها أو البيئة التي ولدت فيها قد أرادت لها وقبلتها وأحببتها واعترفت بذاتها واعتبرت وجودها مفيدا، ذلك أن المرأة منذ ولادتها تواجه مجتمعا رافضا لوجودها، يلقاها متجهما

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

حزينا، يمارس من خلال رفضه لها عنفه على كل أنثى مدركة، إذ لا يترك لديها مجالاً للشك في أنها، هي الأخرى، قوبلت بالرفض حين ولدت وأنها لا تزال كائناً منبوذاً. وبعبارة أخرى، إذ كانت الصبية الحديثة الولادة لا تعي ما يوجهها من رفض، ولا ما يقع عليها من عنف رمزي، فإن الذي يتحمل تبعه ذلك هو كل أنثى بلغت سن الإدراك. وإذ تعبر النساء عن عدم قبولهن لزيادة الأنثى، فإنهن يحققن غايتين على الأقل:

- التعبير عن إرادة الرجال في الاستزادة من المواليد الذكور لتقوية الجماعة، مادام في تكاثرهم زيادة في اليد العاملة شرط الزيادة في الموارد المعاشية، وتأكيد لمكانة الأسرة بين غيرها من الأسر المشكلة للمجتمع فرقة أو خروبة أو عرشاً.
- الاحتجاج على وضعيتهن المزرية الدونية، فلا يردن للمولودة أن تكون في مثلها، ويؤدّدن لو لم تجيء إلى عالم ينكر عليها إنسانيتها ومكانتها الفعلية في الأسرة والمجتمع.

إن البنت التي ترفض عند ولادتها رفضاً يريده الرجال وتعبر عنه النساء، لا تنجو من وطأة الثقافة التي رفضت من أجلها رحمة بها. فهي سوف تخضع، بالتلقين أحياناً وبالعنف أخرى، لتنشئة اجتماعية تهيؤها لقبول وضعيتها الدونية ووجودها المزدرى، ويصدمها واقع التمييز بينها وبين أخيها الذكر في المجال والخطاب ولحظات اللهو والأكل والنوم وفي الهدام وفي استعمال الجسم ساكناً أو متحركاً وفي علاقتها بأنواع من الأشياء وأصناف من الرجال والنساء. فإذا كان أخوها ينسب، بعد الختان، إلى عالمه الرجولي الذي يهيئه لدوره الاقتصادي ويلقن فيه الخشونة والتأثير العنيف على موضع الإنتاج ووسائله وأشياءه المختلفة (التأثير في الأرض بالحرث، والأشجار بالقطع والنبات بالحصاد، والحيوان بالذبح...) والاعتزال المحقر لعالم النساء، فإنها تنسب إلى عالمها الأنثوي حيث تهيؤها النساء إلى دورها التعبيري، ويحددن وجودها ضمن علاقة مع الأشياء والناس تتطلب منها التصرف بعناية ولطف وليونة. ومثال ذلك أنها في

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

ممارستها نشاطها المنزلي تتعامل مع الأواني الفخارية السهلة الانكسار ومع الفرش والألبسة السهلة التمزق أو الاحتراق ومع مشتقات الحيوان السهلة التغير الطعم أو الكسر أو الفساد (الزبدة، الحليب، البيض...) ومع الأطفال الأطرياء العود السريع التآثر بالبرد والحرارة والمرض. وتجري ممارسة المرأة دورها هذا داخل مجال يلهم العنف هو الآخر، طالما أنه يحصر الحركة أثناء العمل المنزلي في نطاق العناية والليونة واللفظ وتقيد الحرية في نطاق الأقسام المغلقة للمجال والوظائف المرتبطة بها: المطبخ والحوش وغرفة النوم.

إنه مجال يحقق بانغلاقه وبتبعية وظائفه الاعتزال الخاضع للخوف من الرجال، المجال لسלטتهم، أيا كانت طبيعة العلاقة التي تربط المرأة بهم. وبهذا فإن المرأة منذ نعومة أظافرها تخضع لضوابط تجعل منها موضعا للعنف أكثر منها طرفا فاعلا فيه، تمارسه بدرجة ما، وبدرجة ما أخرى يقع عليها. ومما يعزز وقع العنف عليها أنها تلقن قيما تؤكد على كونها كائنا ضعيفا هش البنية، سريع العطب، يحقق العنف عليها آثاره بشكل أكيد. كما تلقن قيما تربط فوزها الاجتماعي، الذي يبدأ تحقيقه بالزواج، بجمالها وعفتها وهما الميزتان الأكثر تعرضا للضرر حين يقع فعل العنف عليها. فجمال الوجه والشعر والقوام، حسب المعايير التقليدية، إذا تأثرت نتيجة ضرب أو سقوط قل احتمال المرأة في الزواج كعلاقة ضرورية لاكتساب مكانة اجتماعية وتحسينها بالإنجاب، واستثمار العواطف في الأبناء كوسيلة للسلطة وتحقيق الذات استدارا للطفولة والشباب المهملين. كذلك إذا فقدت المرأة بكارتها، لسبب من الأسباب، فإن مكانتها تزداد دونية، ويتحول وضعها المزدرى ازدرأ مؤقتا إلى وضع مؤبد الازدرأ، أو تمتد إليها يد الشرف الأبوي بالانتقام فتضع حدا لوجودها ككائن لا يتصور بقاءه إلا عفيفا، لأن في عفته شرف الرجال. (محمد حمدي، 2000) ورغم أن جمال المرأة وعفتها تخدمان نفس الغاية، إلا أن التأكيد على العفة يفوق التأكيد على الجمال. فالمرأة التي لا عفة لها ينظر إليها بعين الاحتقار وأنها مبتذلة تشبع الرغبة المرتبطة بالفساد، لا بعين الرضا والاستمتاع المفضيان إلى الزواج الدائم والنور الاجتماعي. لذلك، فإن بعض الأوساط الاجتماعية

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

تعاقب المرأة التي تسعى إلى تدنيس عرضها بقص شعرها -وشعر المرأة تاجها- انتقاصا لقيمتها الجمالية والحاقا لتدنيس العرض بتدنيس الجمال.

تنشأ المرأة إذن وسط بيئة يجعل منها التلقين والعنف كائنا سلبيًا ينال اعتبار المجتمع حين يقبل باستبطان قيمه ومعاييره ويرسخ لقواعده الثقافية المتجاوزة للطبيعة بالتحليل والتحریم والإجازة والمنع وما يرتبط بهما من جزاء. لذلك فإن قيمة المرأة تحددها الثقافة الأبوية لا الطبيعة. فتهمل فيها الرغبات والميول والمواهب والأفكار، لتختزلها في كائن يتأكد وجوده حين يراد وحين يراد له لا حين يريد. ذلك أن في اختياره مساسا بحق استأثر به الرجال، مما يستلزم إقصاء المرأة المعبرة عن ارادتها وتهميشها، وفي الإقصاء موت معنوي يستتبع لا محالة الموت الحقيقي الأكيد.

في هذا الإطار يدخل حق الجبر الذي يمارسه الأب على ابنته عند طلبها للزواج، غاضا الطرف عن رأيها، مقرنا رضاها بسكوتها، مستبعدا منها كل معارضة أو احتجاج. صحيح أن الزواج في المجتمع التقليدي علاقة تخص عائلتي الزوجين لا هذين وحدهما، وأن الفتى مثل الفتاة يتولى أبوه أمر زواجه ويختار له، بدلا منه، العائلة التي توفر أفضل الأنساب، غير أن للفتى هامشا من الاختيار يخفف من وطأة الجبر، ويحوّله إلى اقتراح يقبله الفتى أو يرفضه من غير أن يعتبر ذلك معارضة صريحة أو ضمنية للإرادة الأبوية، خصوصا إذا كان راشدا ومؤديا دوره باجتهاد وقادرا على تدبير أمور الحياة. فإذا لم يعجبه اقتراح أبيه الأول قدم له أبوه اقتراحات أخرى حتى يرضى أو يكون هو الذي يقدم بديلا يقبله أبوه أو يرفضه حسب ما يقتضيه النسب الأفضل والمصلحة العائلية. فإذا اقترنت الرغبتان بدأ التحضير للزواج. وليس معنى ذلك أن الفتى يعبر لأبيه مباشرة عن رغبته قابلا أو رافضا، بل إنه يفعل ذلك بواسطة رسول. ولكن الأمر يتم بصورة يلاحظ معها التواصل بين رجلين يمثل أحدهما السلطة العائلية ويخشى فقدانها فلا

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

يتعسف في استخدامها بل يشعر الطرف التابع لها بقيمته الاجتماعية كرجل يتأكد بالزواج، ويمثل الآخر الطرف التابع تبعية تنطوي على الاحترام لا على الامحاء، والذي يفسح لإرادته المجال كي تعبر عن بعض الاستقلالية وتوحي أحيانا بالتمرد المحتمل على التعسف في استخدام الحق لا على الحق ذاته، حق الأب في أن يختار لأبنائه النسب المشرف ولأبنائهم الأخوال المشرفين.

على هذا الأساس، فإن حق الاختيار لا تنتزعه السلطة الأبوية من الفتى بقدر ما تنتزعه من الفتاة، وأن هذا الانتزاع وهذا الحرمان * (LACOSTE DU JARDIN. 1985.p18).

8-2- مكانة المرأة في المجتمع المعاصر:

ومع ذلك فإن وضع المرأة الجزائرية قد عرف تطورا ملحوظا من الأسرة التقليدية إلى الأسرة المعاصرة، حيث لم تعد مجرد أداة للإنجاب والقيام بأمر البيت بل تعددت أدوارها وتغيرت في ظل الانفتاح الثقافي والسياسي الذي يشهده المجتمع الجزائري.

وبذلك أخذت المرأة الجزائرية تتحرر تدريجيا من تلك الأدوار التقليدية التي فرضتها عليها الأسرة التقليدية، لتصبح أداة فعالة لبناء المجتمع، فتعلمها واكتساحها لمجالات عدة وتقلدها لمختلف المناصب على قدم المساواة مع الرجل غير من مفهومها لذاتها ونظرتها للزواج والعلاقة الزوجية ككل.

فبالرغم من الانتصارات التي حققتها المرأة الجزائرية، وتحررها التدريجي من سيطرة الأسرة التقليدية، إلا أنها تظل في علاقتها الزوجية الطرف الأضعف والخاضع لإرادة الرجل هذا الأخير الذي رسخ المجتمع الجزائري في ذهنه - من خلال التنشئة الاجتماعية - النزعة الذكورية ذات البعد السلطوي، في التعامل مع الجنس الآخر هذا البعد الذي يتجسد بوضوح في مرحلة الرشد عند الزواج كأهم مطلب في هذه المرحلة، وذلك من خلال تلك السلوكيات في التفاعل مع المرأة، واعتبارها الطرف الأضعف في العلاقة الزوجية.

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

والمرأة الجزائرية أصبحت تنشُد المساواة مع الرجل - نتيجة موجة التحرر التي يشهدها المجتمع الجزائري - رافضة الخضوع له كطرف في العلاقة الزوجية، وأدخلت نفسها في صراع الند معه، وأضحت بذلك تتخبط في صراع ما بين إثبات ذاتها بكل ما تملك من إمكانيات، وبين عادات المجتمع الجزائري الذي يرفض بروزها كطرف مهيم في العلاقة الزوجية، وهو الأمر الذي ينبأ بسوء التوافق الزوجي.

ولو نظرت المرأة الجزائرية المعاصرة الى الزواج والعلاقة الزوجية نظرة موضوعية ذات بعد ديني إسلامي، لوجدت أنها علاقة أساسها المودة والرحمة تحت مظلة قوامة الرجل، لا علاقة صراع على من يكون الطرف الخاضع والطرف المسيطر. هذه النظرة الخاطئة التي يغرسها الفكر الغربي في أذهان النساء المتزوجات بدافع التطور والتقدم، هو ما ترك المرأة الجزائرية تعتقد بأن الرجل من أكبر مسببات تعاستها ومعاناتها. (فطيمة ونوغي، 2014، ص 50)

8-2-1- المرأة والعنف في المجتمع المعاصر:

هذا كما وضحه محمد بسام جودة في مقاله في مجلة الحوار المتمدن العنف ضد المرأة.. أسوء مظاهر الحضارة المعاصرة حيث يرجع تأثير مكانة المرأة في المجتمع العربي المعاصر بالمجتمع العربي التقليدي الذي نشأت فيه المرأة، حيث جعلها خاضعة بشكل مستمر للسيطرة الذكورية (الأب، الأخ، الزوج...)، و سلطة المجتمع (التقاليد، الأعراف...)، التي تكرر دونية المرأة، و تساهم في إذلالها، وبالرغم من حصولها على درجات عليا في الميدان العلمي و العملي، إلا أنها تظل في نظر المجتمع مجرد قاصر، عديمة الأهلية، غير قادرة على تقرير مصير حياتها، فهي خلقت فقط للزواج و إنجاب الأطفال و خدمة الأسرة لا غير، و قد تفننت سلطة

التقاليد و الأعراف في إهانتها إلى درجة أنها شرعت العنف كوسيلة لتأديب المرأة باعتبارها ضلعا أوجبا يحتاج إلى التقويم الدائم، إذ تتعرض المرأة بشكل يومي لمختلف أشكال العنف، باعتبارها كائن من نوع خاص يشكل مصدر العار و الفتنة. ورغم أن العنف ضد المرأة يعتبر من القضايا المسكوت عنها، و التي لا تظهر إلى الوجود إلا عبر بعض المنابر و الأقسام النشيطة في مجال الإعلام أو من طرف بعض الجمعيات النسائية أو المؤسسات المناهضة للعنف ضد المرأة، إلا أنها تبقى مجرد إشارات بسيطة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام و الممارسة الجادة و الهادفة. فالإعلام مثلا يعتبر من الوسائل المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في محاربة العنف الموجه ضد المرأة في العالم العربي، إلا أنه لا يهتم إلا بنشر بعض مقالات جرائم وفضائح العنف التي تتعرض لها المرأة، من أجل إشباع رغبة المستهلكين للصحف اليومية، ونادرا ما يتم الاهتمام بمثل هذه القضايا التي تحتاج للمزيد من البحث الهادف والتحليل الجاد، نظرا لحساسيتها وصعوبة تناولها. كما أن بعض الجمعيات النسائية ورغم اتخاذها قضية المرأة شعارا وهدفا أساسيا لأنشطتها، وتسليطها الضوء على مختلف أشكال العنف الذي يمارس على جسد المرأة العربية، إلا أنها سرعان ما تسيطر عليها النزعة الذاتية، وتتعرض لسيطرة الأحزاب والتبعية الإيديولوجية. (<http://www.ahewar.org>). و تتعرض المرأة العربية بشكل يومي إلى ممارسات مختلفة من العنف في العمل، في الشارع، و حتى في البيت، من الزوج، الأب، الأخ،... وتشير الدكتورة المصرية عايذة سيف إلى: « أن العنف ضد المرأة أصبح ظاهرة منتشرة في مختلف المجتمعات، و حتى معاكسات الرجال للنساء في

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

الشارع أصبحت عدوانية، بحيث تهاجم المرأة، و تتعرض للشم و الملاحظات القاسية، و السبب الرئيسي في ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بعلاقة المرأة بالرجل، التي هي علاقة فوقية من جانبه و علاقة دونية من جانبها، أي أن العنف يوضح علاقة التبعية القائمة بين المرأة و الرجل في مجتمعاتنا العربية، و النظرة الاجتماعية التي تعتبر أن هوية المرأة و حمايتها لا تتحقق إلا من خلال الرجل الذي يصبح الحامي و المعتدي في نفس الوقت». و يعتبر العنف الوسيلة الوحيدة لتهميش المرأة وجعلها غير قادرة على النهوض بمستواها الاجتماعي و العلمي، بحيث تشهد عدة مجتمعات عربية جرائم قتل الشرف التي تمارسها الأسرة على المرأة، و هي عادة قديمة متوارثة عبر التاريخ، تمارسها بعض المجتمعات كأسلوب تربوي يهدف إلى الحفاظ على سمعة الأسرة أو العائلة و مكانتها في المجتمع، و هذه العادة تطبق في حق المرأة فقط، في حين يظل الرجل خارج دائرة الاتهام، ذلك أن مفهوم الشرف لا يطبق إلا على المرأة التي يكون مصيرها الوحيد هو القتل، و السؤال المطروح: هو لماذا تتحمل المرأة بمفردها هذا النوع من العنف؟ في حين أن الرجل يبقى حرا طليقا، حتى لو كان هو الجاني الحقيقي، مما يدل بشكل قاطع على مدى التفكك الأسري الذي تعاني منه مختلف المجتمعات العربية، فانهدام الرقابة والمتابعة للأبناء يدفع لارتكاب بعض هذه الجرائم إضافة إلى عدم تثقيف الأبناء الثقافة الجنسية المطلوبة والتي تجعلهم قادرين على التمييز بين الصواب والخطأ.

(<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116617>)

فصل الثالث: العنف الزوجي في المجتمع الجزائري

نستخلص ان وضع المرأة في المجتمع مر عبر التاريخ بمراحل من التمييز، مما أدى لخضوع المرأة لقيود على حقوقها وحرّياتها. بعض هذه القيود تأسست على المعتقدات الدينية، ولكن العديد من هذه القيود ترجع إلى الثقافة كما تنبع من التقاليد أكثر من كونها قائمة على الدين. وتمثل هذه القيود عقبة نحو حقوق وحرّيات المرأة، وتنعكس بالتالي على القوانين والتشريعات المتعلقة بالعدالة الجنائية والاقتصاد والتعليم وكذا الرعاية الصحية.

نجد من أكثر شيء عانت منه هو العنف لحد هذا الوقت لكن بأشكال مختلفة، ويختلف أيضا من مجتمع لآخر حسب الثقافة المنتشرة حوله. وتعددت أيضا قراءات العلماء والمفسرين لهذه الظاهرة التي تعرف امتداد وتمس خلية رئيسية في المجتمع وهي الاسرة وداخل هذه الأخيرة يؤثر على عمودها الا وهي الزوجة.

خلاصة الفصل:

نخلص من كل ما سبق أن العنف استجابة مكتسبة من البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ففي المجتمعات التي تسود فيها النزعة الأبوية، وتنعدم فيها الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر، يتراجع التواصل والتفاهم والحوار امام العنف، ليدخل المجتمع في دوامة من الحروب والتسلط والارهاب، الذي لا يعاني منه النساء والاطفال والشيوخ والعجزة فحسب، بل وجميع افراد المجتمع.

نجد العنف ضد المرأة يعبر عن عدم التوازن بين الجنسين واختلال في ميزان القوى بين الرجل والمرأة، أي انه تعبير عن التسلط والاضطهاد والقهر الذي يمارسه الرجل ضد المرأة بهدف قهر إرادتها وتطويعها واذلالها. وهذا يعني انتهاكا لحقوق المرأة كإنسان. كالحرمات من التعليم والعمل، والاكراه على الزواج او أي عنف يطالها وبأية وسيلة كانت طالما يقع عليها الأذى لكونها امرأة، وخصوصا إذا كان غير مباشر او مخفي، وهو في اغلب الاحيان اشد قسوة وإيلاما، كإفشاء السر او تشويه السمعة وغيرها من اساليب العنف الاجتماعي المسكوت عنه.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي

تعميم:

- 1- تعريف سوء التوافق الزوجي.
- 2- المقاربات النظرية المفسرة للزواج غير متوافق.
- 3- عوامل سوء التوافق الزوجي.
- 1-3 نظرية التحليل النفسي.
- 2-3- نظرية التبادل.
- 4- الارشاد والعلاج الزوجي.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

فسوء التوافق الزوجي يعد من بين مجالات سوء التوافق النفسي، والذي يبرز من خلال السلوكيات الغير المتوافقة لكلا الزوجين أو أحدهما في تفاعله مع الزوج الآخر والتي تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الزواج الاجتماعية والنفسية والدينية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على التوافق الزوجي ومنه التطرق إلى سوء التوافق الزوجي والنظريات المفسرة له وتحديد عوامل سوء التوافق الزوجي، وأخيرا الوقاية من سوء التوافق الزوجي.

1- تعريف سوء التوافق الزوجي:

قبل التطرق لسوء التوافق الزوجي كان لزاما علينا التعرف على التوافق الزوجي:

وتعرف "سناء الخولي" (1983) التوافق الزوجي بأنه " التحرر النسبي من الصراع والاتفاق النسبي بين الزوج والزوجة على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة وكذلك المشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف".

أيضا يعرف بأنه القدرة على الوفاء بمتطلبات الزواج خاصة فيما يتعلق ب:

1- مشاركة الخبرات والاهتمامات والقيم.

2- احترام فردية الشريك وحاجاته وأهدافه ومزاجه.

3- المحافظة على خطوط مفتوحة للاتصال والتعبير عن المشاعر.

4- توضيح الأدوار والمسؤوليات.

5- التعاون في اتخاذ القرار وحل المشكلات وتربية الأطفال.

6- الحصول على إشباع جنسي متبادل.

ويعتبر التوافق الزوجي أحد متطلبات الزواج الموفق أو الناجح، ويتضمن استقرار مشاعر الايجابية السارة

بين الزوجين. (نادية أبو سكينه، منال خضر 2011 ص154)

ويعتبر " كمال مرسي" (1995) أن الزوجان المتوافقين زوجيا إذا كانت سلوكيات كل منهما مقبولة من

الآخر، وقام بواجباته نحوه، واشبع له حاجاته، وعمل ما يربطه به، وامتنع عن عمل ما يؤذيه، أو يفسد

علاقته به أو بأسرتيهما في حين يعتبر الزوجان غير متوافقين أو سيء التوافق معا، إذا كانت سلوكيات

كل منهما تؤذي الآخر أو تحرمه من إشباع حاجاته، أو لا تساعداهما على تحقيق أهدافهما من الزواج،

أو تفسد علاقتهما الزوجية.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

تعد مسألة الصعوبة في التوافق الزوجي تعتبر نسبية، تختلف من زوج لآخر بحسب نظرة كل منهما للأزمة، وتفسيره له، وفهمه لقدراته، وعلاقته بالزوج الآخر وأهدافه من الزواج.

فالزوج الذي يتمتع بالنضج الانفعالي لا يحبط بسرعة أمام أزمات الزواج، بل تراه يسعى جاهداً إلى التغلب عليها وتجاوزها مما يحقق توافقه الزوجي، أما الزوج غير الناضج نجده يسلك سلوكيات غير مناسبة لمواجهة الأزمة، ولا يتحمل الإحباط ويتهرب من مواجهة الصعوبات والعوائق ويلجأ إلى الحيل النفسية الدفاعية مما يجعل حياته الزوجية غير مستقرة يكثر فيها الخلافات والشجار. (كمال مرسي 1995، ص 195) ويتم الحكم على التوافق أو سوء التوافق الزوجي من خلال ثلاثة زوايا:

*زاوية الزوج: ويقصد به ما يقوم به من سلوكيات في تفاعله مع الزوجة وما يتحقق له من أهداف وما يتعرض له من صعوبات وخلافات وما يشبع له من حاجات.

*زاوية الزوجة: ويقصد بها ما تقوم به من سلوكيات في تفاعلها مع زوجها، وما يتحقق لها من أهداف وما تتعرض له من صعوبات وخلافات وما يشبع لها من حاجات.

* زاوية الزواج: ويقصد به ما يتحقق من أهدافه للزوجين والأسرة، في ضوء قيم المجتمع ومعاييره الدينية والقانونية. (ونوغي فطيمة: 2014ص66)

وترى "سناء خولي" (1998) انه إذا لم يتفق الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة، وإذا لم يشارك كلاهما الآخر في أعمال ونشاطات مشتركة ويتبادلا العواطف فهما زوجان يعانيان من سوء التوافق الزوجي. (سناء الخولي، 1988، ص 75)

نستخلص أن سوء التوافق الزوجي هو فشل الزوجين في تحقيق أهداف الزواج النفسية والاجتماعية والدينية، او عدم فهم كلا الزوجين لاهداف الزواج وأيضا ضعف قدرة الزوجين على حل مشكلاتهما

ومواجهتها. وبمعنى آخر قيام العلاقة الزوجية بصورة شرعية الا أنه يكسوها التصدع وفقدان الطمأنينة والسكينة التي بني على أساسها الزواج.

2- المقاربات النظرية المفسرة للزواج غير متوافق:

بالرغم من عدم توافق الزوجين وظهور الخلافات الزوجية الهدامة، وتصدع العلاقة الزوجية إلا أن الرابطة الزوجية تظل قائمة أي لا يحدث الطلاق، حيث يجد الكثير من الأزواج أنفسهم مستمرين في الزواج بالرغم من التعاسة التي يعيشونها.

يوجد نظريتان حاولتا الإجابة على هذا السؤال وتفسير استمرارية الزواج غير المتوافق وهما نظرية التحليل النفسي ونظرية التبادل.

2-1 نظرية التحليل النفسي:

يستخدم مصطلح " التوازن " في النظرية السيكودينامية للإشارة إلى استمرارية التوازن في النظام النفسي الداخلي، بينما يستخدمه المنظرون في مجال الأسرة كمصطلح يوضح استمرارية التوازن داخل الأسرة والتي تحافظ على توازن محدد قائم، وحينما يهدد كيان التوازن الأسري تقوم الأسرة في العادة بمحاولات منظمة لإعادة هذا التوازن، وعادة ما يشارك كل أفراد الأسرة في هذه العملية.

وتتضمن العلاقة الزوجية نوعا من التوازن، حيث تلعب نوع العلاقة بين الزوجين دورا مركبا في زيادة أو نقصان المشاكل والخلافات لدى كل منهما.

وقد يظهر هذا التوازن بين الزوجين في تقسيم السلطة واتخاذ القرارات، وأحيانا ما يتم تقسيم السلطة بشكل لا يرضي الزوجين ولا يصلان إلى أي طريقة مرضية للتوازن.

ومن الممكن أن يظهر هذا التوازن في جوانب أخرى، فنجد أحد الزوجين يمثل أنا أعلى للطرف الآخر أو يمثل صورة ذات منخفضة أو يكون كأنا مثالي له، وغير ذلك من العلاقات منها ما يلي:

2-1-1 شريك الحياة الذي يمثل صورة ذات منخفضة القيمة:

أثناء عملية النمو لا يكون كثير من الأفراد صورة ذات متزنة وإيجابية، فقد يكون الفرد صورة سلبية عن نفسه ويشعر بضيق من دفاعاته غير التوافقية، ويكون من الأسهل إسقاط غير المقبول في الذات على شخص آخر، وأثناء العلاقة الزوجية يمكن أن يكون << الشخص الآخر >> المناسب هو الزوج /الزوجة. وعندما يسقط الزوج كل ما يكرهه في نفسه على زوجته يحصل على قدر كبير من الحماية والإشباع، ويشعر أن عدم سعادته ترجع لشيء خارجي بدلا من شيء داخلي، وبدلا من الإحساس بتقدير ذات منخفض يشعر بقوة وسلطة في احتقاره لزوجته، ويمكنه تجنب مواجهة مشكلاته العصابية بأن يطلق على زوجته أنها غبية ومملة وغير مثيرة جنسيا.

2-1-2 شريك الحياة كأنا مثالي:

حيث يميل كثير من الأفراد عند اختيارهم لشريك حياتهم، إلى إسقاط نرجسيتهم المفقودة على شريك الحياة المنتظر، فيسقطون كل القوة التي يريدون امتلاكها عليه، ويرون أن شريك حياتهم قادرا على تحقيق تخيلاته. إلا أن أحداث الحياة الواقعية تؤثر على أمنيات الفرد الغير واقعية، وكثيرا ما تفشل محاولات جعل الشريك أنا مثاليا لأسباب كثيرة. (داليا مؤمن، 2004، ص ص 72 . 73)

2-1-3 شريك الحياة العاجز:

عندما يكون الزوج عاجزا بدرجة شديدة، ويشعر أنه طفل ضعيف يريد إشباعا فوريا من والد ذي قوة مطلقة، وإذا كانت الزوجة لا تريحه فورا من كل ألم، سيثور ويستاء من عدم قدرتها على القيام بدور الأم الكاملة، فزوجته التي لديها في العادة نقص في الثقة بالنفس وتقدير ذات منخفض عادة ما تستجيب لغضب زوجها بالاكنتاب واليأس. (داليا مؤمن، 2004، ص 74) ويمكن القول بان التوازن الذي يحاول الزوجان إقامته أثناء العلاقة الزوجية في الحالات السابقة توجد احتمالية كبيرة لتبادل الأدوار بينهما.

2-2 نظرية التبادل:

تقوم نظرية التبادل على مدى تبادل المكافآت والإثابات بين الزوجين باعتبارها المعززات للعلاقة الزوجية، حيث يرتبط التوافق الزوجي بزيادة ما يحققه الزواج من إثابة وتعزيز لكل من الزوجين، وفي حالة ما انطوى الزواج على كثير من عوامل الخسارة فان العلاقة الزوجية قد تضطرب ويسودها سوء التوافق.

وبذلك فإن أصحاب نظرية التبادل قد حللوا طبيعة العلاقة الزوجية والاتزان الزوجي بمصطلحات المكاسب والخسائر في استمرار العلاقة الزوجية، وما يسببه من صعوبة في التغيير وهو ما يؤدي بدوره للانجذاب للبدائل.

إن قرار فك الرابطة الزوجية يتأثر بالعديد من الاعتبارات الاقتصادية والمعتقدات الدينية والقوانين المنظمة لفك الرابطة الزوجية وكذا الأصدقاء وأفراد العائلة والخوف من المجهول.

وبالتالي نجد العديد من العوامل المسببة لاستمرار الزواج لدى نظرية التبادل رغم الشكوى المستمرة لاضطراب العلاقة الزوجية ومن بين هذه العوامل نذكر:

2-2-1 عامل دورة حياة الأسرة:

على مر دورة الحياة تتغير العلاقات والأدوار الزوجية، ومع تقدم العمر تقل الجاذبية الجسمية للإنسان وتقل إمكانياته الكامنة، مما يقلل من فرصة وجود بديل لهذه العلاقة الزوجية، ومن ناحية أخرى كلما زاد طول الفترة التي يقضيها الزوجان معا تراكمت الخبرة المشتركة بينهما، وقد تعتبر هذه الخبرة والألفة - على المدى الطويل - حاجزا يعوق الطلاق حتى إذا كانت هذه الخبرات سلبية.

2-2-2 عامل وجود الأطفال:

يلعب عامل وجود الأطفال بعدا هاما لاستمرار الزواج، تبعا لعدد عمرهم وجنسهم فالزوجان غير المتوافقان الممارسان لدور الأبوة والأمومة للأطفال، يجدون أنفسهم مستمرين في زواج غير متوافق ومحتفظين بالرابطة الزوجية المضطربة في سبيل عدم خسارة أدوارهما - كآب وأم - وما تمثله هذه الأدوار من روابط عاطفية قوية اتجاه الأطفال. (داليا مؤمن، 2004، ص 76)

2-2-3 العامل الاقتصادي الاجتماعي:

يلعب العامل الاقتصادي دورا لا يستهان به في استمرار العلاقة الزوجية حتى وان كانت الروابط العاطفية بين الزوجين ضعيفة. فبالنسبة للزوجة ذات الدخل المنخفض أو غير العاملة وتعليمها اقل من المتوسط نجد أن لديها بدائل أقل للعلاقة الزوجية وذلك لسببين:

الأول: أن وسائل الدعم الاقتصادي محدودة.

الثاني: أن الحالة الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة تقلل الأمل في الزواج مرة أخرى. (داليا مؤمن، 2004، ص 77)

2-2-4 عامل القدرة على الضبط:

وان كان للعامل الاقتصادي الاجتماعي دورا بارزا لاستمرار العلاقة الزوجية المضطربة، فإن لعامل القدرة على الضبط دورا لا يمكن إغفاله في تفسير استمرار الزواج غير المتوافق. حيث نجد لدى بعض الأفراد قدرة أكبر على التحكم في السلوك وضبطه، أما الذين لديهم نقص في الإحساس بالضبط فيشعرون أنهم دخلوا مصيدة علاقة غير سعيدة، ولكنهم لا يستطيعون فعل أي شيء فيما يتعلق بذلك، فلا

يستطيعون أخذ خطوات جادة نحو إنهاء العلاقة الزوجية والتعامل مع النتائج المترتبة عليها. وبالمقابل فالأفراد الذين لديهم قدرة على الضبط يميلون أكثر من غيرهم لإنهاء العلاقة الزوجية المضطربة. (داليا مؤمن، 2004، ص، 78)

نجد ان نظرية التبادل حاولت وضع تفسير لظاهرة استمرار الزواج غير متوافق بوجود عوامل تجعله يستمر بالرغم من الشكوة المستمرة من لزوجين لاضطراب العلاقة منها (عامل الأولاد، القدرة على الضبط، عامل الاقتصادي والاجتماعي، وعامل دورة الحياة) اما النظرية التحليلية أعطت أسباب لسوء التوافق الزوجي هي سمات يتصف بها الشريك تكون سبب في اضطراب العلاقة بينهم و مع جهل الطرف الاخر بالحالى التي يمر بها شريكه، الذي يعتبر اضطراب قائم بذاته له التأثير الكافي لانهاء العلاقة اذا عجز الطرف الاخر في تحمل و تقبل الشريك بهذه المواصفات (الشريك الحياة الذي يمثل صورة منخفضة للقيمة، شريك الحياة كأنا مثالي، شريك الحياة العاجز).

3- عوامل سوء التوافق الزوجي:

قد تتعرض مؤسسة الزواج عند إنشائها وخلال مراحلها اللاحقة لمشكلات عدة، ولكن طبيعة العلاقة بين الزوجين {علاقة متينة، أو ضعيفة} هي التي تحدد كيفية مواجهة هذه المشكلات وتجاوزها وحمل مشروع الزواج إلى بر الأمان.

وفي دراسة عربية على عينة مكونة من 60 من المتزوجين المتوافقين وغير المتوافقين والمطلقين أعدادهم 38-10-12 على التوالي تزوجوا وطلقوا خلال الأربع سنوات الأولى من الزواج، تبين أن مشكلات التواصل تمثل 33% من جملة المشكلات الزوجية ومنها عدم التفاهم وانقطاع الحوار وعدم احترام آراء الطرف الآخر، وعدم التعبير عن مشاعر الحب ، ويليها عدم القدرة على حل الخلافات

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

15% وخلافات حول تربية الأطفال وعدم التعاون، وعدم تحمل المسؤولية 15%، ثم مشكلات تدخل الأهل أو عدم احترام اهل الطرف الآخر 10%، ثم مشكلات مالية 8.5% تتمثل في بخل الزوج، ومشكلات أخرى متنوعة تتمثل في الخيانة والعناد والمشكلات الجنسية ونقص الاهتمامات المشتركة .

وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات الأجنبية التي ترى أن وجود علاقة وثيقة كالزواج لا بد أن تتضمن درجة من الصراع، ومن أكثر الخلافات شيوعا مشكلات في التواصل والتنافر الجنسي وفقدان الأهداف المشتركة. (داليا مؤمن، 2004، ص ص 60، 61) بالتالي توجد عوامل عديدة قد تؤدي إلى سوء التوافق الزوجي وتهدد العلاقة الزوجية.

وقسمت ونوغي فطيمة (2014) هذه العوامل إلى عوامل سابقة لمرحلة الزواج وعوامل لاحقة لمرحلة الزواج.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.



الشكل رقم 01 يوضح مخطط:
لعوامل سوء التوافق الزوجي

3-1 العوامل السابقة لمرحلة الزواج: (ونوغي فطيمة:2014، ص54)

وهي العوامل التي تسبق دخول الزواج مرحلته الفعلية والتي تساهم في خلق سوء التوافق الزوجي واضطراب العلاقة الزوجية. وسوف نتطرق لهذه العوامل الواحدة تلو الأخرى كما يلي:

3-1-1-3 خبرات الطفولة:

تؤثر خبرات الطفولة لكل من الزوجين على توافقهما الزوجي سلبيًا وإيجابيًا ، فالجو النفسي للأسرة الذي عاش فيه كل من الشريكين قبل الزواج يعتبر من العوامل المؤثرة في سوء التوافق الزوجي كما أن الطريقة التي عومل بها كلاهما في طفولته من والديه ، ومدى تعرضه للثواب والعقاب ، والمعايير الاجتماعية التي أخضع لسلوكه لها ، ومدى إشباع أو إحباط حاجاته الأساسية الأولية أو الحاجة للتنقل والانتماء ، والحاجة للأمان النفسي وأيضًا علاقة الوالدين ببعضهما وعلاقتهما بالآخرين ، تعتبر ضرورية لمعرفة توافق الزوجين أو عدم توافقهما. ترى مدرسة التحليل النفسي أن مشكلات الزوجية ظهرت نتيجة للاحتباطات البيئية في السنوات الخمس الأولى من حياة الفرد. فحينما ينشأ الطفل بين أبويه ويشاهد ويستشعر العلاقة التي تربطهما ببعض ومدى التفاهم أو التباعد بينهما، ورد فعل كل طرف، وعلاقة كل منهما بأسرته الخاصة ودور هذه الأسر في تنمية علاقات جديدة، أو هدم العلاقات الموجودة، وينعكس كل هذا على المفاهيم التي يكونها الطفل - شعورياً أو لا شعورياً - عن الزواج والأسرة وقد لا يفصح عنها الطفل. ولكنها تظهر في ردود أفعاله في المواقف الحياتية المختلفة، وتتضح عند اختياره لشريك حياته وعند قيام أسرته الفعلية. فالأفراد الذين قضوا طفولة سعيدة في ظل أبوين يتسمان بعلاقة زوجية متينة وخالية بعض الشيء عن المشاكل التي تترك خطاها في ذهنية الطفل، نراهم قد اجتازوا مرحلة المراهقة والرشد واختيار الشريك بوضوح وثبات، وذلك لأن معالم الرؤيا الأسرة والعلاقة الزوجية واضحة وسليمة.

والبعض قد تتقله التجربة التي مر بها في طفولته داخل أسرته من مشاهد لاضطراب العلاقة بين الأبوين، والشجارات المستمرة التي تؤثر سلباً على نفسية الطفل، ونراه يحاول أن يتجنب تكرار التجربة التي قد

اجتازها وما صاحبها من آلام نفسية، محاولا التأسيس لحياة زوجية ناجحة. في المقابل نجد بعض الأفراد وكأنهم يريدون الانتقام من الآخرين والذين تشاء لهم الظروف الاقتران بهم.

3-1-2 الخلفية الأسرية:

يرى محمد شحاتة ربيع (2005) بأن " سوء التوافق الزوجي ميراث اجتماعي يتواجد مع الأسر جيلا بعد جيل، وذلك أن الفرد يتوافق في الزواج أكثر إذا كان والداه قد عاشا حياة زوجية موفقة، لأن علاقات الحب والدفء العاطفي التي عاشها أثناء طفولته ومراهقته يميل إلى تكرارها والإستمسك بها مع شريكه في الحياة الزوجية. ومن هنا نلمس الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة من خلال الزوجين في ترسيخ قيم الزواج الناجح في ذهن الطفل، وهو ما أشرنا إليه في عنصر خبرات الطفولة كعامل مهم من عوامل سوء التوافق الزوجي.

3-1-3 التكوين النفسي المضطرب لشخصية الزوج أو الزوجة: (احمد عبد اللطيف أبو سعد، سامي محسن الختاتنة، 2011، ص 154.155). إن بعض الأزواج أو الزوجات بسبب تكوينهم النفسي المضطرب والذي هو نتيجة ما مروا به من خبرات في طفولتهم ومراهقتهم، يؤثر سلبا على العلاقة الزوجية عند زواجهم، وسوف نذكر بعضا من اضطرابات الزوجة أو الزوج على سبيل المثال لا الحصر.

*** الزوجة المسترجلة:** إن هذا النوع من الزوجات يكون مشبعا بالرغبة في الجنس الآخر، فالزوجة من هذا النوع تحب أن يكون لها مركز الصدارة في الأسرة، وهي غير قادرة على إيجاد علاقات عاطفية مع زوجها، لأن الرجال جميعا بمن فيهم زوجها، يمثلون بالنسبة لها شخصية الأب غير المرغوب فيه، ذلك أن هذا النوع من الزوجات كن في الغالب بنات لآباء غير مكترئين بأطفالهم أو منازلهم أو بأسرهم، أو آباء من النوع المدمن على الخمر أو المقامر، ومن ثم أصبحت فكرة هؤلاء البنات على أبائهن فكرة لا يشوبها الاحترام والتقدير، وبالتدرج أخذت الفكرة تعم الرجال جميعا حتى شملت الأزواج، وهذا بدوره يفسر اتجاهات الزوجة العدوانية نحو زوجها، ومحاولتها السيطرة عليه والتقليل من شأنه وإخضاعه

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

لإرادتها ، وهو الأمر الذي لا يقبله الزوج فيجد نفسه في صراعات وخلافات مع الزوجة .ومن هنا فإن الزوجة المسترجلة بما فيها من صفات غير مألوفة بين النساء العاديات تصبح مصدر قلق للزوج، وهو ما يؤدي إلى سوء التوافق الزوجي

* الزوجة الهستيرية: وهي نوع من الزوجات العصبيات، ان الزوجة الهستيرية تكون دائمة الشكوى من سوء صحتها، ودائمة التردد على الأطباء تبحث عن علاج لآلامها الكثيرة الوهمية ، ودائمة الإلحاح في جذب أنظار الآخرين بشتى الطرق ، إما من خلال الحديث العالي أو اللبس المكشوف الخليع أو المشي المبتدل، ودائمة التعرض لنوبات مفاجئة من الضعف والإغماء أو حتى ما يشابه نوبات الصرع ، هذه الآلام الجسمية الموهومة تلفت نظر الزوج وتستدر عطفه كأسلوب تعويض لا شعوري عن الحرمان من الحب الطفيلي، كما تحقق هذه الأعراض الجسمية الهروب من المسؤوليات المنزلية، وفي بعض الحالات الأخرى تلجا الزوجة إلى هذا الأسلوب المرضي لتنتقم بطريقة لا شعورية من زوجها الذي يهملها .

والزوجة الهستيرية شأنها شأن الزوجة المسترجلة تعتبر مصدر من مصادر القلق والاضطراب في الحياة الزوجية لدرجة تصبح فيها هذه الحياة جحيما لا يطاق، وتظهر آثار ذلك في تبرم الزوج وهروبه من المنزل، أو دخول الزوج في خلافات مع الزوجة لانهاية لها وبذلك تتوتر العلاقة الزوجية ويسودها سوء التوافق.

*الزوج الطفل: إن سلوك الزوج من هذا النوع يشبه سلوك الأطفال فهو دائم الارتباط بأمه وأسرته ودائم الاعتماد عليهم في القيام بحاجاته، وذلك من خلال تنشأته الأسرية منذ الطفولة. وعند زواجه في مرحلة الرشد فإنه يتطلب من زوجته أن تكون له وحده كما كانت أمه، أي انه يتطلب أن يعتمد عليها اعتمادا كليا في قضاء حاجاته، غير أن طبيعة الزوجة تختلف عن طبيعة الأم، فالزواج تفاعل مشترك بين الزوجين، وتحمل المسؤولية معا ولذلك فان الزوجة العادية قد ترفض سلوكيات زوجها وسلبيته، مما يؤدي

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

إلى اضطراب العلاقة الزوجية وهو ما ينبئ حتما بسوء التوافق الزوجي. إلى جانب ذلك هناك الزوج أو الزوجة الوسواسية أو الفصامية وغيرها من الشخصيات المرضية التي يصعب التعايش معها وتكون عاملا رئيسيا في سوء التوافق الزوجي. وبذلك نلاحظ أن إصابة أحد الزوجين بمرض نفسي معين يؤثر سلبا على العلاقة الزوجية، وان تعددت هذه الأمراض النفسية ما بين الهستيريا والوسواس القهري والاكتئاب وغيرها إلا أنها تنبئ بفشل الزواج وعدم استمراره.

وبالرغم من وجود احتمالية استمرار الزواج في حالة العلاج النفسي للزوج أو الزوجة إلا أن ذلك وللأسف قليل الحدوث، كون المجتمع الجزائري وعاداته وتقاليده وخصائصه تلعب دور رئيسي في توجيه العلاقة الزوجية واستمرارها. حيث لا يزال المجتمع الجزائري لا يفرق ما بين المرض النفسي (حتى بأشكاله البسطة جدا) والمرض العقلي ويخلط بينهما اشد الخلط، ويبالغ في نظره التشاؤمية له وصعوبة الشفاء او استحالتة.

ومن تناقضات المجتمع الجزائري أنه يفرض على الزوجة الصبر مع زوجها والعناية به في حالة مرضه النفسي أو العقلي، أما إذا كانت الزوجة هي المصابة فما على الزوج إلا أن يطلقها ويفك الرابطة الزوجية تماما، لاعتقاده الراسخ بعدم أهليتها لتكون زوجة له. (ونوغي فطيمة: 2014، ص 59)

3-1-1 العوامل الشخصية: تتأثر العلاقة الزوجية بشخصية كل من الزوج والزوجة سواء في تدعيم التوافق الزوجي أو في خلق سوء التوافق الزوجي الذي يهدد العلاقة الزوجية، كما تتأثر بدرجة اختلافهما الانفعالي أمام المواقف والأحداث التي تمر عليهما، وبدرجة الإحساس بالقلق وعند القابلية للتكيف مع المتطلبات الجديدة للحياة الزوجية. ونجد أن عدم النضج الانفعالي مثلا يرتبط ارتباطا وثيقا بسوء التوافق الزوجي، ويتكون عدم النضج الانفعالي من مكونات مستقلة أهمها عدم القدرة على التعامل مع ضغوط الحياة، وعدم القدرة على التعامل مع الغضب، ونقص ضبط الذات، وانعدام المسؤولية، والتمركز حول الذات. (داليا مؤمن، 2004، ص 67)

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

ويمكن القول إن الخصائص الايجابية للشخصية تيسر تكوين وتطوير واستمرار علاقات شخصية واسعة والعكس صحيح، فقد توصل الباحثون إلى وجود خمسة أبعاد في الشخصية تتنبأ بالتوافق الزوجي من عدمه وهذه الأبعاد هي:

* السيطرة والانبساط في المقابل الخضوع والانطواء.

* القبول الدفء والثقة في المقابل البرود والشك.

* الضمير الحي، الثبات والتنظيم الجيد في مقابل أن الفرد لا يعتمد عليه وأنه غير منظم.

* الاتزان الانفعالي - الأمن والهدوء في مقابل العصبية وتقلب المزاج.

* الذكاء أو الانفتاح - وجود رؤية وفضول في مقابل عدم التأكد واللامبالاة.

وبفحص دور كل من هذه الأبعاد في جلب الغضب والضيق لدى عينة من المتزوجين حديثاً تبين أن الأبعاد الخمسة تؤثر في استدعاء الإحباط لدى الزوجين من خلال الضغط على الآخر - مثل معاملة الزوج على انه غبي أو ناقص - والتملك - المطالبة بوقت واهتمام كبير جدا - والإساءة - صفع الطرف الآخر - وعدم الإخلاص - إقامة علاقات جنسية خارج الزواج - والمزاج الاكتئابي - كثرة البكاء - والإفراط في شرب الخمر وعدم إظهار العواطف أو التصرف بخشونة والتمركز حول الذات. (داليا مؤمن، نقلا عن buss، 2004، ص 67)

3-1-5 سوء اختيار القرين: ويتمثل سوء اختيار القرين في التسرع، أو الوقوف تحت تأثير العاطفة أو

على أساس الجاذبية الجنسية أو الجمالية. إلى جانب سوء اختيار القرين فان " لظفي عبد العزيز الشرييني"

يرى بان من العوامل الرئيسية لسوء التوافق الزوجي هي التوقعات التي يحملها الشباب والفتيات والصورة

التي يرسمها كل منهم في ذهنه لما ستكون عليه الحياة الزوجية غير الواقعية أو تتسم بالمبالغة والخيال،

وهنا تكون الصدمة حين تحدث المواجهة مع المسؤوليات والأعباء بدلا من الأحلام الوردية. (www.almostshar.com)

3-2 العوامل اللاحقة لمرحلة الزواج:

وهي العوامل التي تبرز بعد قيام العلاقة الزوجية والدخول فيها، وان تعددت هذه العوامل إلا انه

يكفي توفر عامل أو أكثر لينبئ بسوء التوافق الزوجي، ومن بين هذه العوامل نذكر:

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

3-2-1 السن عند الزواج: يرى العديد من الباحثين أن سوء التوافق الزوجي قد يرتبط بعامل السن عند

الزواج وذلك من خلال الزواج المبكر أو المتأخر.

الزواج المبكر: حيث أن إقدام بعض الأفراد على الزواج المبكر في سن لا توصلهم لتحمل مسؤوليات

الزواج وبناء أسرة لأنهم ليسوا بالنضج الكافي للقيام بالدور الزوجي، وتشير " داليا مؤمن" (2004) أنه

في الزواج المبكر توجد إمكانية الزواج للمرة الثانية لأن الفرصة تكون أعلى من هم تحت سن 25 سنة.

الزواج المتأخر: في الزواج المتأخر تختلف توقعات الأدوار بين الزوجين لأول مرة في سن متقدمة، وهذه

التوقعات أقل استعدادا للتغيير، ومن ثم يزيد احتمال عدم الاتزان الزوجي، وهو مصطلح يشير إلى الزواج

الذي تكرر فيه حدوث الطلاق. أما بالنسبة لفرصة الزواج للمرة الثانية تكون أقل بين أفراد هذه الفئة، ومن

ناحية أخرى فإن من يتزوج في سن متأخرة يكون قد اعتاد على حياة العزوبية، وعدم تحمل المسؤولية

ويكون قد كون علاقات قوية بوالديه يهددها هذا الزواج، وبذلك يكون أقل إدراكا لخصوصية العلاقة

الزوجية. (داليا مؤمن، 2004، ص ص 63، 62)

3-2-2 فارق السن بين الزوجين:

يرى عبد الرحمان الوافي (1996) أن التباعد الكبير في السن قد يشكل عائقا في توافق الزوجين، نظرا

لاختلاف التجربة في الحياة، والتكوين ومستوى النضج وفي درجة تحمل مسؤولية بناء الأسرة.

كما أن الفرق الكبير في السن بين الزوجين يؤثر سلبا على العلاقة الجنسية بينهما، حيث يكون أحدهما

في الشيخوخة والآخر مازال في مرحلة الرشد أو الشباب، وهو ما يؤدي إلى سوء التوافق الجنسي، وهو ما

يمتد إلى اضطراب العلاقة الزوجية بأكملها.

وهناك عدة دراسات حاولت التعرف على تأثير فارق السن بين الزوجين على توافقهما الزوجي ومن

بينها دراسة (هالة فرجاني 1990) والتي هدفت الى التعرف على مدى تأثير فارق السن بين الزوجين على

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

توافقهما الزوجي، ولقد تكونت عينة الدراسة من 40 زوجا و 40 زوجة من الأزواج المرتبطين معا، واستخدمت الباحثة الأدوات التالية:

* مقابلة مقننة تتضمن أربع أبعاد من إعداد الباحثة.

* اختبار إسقاطي مع أربع صور من إعداد الباحثة.

ولقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن عامل فارق السن بين الزوجين سببا قويا في سوء التوافق بينهما، وخاصة كلما تقدم السن بالأزواج، وكلما كان فارق السن بين الزوجين كبيرا كان سوء التوافق أعمق.

(سهير حسين سليم جودة، 2009، ص 85)

3-2-3 الاختلاف البيئي والاجتماعي والديني للزوجين:

مما لا شك فيه أن كلا من الزوجين ينتمي إلى أسرة معينة، وكل أسرة تختلف عن الأخرى بقدر من الاختلافات، مهما كانت ظروف كل منهما ومهما تقاربت مستوياتها وتدرجها الثقافي والاجتماعي، حيث تعد الاختلافات الأسرية بين الزوجين من أهم أسباب حدوث عدم التوافق الزوجي بين الأزواج، وتمثل الاختلافات الثقافية بين الأزواج أحد أهم هذه الاختلافات عندما تتباين التقاليد والعادات والقيم لدى أسرة أحدهما عن الآخر. (وليد محمد الشمري، 2009، ص 40)

الى جانب ذلك فان اختلاف الطبقة والمجتمع للزوجين يؤثر على توافقهما، فقيم البيئة الحضرية تختلف عن البيئة الريفية، إذ أنه في البيئة الحضرية يستطيع الفتى أن يلتقي بالفتاة سواء في ميدان العمل أو غيره، ويتعرف عليها ويخرج معها في فترة الخطوبة، مما يتيح لكل طرف التعرف على اهتمامات الآخر وميولاه ته ومحاولة رسم مستقبل الزواج ووضع أهدافه، أما في البيئة الريفية حيث يخطب الأهل زوجة المستقبل بناء على تقاليدهم وعاداتهم ولا يتاح للزوج فرصة التعرف على الزوجة. (سناء الخولي 1983، ص 84)

أما فيما يخص العامل الديني فلقد أشارت دراسات إلى ارتباط التدين بالصحة النفسية للزوجين والتي بدورها تيسر تحقيق التوافق الزوجي حيث ترى "لو" (1995) أن التدين يعد سياقاً ملائماً لحل الصراعات الأسرية بصفة عامة والزوجية بصفة خاصة. (الطاهر محمود، 2004، ص 578)

3-2-4 سوء التوافق الجنسي:

ويقصد بالتوافق الجنسي استمتاع كلا الزوجين بإشباع حاجاته إلى الجنس مع الطرف الآخر، بعد اتفاهما على أهداف ذلك الإشباع وإجراءاته، وشعورها بالمودة والحب والرضا عن تلك العلاقة، كونه يمثل متعة نفسية طويلة الأمد وليس مجرد لذة جسدية عابرة تنتهي بانتهاء العلاقة الجنسية، ومن أهدافه الصحية السكن النفسي لكلا الزوجين وإشباع حاجتي الأمومة والأبوة. (كمال مرسي، 1995، ص 118)

ويشير "سعيد محمد عثمان" (2009) أن التوافق الجنسي يعد الدعامة الأكثر أهمية لتأمين الزواج.

ويرى علماء النفس والجنس أن المصدر العضوي للدافع الجنسي يرتبط بوجود مادة كيميائية خاصة بالدم، وتعرف هذه المادة بالهرمونات، ويقوم بإفراز الهرمونات نوع خاص من الغدد الصماء يسمى بالغدد التناسلية وتعرف هذه بالهرمونات الجنسية، والتي تنقسم بدورها إلى نوعين هرمون الأنوثة وهرمون الذكورة، فهرمون الأنوثة أو << الأستروجين >> تقوم بإفرازه الغدة التناسلية الأنثوية ومقرها المبيضين، وهرمون الذكورة أو << الأندروجين >> تقوم بإفرازه الغدة التناسلية المتكورة وتوجد بالخصيتين، وعندما تصل نسبة "الأستروجين" بالدم إلى حد معين أو تزيد عنه تشعر الأنثى بنوع من التوتر وعدم الارتياح، وذلك عندما تصل نسبة "الأندروجين" إلى حد معين أو

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

تزيد عن هذا الحد يشعر الذكر بعدم الارتياح، وفي هذه الحالة يحتاج الكائن الحي من كلا النوعين إلى إشباع جنسي ليتخلص من هذا التوتر. (مصطفى غالب، 1986، ص ص 10، 11) والعلاقة الجنسية الناجحة والمثالية بين الزوجين هي القادرة على خفض التوتر وهو ما يعبر عنه بالتوافق الجنسي، والذي يلعب دورا جوهريا في تحقيق التوافق الزوجي.

وفي هذا الصدد يرى " ثيدورايك" (ثيودورايك: 2005، 235) في مؤلفه "سيكولوجيا العلاقة الجنسية" أن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ليست علاقة جنسية محضة بل هي تعبير عن الحنان وعن الشراكة الحميمة بين الزوجين. أما عدم التوافق الجنسي بين الزوجين فيقصد به عدم إستمتاع كل من الزوجين أو أحدهما بالإشباع الجنسي مع الآخر، وشعوره بالإحباط والتوتر مما يفسد علاقتهما الزوجية ويؤثر على تفاعلهما الزوجي بشكل عام تأثيرا سلبيا. (كمال مرسي، 1995، ص 124)

وهذا هو السبب الخفي - والأهم - لفشل كثير من العلاقات الزوجية، ونادرا ما يتطوع الزوجان بالحديث عنه رغم أهميته، وإنما يأتیان للعيادة أو لمحاضر الصلح العائلي أو لمحكمة الأسرة بأسباب فرعية هامشية، ولكن السبب الأصلي للشقاق يكون كامنا في العلاقة الخاصة بينهما، وقد وجدت بعض الدراسات أن هذا السبب يكمن وراء 70-90% من حالات الطلاق. ومع هذا فهو سبب صامت لا يبوح به الكثيرون، ومن هنا نستطيع أن نقول دون مبالغة أن نجاح الحياة الزوجية يبدأ من الفراش، وأن فشلها يبدأ أيضا من الفراش. ([http://www.elazayem.com/a\(19\).htm](http://www.elazayem.com/a(19).htm))

وتعد أسباب سوء التوافق الجنسي بين الزوجين، حيث هناك العديد من الاضطرابات الجنسية التي تهدد العلاقة الجنسية بين الزوجين وبالتالي تؤثر سلبا على توفقهما الزوجي ككل. وترى منى الصواف وقتيبة الجبلي (2006) بان هناك ثلاثة عوامل تساهم دائما في تكوين أي مشكلة من المشكلات الجنسية مهما كان نوعها وهي:

- * المعلومات الخاطئة عن الجنس.
 - * الجهل بطبيعة الوظائف الجنسية.
 - * قلق الأداء والذي يصيب الرجل عادة من ان يفشل في الأداء الجنسي.
- وتشير " منى الصواف وقتيبة الجلبي" (2006) الى انه في المجتمعات العربية نلاحظ أكثر أنواع الاضطرابات الجنسية انتشارا في العيادات النفسية يمكن ان تتوزع على ثلاثة أنواع هي:

أولاً: انخفاض الرغبة الجنسية: وهو حالة تكون فيها المرأة فاقدة للحساسية الجنسية، وعاجزة عن أداء دورها الطبيعي في عملية الجماع، وحالتها هذه تشبه حالة عجز الرجل، في كون الدم لا يملا أعضائها الجنسية، وامتناع الأوعية الانتصابية عن التصلب، وغدها لا تفرز ومدخل المهبل جافا، غير أنها تختلف عن الرجل في أنها تستطيع المشاركة في العملية الجنسية ولكن بطريقة الية خالية تماما من الفاعلية والايجابية. (محمد عثمان الخنشب، ب س، ص 124).

تؤكد كلا من " منى الصواف، وقتيبة الجلبي" (2006) بأن انخفاض الرغبة الجنسية يعد أكثر أنواع الاضطرابات الجنسية شيوعا بين النساء في المجتمعات العربية وهو قليل الانتشار بين الرجال، وإذا ما حدث ذلك، فإنه يكون في الغالب نتيجة لمرض نفسي آخر مثل الاكتئاب، ولكن عند المرأة يختلف الأمر، وتوجد العديد من العوامل المشتركة في إحداث هذا الاضطراب ويصعب تمييز أي منها عن الآخر ومنيين هذه العوامل ونذكر:

- * خصوصية المجتمع العربي المحافظ الذي لا تبيح ثقافته اختلاط الذكور بالإناث ابتداء من فترة النضوج الجنسي الأول في فترة المراهقة.
- * أثر التربية الملتزمة بالعادات والتقاليد التي ترسخ في ذهنية الفتاة الصغيرة أن دورها في المستقبل كامرأة هي إنتاج الأطفال والقيام بالواجبات المنزلية فقط.
- * انتشار عادة ختن البنات في بعض البلاد العربية مثل مصر والسودان وغايتها الأساسية منها هي خفض الرغبة الجنسية عند المرأة.

* غياب التربية الجنسية بالنسبة للفتاة، وتنشئة الفتاة على اعتقاد أن الجنس الحلال أمر قبيح ومستهجن وتستمر في ذلك الاعتقاد حتى بعد الزواج والإنجاب.

* قد يكون ضعف الرغبة الجنسية ستارا للمرأة يخفي رفضها لزوجها، فقد تكون غير قادرة على حبه لسبب ما حيث يكون الرجل فضا قاسي القلب سيء الطباع، يؤذي زوجته نفسيا وجسديا، ومن ثم يطلبها أن تستجيب له جنسيا وان تستمتع بذلك أيضا، والمرأة في المجتمع العربي قليلة الخيارات فهي لا تستطيع ترك زوجها بالرغم من حياتها الزوجية السيئة معه فهي تحرص على كيان الأسرة وهي إن فكرت في هجر زوجها إلى بيت أهلها فإنها ستقابل بالرفض من جهتهم، كون الكثير من الآباء والأمهات في المجتمع العربي يستنكرون ترك المرأة بيت زوجها وفي نظرهم أن المرأة يجب أن تصبر على حياة الجحيم مع زوجها، وبذلك تجد المرأة نفسها تستعمل ضعف الرغبة الجنسية كستار للتهرب من العلاقة الجنسية المشروعة مع زوجها.

* الخجل والحياء الذي قد يصيب أحد الزوجين أو كلاهما، وقد يحدث ذلك على وجه الخصوص عندما يكون كلا الزوجين على غير معرفة بالآخر وتكون ليلة الزفاف أول لقاء بينهما. (منى الصواف، قتيبة الجلي، 2006، ص ص 78، 79)

* قد يكون انخفاض الرغبة الجنسية من قبل المرأة نتيجة شعورها بالإهمال من قبل زوجها أو انشغاله عنها، أو بسبب الخوف من الحمل وإنجاب الأطفال. (عمر رضا كحالة، 1979، ص 262)

إلى جانب ذلك فهناك أسباب أخرى لانخفاض الرغبة الجنسية لدى المرأة حيث يؤكد الأطباء من (مايو كلينيك) في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك أسباب عضوية وهرمونية تلعب دورا بارزا في انخفاض الرغبة الجنسية لدى المرأة. أما الأسباب العضوية حيث يقسمونها إلى:

- اضطرابات جنسية: كالألم أثناء الجماع، وعدم القدرة على الوصول إلى مرحلة ذروة التهيج الجنسي.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

- أمراض عضوية: مثل التهابات المفاصل، السرطان، مرض السكري، إرتفاع ضغط الدم أمراض الجهاز العصبي، العقم.

- آثار جانبية للأدوية: مثل أدوية معالجة الاكتئاب، وأدوية معالجة الأرق، أو إرتفاع ضغط الدم أو العلاج الكيميائي للأمراض السرطانية، أو حتى أدوية معالجة نزلات البرد وحالات الحساسية.

- العمليات الجراحية السابقة: حيث تشير المصادر الطبية إلى أن المرأة التي خضعت في السابق لأي نوع من العمليات الجراحية في الثدي أو الأعضاء التناسلية، سواء كانت عمليات علاجية أو تجميلية، فهي عرضة للمعاناة من تدني الثقة في الجاذبية الجسم وبالتالي احتمال معاناة من تدني الرغبة الجنسية.

- الإجهاد والتعب البدني: والذي يعتبر من أهم أسباب حصول هذه المشكلة الجنسية، وتتعدد الأسباب هنا فمنها ما يتعلق بفقر الدم أو سوء التغذية أو الخضوع لبرامج حمية صارمة لإنقاص الوزن أو غيرها، بالإضافة إلى أعباء رعاية الأسرة وتدبير شؤون المنزل والقيام بواجباته الزوجية والاجتماعية والأسرية.

الأسباب الهرمونية فيقصد بها التغييرات التي تطال معدلات نسبة الهرمونات الأنثوية بالذات، حيث تضطرب نسبة الهرمونات الأنثوية قبل انقطاع الدورة الشهرية ، كذلك في مرحلة ما بعد بلوغ انقطاع الدورة الشهرية تلك . وكذلك هرمون << استروجين >> *estrogen* الأنثوي الذي يساعد على حفظ مستوى جيد من الصحة لأنسجة المهبل في الرغبة في ممارسة العملية الجنسية ، فهذا الهرمون الحيوي يتدنى مستواه قبل وبعد مرحلة بلوغ سن اليأس لدى المرأة ، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة الجنسية لديها وإلى جفاف المهبل وضموره ، مما يؤدي الى صعوبات في ممارسة العملية الجنسية بطريقة مريحة ومرغبة في تكرارها . إضافة إلى ذلك تحصل في مرحلة من مراحل الحمل والرضاعة تغييرات هرمونية قد

تسبب انخفاض الرغبة الجنسية لدى المرأة . ([Online time.yoo7.com](http://Online.time.yoo7.com))

ثانياً: اضطرابات الرعشة الجنسية: ويقصد بها الاضطرابات التي تؤثر على إتمام العملية الجنسية الشرعية بصورة تسعد الطرفين، واضطراب الرعشة الجنسية لدى المرأة يشمل صعوبة أو انعدام القدرة على الوصول إلى هذه الرعشة الجنسية، التي تكون قمة اللذة وإيذاناً بانتهاء العملية الجنسية، أما الرجل فإن القذف هو ما يقابل الرعشة عند المرأة، وكلمة الرعشة تشمل من الناحية العلمية القذف عند الرجل والرعشة عند المرأة وأسباب اضطراب الرعشة الجنسية لدى المرأة هي نفسها أسباب اضطراب انخفاض الرغبة الجنسية. (منى الصواف، قتيبة الجبلي، 2006، ص 79)

أما اضطراب القذف عند الرجل فيتمثل في سرعة القذف، وهو الذي يعبر عن عدم الكفاية الجنسية، حيث يحدث فيها القذف أو الإنزال قبل أوانه. وينقسم القذف غير الطبيعي إلى ثلاث أنواع:

- **القذف السريع:** وهو حدوث القذف أو الإنزال بعد الدخول في المهبل في وقت أقل من المعتاد.

- **القذف المبكر:** وهو حدوث القذف بمجرد ملامسة العضو لفرج المرأة.

- **القذف المبكر جداً:** وهو الذي يحدث بمجرد تفكير الرجل في العملية الجنسية، أو عند المداعبة والتقبيل. (محمد عثمان الخشت، ب س، 120) وسرعة القذف هو من أكثر المشاكل الجنسية شيوعاً بين الرجال وهو من أعظم أسباب الشقاء في الحياة الزوجية. أما أسباب سرعة القذف عند الرجل فهي تنقسم إلى أسباب نفسية وأسباب عضوية، أما الأسباب النفسية فهي متعددة منها القلق والتوتر وعدم الثقة بالنفس والخوف من الفشل في العملية الجنسية. وهناك مؤشرات فسيولوجية تدل على ذلك ويمكن تحديدها في الآتي:

- إحساس بشد وتوتر في عضلات الرقبة والكتفين.

- إحساس بانقباض في المعدة وفقد الشهية.

- عرق، خاصة بالكفين.

كما أن للأفكار والهواجس التي تدور في ذهن الزوج أثناء العملية الجنسية دورا كبيرا في ظهور سرعة القذف، كأن يسأل الزوج نفسه هل سيحدث انتصاب بسهولة أو هل سيبقى الانتصاب مستقرا فترة كافية؟ هل ستعجبها مقدرتي؟ أو هل سيحدث تأخر في القذف أو سيحدث قذف سريع؟ وهذه الأفكار فهي تعبر عن التوتر والقلق الذي يعانيه الزوج. (محمد عثمان الخشت، ب س، ص ص 115، 116)

أما الأسباب العضوية لسرعة القذف فهي كثيرة، فقد تكون ناشئة عن ازدياد حساسية الجهاز الجنسي، والاختلاف في إفرازات الغدد الصماء، والتهاب أو احتقان البروستاتا أو الحويصلات المنوية أو مجرى البول الخفي، وكذلك وجود أورام التهابية في مجرى البول الخفي والتقرحات في هذه الأماكن. (محمد عثمان الخشت، ب س، ص ص 120، 121)

ج- اضطرابات مرحلة الإثارة:

تعتبر مرحلة الإثارة الجنسية أولى المراحل في العملية الجنسية الشرعية وتشمل اضطراباتها اضطرابات الانتصاب عند الرجل واضطرابات عملية الترتيب التي تؤدي إلى جفاف المهبل لدى المرأة، هذه الأخيرة قليلة الحدوث وقد يكون سببها في المجتمعات العربية عدم معرفة الرجل بأهمية المداعبة وتهيئة الزوجة نفسيا وعاطفيا قبل العملية الجنسية، أما اضطرابات الانتصاب عند الرجل فهي واسعة الانتشار. (منى الصواف قتيبة الجلي، 2006، ص ص 81، 80)

3-2-5 صراع الأدوار:

يرى "كمال مرسي" (1995) أن الكثير من المتزوجين الشباب يقعون في الصراع داخل الدور أو بين الأدوار، بسبب عدم كفاءة كل من الزوجين أو أحدهما في القيام بواجبات دوره، وتوقعاته الخاطئة من الزوج الآخر، وعدم فهمه واجباته وحقوقه، أو حصوله على معلومات خاطئة أو غامضة عن هذه الواجبات والحقوق، فيختل تفاعله مع الزوج الآخر، ويكثر الشقاق والصراع بينهما.

وينشأ غموض توقعات الدور المطلوب من الزوج (أو الزوجة) عن عدم فهمه واجباته وحقوقه، أو حصوله على معلومات مشوشة عن هذه الواجبات أو عدم كفاءته في القيام بها، مما يجعله مترددا، غير واثق مما

يقوم به: هل هو المتوقع منه أم لا، أو عندما تتعارض توقعات الدور عنده ويقع فيما يسميه <<جروس Gross>> الصراع داخل الدور <<. أو عندما تكثر التوقعات من أحد الزوجين - أو من كليهما بسبب تعدد الأدوار التي يقوم بها، وكثرة الواجبات المطلوبة منه وتعارضها، فيحدث ما يسميه << جروس Gross >> << الصراع بين الأدوار >> حيث يشعر الزوج أو الزوجة بالعجز عن التنسيق بين هذه الأدوار ولا يقدر على تحقيق المتوقع منه في كل منها. (كمال مرسي، 1995، ص 143)

3-2-6 الغياب الاضطرابي لأحد الزوجين:

يشكل الغياب الاضطرابي لأحد الزوجين خطراً جسيماً يؤدي إلى اضطراب العلاقة الزوجية وسوء التوافق الزوجي، كما أنه يؤثر في تشكيل الأسرة ويعرضها للتفكك والتصدع، وقد يكون هذا الغياب لأحد الزوجين لأحد الأسباب التالية:

- ✓ سفر الزوج للعمل في بلاد أخرى أو منطقة أخرى غير مقر إقامته المعتاد، ورفض بعض الزوجات العاملات مصاحبة أزواجهن إلى مقر إقامته الجديد.
- ✓ سجن أحد الزوجين.
- ✓ ولا شك ان غياب أحد الزوجين عن الآخر لمدة طويلة قد تولد بعض الاضطرابات والمشاكل منها:
- ✓ اضطراب المعاشرة الزوجية السوية، فقد يتجه الزوج أو الزوجة إلى إشباع الغريزة الجنسية بطريقة غير مشروعة.
- ✓ فقد يقدم الزوج على حماقة لا يدرك أثارها في المدى الطويل، بأن يتزوج من زوجة أخرى تعيش معه في مقره الجديد، أو قد تطلب الزوجة الطلاق خاصة إذا طالت مدة السجن. (احمد أبو سعد، سامي الختاتنة، 2011، ص 173).

3-2-7 حالات العقم:

يشكل العقم أحد أكثر العوامل المساهمة في حدوث سوء التوافق الزوجي، حيث يهتم كل طرف الآخر بأنه هو السبب، وتلجأ النساء عادة إلى الأطباء والمعالجين وحتى الدجالين والمشعوذين، ويعد العقم من أكبر مهددات الحياة الزوجية بالانفصال أو على الأقل بتعدد الزواج، ولا تقتصر المشكلة على جوانبها

الفسولوجية بل تشمل جوانب نفسية مثل شعور الطرف العاقر بالإحباط والحرمان والتوتر. وقد يكون العقم النفسي المنشأ أي عقمًا وظيفيًا والذي يحتاج إلى علاج نفسي. (احمد أبو اسعد، سامي الختاتنة، 2011، ص 171، 172)

3-2-8 خروج المرأة للعمل:

تشير "سلوى عثمان الصديقي" (2001) إلى أن خروج المرأة إلى العمل قد فرض ظروفًا جديدة على الأسرة ككل، ومشكلات للأولاد والزوج والزوجة نفسها، وإعطائها فرصة المشاركة في العمل على نطاق واسع مستقلة بذلك عن زوجها، حيث أصبح هدفها من العمل إرضاء رغبتها في إثبات وجودها وتدعيم مركزها. ولكن بالمقابل ترى "شكوة نوابي نزال" (2001)، بأن دعم الزوج للمرأة هو مفتاح نجاحها في التوفيق بين دورها المختلفين في العمل خارج البيت وداخله، كون لمدى تعاون الزوج مع الزوجة في أداء المهام المنزلية تأثير مباشر على نجاح العلاقة الزوجية، وتتضمن مؤازرة الزوج و نظرتة الايجابية الى عمل الزوجة وتأثير دخلها ومساهمته في إدارة شؤون المنزل وانجاز الأعمال المتطلبه فيه.

ولقد أكدت العديد من الدراسات على تأثير خروج المرأة للعمل وتوافقها الزوجي، منها دراسة *Sairs*، و *Galambos* (1992) وهدفت هذه الدراسة إلى تصور نموذج بنائي لشروط عمل المرأة من جهة، والضغوط التي تتعرض لها المرأة العاملة من جهة أخرى، وتأثير ذلك على التوافق الزوجي، باستخدام طريقة التحليل العاملي، ولقد تكونت العينة من (86) رجلا وامرأة من الأزواج العاملة، ولقد أظهرت النتائج أن ضغط العمل وشروطه يؤثر سلبيا على الإدراك الحسي والتوافق الزوجي لدى الزوجات دون الأزواج. (ونوغي فطيمة: 2014، ص 84)

ويرى "محمد الدقس" (2007) أن هناك عدة عوامل تؤثر في عمل المرأة ايجابا أو سلبا، ويمكن تقسيمها الى عوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية على النحو التالي:

أ - العوامل الاجتماعية: من أهمها:

- **التعليم والتأهيل:** حيث لا شك بأن قاعدة التعليم اتسعت في الآونة الأخيرة لدى المجتمعات العربية، وبخاصة لدى الإناث مما أفسح المجال أمامهن للعمل خارج المنزل.

- **ارتفاع معدل سن الزواج للإناث:** وكنتيجة لتعلم المرأة ارتفع سن زواجها، فمعظم الإناث يتزوجن بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية، مما يؤدي إلى رفع سن الزواج ويخفض معدل الخصوبة، ومن شأن هذا كله أن يسهم في توجه المرأة نحو العمل خارج البيت.

- **تشريعات وقوانين العمل:** حيث لا شك في أن تشريعات وقوانين العمل من شأنها أن تؤثر في عمل المرأة، ففي معظم الأقطار العربية هناك تشريعات وقوانين تتعلق بعمل المرأة، مثل منح إجازة الأمومة، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، وتوفير فرص التعليم التأهيل والتدريب، ومراكز محو الأمية وغير ذلك، إن مجمل تلك القوانين والتشريعات المعمول بها في معظم الأقطار العربية - بما فيها الجزائر - من شأنها أن تزيد من فرص عمل المرأة.

ب - العوامل الاقتصادية: من أهمها:

- **طبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع:** حيث شهد الاقتصاد العربي في الآونة الأخيرة تقدما ملحوظا، مما أحدث تغيرا في التوزيع السكاني، وزيادة ملحوظة في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نتيجة للتغيرات البنوية في اقتصاديات البلدان العربية، فقد كان للنمو الاقتصادي تأثير واضح في توزيع السكان داخل هذه البلدان، وأصبحت الحياة الحضرية مع ما تنطوي عليه من تغيرات في التنظيمات الاجتماعية مظهرا بارزا للمجتمع العربي، وقد تزايدت الحاجة الماسة إلى زيادة دخل الأسرة لتزايد النفقات الاستهلاكية، وهي أعلى بكثير مما كانت عليه في المناطق الريفية التي كانت مكتفية ذاتيا.

- الضرورة الاقتصادية: وذلك نظرا لتزايد احتياجات المرأة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مما يضطرها للعمل كي تسهم في تلبية متطلبات الأسرة وتخفيف الأعباء على الزوج. (ونوغي، 2014: ص 85)

3-2-9 تدخل الأهل والأصدقاء في الحياة الزوجية:

تتكون الوحدة الزوجية بدهامة من الزوج والزوجة، ولكن هذا التكوين لا يعطي المعنى الصحيح للوحدة الزوجية في المجتمعات العربية، لأن هناك طرفا ثالثا يفرض نفسه في العلاقة الزوجية وهو عائلتا الزوجين، حيث لا تزال المجتمعات العربية بحكم الأعراف والتقاليد الاجتماعية تعطي للعائلة الممتدة صلاحيات كبيرة في القرارات المهمة التي تخص الزوجين. (منى الصواف، قتيبة الجليبي، 2006 ص ص 49،50)

3-2-10 العامل الاقتصادي والمادي:

ترى "نادية أو سكيمة ومنال لخضر" (نادية أبو سكيمة، منال لخضر، 2011 ، ص، 169) أن التغييرات التكنولوجية التي تمر بها المجتمعات والتي أثرت على الأنظمة الاقتصادية، قد صاحبها تغيير كبير في أنماط السلوك نتيجة لسيطرة وانتشار مفاهيم جديدة مثل الحرية والفردية والمنفعة الشخصية ، وانهايار القيم الدينية أمام المادية وانهارت كذلك تلك القدسية التي كانت تحيط بطبيعة الزواج واصطبغ بصبغة مادية تركز على السعادة الزوجية ، وكثيرا ما ينشأ الصراع بين الزوجين بسبب قصور الموارد الاقتصادية عن سد احتياجات الأسرة ، وتختلف هذه الاحتياجات من مجتمع إلى آخر ومن طبقة إلى أخرى فيما يعد احتياجات ضرورية لفئة من الناس قد يكون مظهرا من مظاهر الرفاهية في فئة أخرى.

وقد يكون توافر الموارد الاقتصادية والثراء مصدرا للخلافات بين الزوجين وخاصة إذا أسئى استغلالها كما أن اختلاف الزوجين في طرق الإنفاق وإسراف أحدهما أو تقتيره يزيد من حدة الخلافات، وفي المجتمعات التقليدية نجد أن الدخل الإضافي للزوجة العاملة قد يعد من أسباب النزاع بين الزوجين وذلك من خلال:

- رغبة الزوج في الاستحواذ على دخل الزوجة ورفضها ذلك.
- امتناع الزوجة عن المشاركة في الإنفاق على احتياجات الأسرة.
- إنفاق الزوج كل دخل الزوجة على التزامات الأسرة بنفسه دون مشاركة الزوجة.

3-2-11 الخلل في أسلوب التعامل ما بين الزوجين:

لقد وضع الإسلام الأسلوب الأمثل في التعامل بين الزوجين وهو أسلوب المودة والرحمة الذي يؤمن حياة زوجية سعيدة ومستقرة ومتوافقة. إلا أنه قد يسلك الأزواج بعض الأساليب الخاطئة في التعامل، هذه الأساليب وإن تعددت أنواعها إلا أنها تعكس الاختلال في العلاقة الزوجية ومن بين الأساليب الخاطئة في التعامل ننكر:

أ- **أسلوب التسلط والقسوة:** في هذا الأسلوب لا مكان للحوار والتواصل فغالبا ما يكون التعامل بين الزوجين في شكل إصدار أوامر للزوجة، حيث يحاول الزوج إيصال فكرته إلى زوجته بأنه هو المسيطر، وما عليها سوى الانصياع لأوامره دون نقاشها حتى في أبسط أمور الأسرة، وفي حالات معينة قد تتوصل بالزوج إلى حد استعمال العنف بشتى أشكاله مع الزوجة في حالة عدم الانصياع له.

ولأن الزوجة هي الأضعف فلها هي كذلك أسلوبها في إبداء سيطرتها في الحياة الزوجية، أو أسلوب ردها على زوجها إذا شعرت أنه لا يستجيب لرغباتها فهنا تعمد إلى سلوك السلبي مثل عدم تلبية طلباته والتباطؤ في الاستجابة والامتناع عن المعاشرة الجنسية أو عدم التجاوب معه. وفي حالات أخرى توجد الزوجة العنيفة المسيطرة على الزوج التي تستعمل عدة أساليب قد تصل إلى حد الاستعمال العنف معه بكل ما تصل إليه يدها من أدوات منزلية. (www.annafsia.com/cp1.htm)

ب- **أسلوب النبذ والإهمال:** بعض الأزواج يلجئون إلى طريقة أخرى سلبية ولكنها جد قاسية لعقاب الطرف الآخر وحمله على الانصياع له وعدم مخالفته، وهنا قد يظهر أسلوب المعاملة بالمثل لكل الطرفين وهو ما يؤدي إلى تضخم الأمور واضطراب العلاقة الزوجية ككل.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

ج- أسلوب التدليل والحماية الزائدة: في هذا الأسلوب يكون أحد الزوجين لا يبالي بالسلوكيات الغير اللائقة والمشينة التي يقوم بها الطرف الآخر، ويتقبل أي تيريرات يقدمها نتيجة الحب الزائد والتدليل في المعاملة، مما يشجع على عدم الاستقامة وعدم القيام بالواجبات والأدوار الزوجية.

د- أسلوب الاعتماد والخضوع التام: هناك بعض الأزواج أو الزوجات الذين لديهم سمات >> الشخصية الاعتمادية <<، يتركون عن طواعية مسؤولياتهم للطرف الآخر ليقرر وينفذ ما يريد أو يوجهه كيفما شاء بدون إبداء إي تنمر، وهنا يجد الطرف المعتمد عليه أو المخضوع له قد يبدأ في التنمر شيئاً فشيئاً من سلبية الشريك وهو الأمر الذي ينبأ باضطراب العلاقة الزوجية. (www.annafsia.com/cp1.ftm)

3-2-12 اضطراب التواصل بين الزوجين:

عرف " كمال مرسي" (1995) التواصل الزوجي بأنه لغة التفاهم بين الزوجين، والتي تنقل أفكار كل منهما ومشاعره ورغباته واتجاهاته إلى الزوج الآخر، وتحمل معاني صريحة وغير صريحة تحدد شكل التفاعل وتوجهه الوجهة الايجابية، إذا كانت أساليب التواصل جيدة وهو ما يؤدي إلى التفاهم، والوجهة السلبية إذا كانت أساليب التواصل مشوشة، مما يؤدي إلى سوء التفاهم وقد يؤدي الى الطلاق. وتوجد أربع أساليب للتواصل الزوجي والتي تتفق جميعا في ترسيخ العلاقة الزوجية، ويمكن إيجاز هذه الأنواع كالتالي:

أ- أساليب التواصل اللفظية: والتي يقصد بها لغة التفاهم بين الزوجين، التي تنقل الأفكار ورغبات كل منها إلى الطرف الآخر، سواء بالكلمات المنطوقة أم الهمس، وهذه اللغة تحمل معاني صريحة وغير كاملة.

ب- أساليب التواصل العقلية: وتتضمن تبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر والمناقشة الموضوعية حول أمور الأسرة، والتخطيط للمستقبل وغيرها من الأمور المتعلقة بالزوجين.

ج- أساليب التواصل الوجداني: ويقصد به حديث الحب والغزل والمداعبة، وإفصاح كل من الزوجين للزوج الآخر عن إعجابه واستحسانه له وشوقه إليه، فبدون هذا النوع من التواصل تبرد العلاقة

الزوجية. كما يتضمن التواصل الوجداني قدرا من العاطفة والفهم يوفرها شريك الحياة تجاه الآخر، سواء كان ذلك بشكل لفظي أم غير لفظي، بما في ذلك الإحساس بالمشاعر والرعاية من جانب شريك الحياة. ولا يقتصر التواصل الوجداني على الكلام فقط، بل يشمل تعبيرات الوجه وحركات الجسم والتقاء العيون والمداعبة التي توجهه الوجهة الايجابية.

د- أساليب التواصل بالأنشطة المشتركة: والذي يعبر عن الوقت الذي يقضيه الزوجان معا، سواء داخل المنزل أو خارجه، في انجاز أي عمل أو أنشطة محببة لكلا من الزوجين أو أحدهما، كالرحلات والزيارات، ومن الأنشطة المشتركة بين الزوجين الاشتراك في أداء الأعمال المنزلية، فإسهامات الزوج مع زوجته في أداء الأعمال المنزلية من عوامل تنمية الصحة النفسية وتخفيف صراع الأدوار لدى المرأة، وهي وسيلة فعالة للتعبير عن حبه واحترامه لزوجته مما يساعد على تحقيق التوافق الزوجي. (نادية سكيمة، منال لخضر، 2011، ص ص 166، 167)

واختلال أي أسلوب من هذه الأساليب للتواصل في الحياة الزوجية قد يساهم في اضطراب العلاقة الزوجية وظهور الخلافات والشجارات بين الزوجين والتي قد تتطور إلى حد استعمال العنف مهما تعددت أنواعه معنوي جسدي لفظي من أحد الزوجين أو كلاهما.

3-2-13 تدني مشاعر الحب بين الزوجين:

يرى " حسام محمود " أن الحب المتبادل ما بين الزوجين عاملا مهما لحدوث التوافق الزوجي، فهو مطلب حيوي لنمو الشخصية السوية، حيث توجد في الزواج مشاعر تصاحب العلاقة بين الزوجين، حيث يشارك كلاهما الآخر القدرة على تحقيق الحاجات الشخصية وتلبية حاجات الطرف الآخر، لذلك فهو من العوامل المهمة لتحقيق العلاقة الزوجية الايجابية، من حيث أنه يكمل كل طرف الآخر ويمنحه السعادة، فحب الزوجين بعضهما يجعلهما على قدر من الرضا على تصرفاتهما ويلتمس لبعضهما الأعداء وهو ما ينمي العلاقة الزوجية الناجحة. (<http://barfree.net/alfhism/showthread.php.?t=99197.page=1>)

3-2-14. كثرة الخلافات الزوجية:

يقصد بالخلافات الزوجية تباين أفكار ومشاعر واتجاهات الزوجين حول أمر من الأمور، ينتج عنه ردود أفعال غير مرغوب فيها تُظهر الخلاف وتوضحه ثم تُحوّله إلى نفور وشقاق وزيادة في ردود الأفعال غير المرغوب فيها، فيسوء التوافق الزوجي وتضعف العلاقة الزوجية.

وتنقسم الخلافات الزوجية بحسب تأثيرها على التوافق الزوجي إلى نوعين خلافات بناءة وخلافات هدامة، ولا توجد خلافات بناءة أو هدامة بطبيعتها، فقد تكون الخلافات بسيطة وهدامة وقد تكون كبيرة وبناءة، وذلك بحسب نظرة الزوجين إليها وتفسيرهما لها، فالزوجان هما اللذان يجعلان خلافتهما الزوجية بناءة أو هدامة.

أ- الخلافات البناءة: وهي خلافات ذات دور ايجابي في تقوية الروابط الزوجية، حيث لا تؤدي إلى الخصام والنفور، بل تقوم على أساس النقاش والحوار وتبادل الأفكار والرأي، حيث تكسب مثل هذه الخلافات الزوجين الخبرات والقدرات على مواجهة المشكلات التي يتعرض لها. (أحمد أبو أسعد، سامي الختاتة، 2011، ص ص 156، 157) ويرى "عبد الرحمان عيسوي" (1993) ان الخلافات البناءة مرحلة للتكيف لكلا من الزوجين وهي جزء من التوافق الزوجي وتساهم في تحقيق وحدة الأسرة ككل.

ب- الخلافات الهدامة: وهي خلافات تؤثر سلبا على العلاقة الزوجية وتعد مؤشر قوي لسوء التوافق الزوجي، حيث تؤدي هذه الخلافات إلى الخصام والصراع والعداوة والانتقام، فهي خلافات ليس فيها تفاوض ولا تفاهم ولا حلول وسط، حيث نجد أن كلا من الزوجين أو أحدهما متعصب لرأيه ولا يقبل مبدأ الحوار والمناقشة. ومن أهم علامات هذا النوع من الخلافات:

- ظهور العداوة في مواقف الخلافات، حيث يهاجم كل من الزوجين الآخر ويحقر آرائه وأفكاره ويحط من شأنه، ويبرز عيوبه عند كل مشكلة تحدث بينهما.

- عدم نسيان كل منهما أخطاء الآخر السابقة وإثارتهما عند كل خلاف يحدث بينهما.

- استخدام كل منهما لما لديه من معلومات عن الآخر في الإساءة إلى سمعته، أو إيذائه نفسيا أو بدنيا أو اجتماعيا.

- تكبير كل منهما أو أحدهما المشكلة الصغيرة بطرح مشكلات سابقة ليس لها علاقة بالخلافات الراهنة لتفجير الموقف وتغذية الخلافات حتى تستمر أطول فترة ممكنة.
- الاستهانة بالمشكلة، والسلبية في مواجهتها وتسفيه كل حل لها، وتكديس الخلافات مع الزوج الآخر ورفض الصلح أو التفاوض حولها مما يشعل شرارة الشجار بينهما.
- العناد والخصام والهجر والتهديد بالطلاق والانفصال أو الزواج من أخرى، والتوقف عن القيام بالواجبات الزوجية نكاية بالزوج الآخر.
- المواجهة العدائية السافرة عند حدوث أية مشكلة، حيث يعمد كل منهما أو أحدهما إلى ضرب الآخر أو سبه أو تخريب ممتلكاته وأدواته وأعماله أو تشويه سمعته وتكديره وتخويله والإصرار على عمل ما يثير غيظه. (أحمد أبو أسعد، سامي الختاتنة، 2011، ص ص 159، 158)
- 3-2-14-1 مستويات الخلافات الزوجية: (ونوعي: 2014، ص 81)

الخلافات الزوجية تختلف من حيث مدتها وشدتها وتصنف تبعا لذلك إلى أربعة مستويات نوجزها في الآتي:

- المستوى الأول: ويشمل الخلافات البسيطة التي لا تستمر طويلا، ولا تؤثر سلبا على العلاقة الزوجية، كونها لا يظهر فيها الحقد والانتقام والتجريح والإهانة وان كانت تتضمن بعضا من الغضب والتذمر، إلا أن الزوجان يسعا إلى حلها بأسلوب الحوار والنقاش، فهي خلافات بناءة يسهل علاجها.
- المستوى الثاني: وهي الخلافات التي تستمر لأقل من ستة أشهر عادة، وتعد من النوع الهدام كونها تتضمن النفور والعداوة والنقد والتجريح والاتهامات والضرب والسب، ومع هذا فإن قنوات الإتصال بين الزوجين تظل مفتوحة، والرغبة في حل الخلافات تبقى قائمة، فقد تغضب الزوجة عند أهلها ومع ذلك تنتظر من يصلحها على زوجها، كذلك الزوج تبقى لديه الرغبة في إرجاعها، فهي خلافات وان كانت هدامة، فإن الرغبة في استمرار الزواج مازالت قائمة.
- المستوى الثالث: وفيه تشدد الخلافات الهدامة بين الزوجين وتستمر مدة تزيد على ستة أشهر، وتؤدي إلى تغيير المشاعر وزيادة الغضب والتذمر، ونمو الحقد والعداوة واتساع الفجوة بين الزوجين واضطراب التواصل بينهما، وكثرة الهجر والخصام لمدة طويلة، وتصبح ردود أفعالهما مشاكل حيث تأخذ شكل الهجوم والهجوم المضاد مما يجعل علاجها صعبا.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

- **المستوى الرابع:** وفيه تأخذ الخلافات الهدامة أكثر شدة وعمقا من المستوى الثالث، ويعم النفور والكراهية والحقد والرغبة في الانتقام بالسب والإهانة، وتصبح الحياة الزوجية جحيما لا يطاق، ويسعى كل من الزوجين إلى الهروب منها، ويرفض الزوجين الصلح بينهما ويرفع أمر الخلاف إلى القضاء رغبة في إنهاء العلاقة الزوجية.

3-2-14-2 تصنيف الخلافات الزوجية:

يصنف "صلاح عبد الغني محمد" (1996) الخلافات الزوجية بحسب مسببها إلى ثلاث أصناف وهي:

أ- **نشوز الزوج:** ويقصد بالنشوز خلافات تنشأ عن نفور أحد الزوجين من الآخر، وترفعه عليه، وإعراضه عنه وجفوته له، مما يؤدي إلى إغضابه وإثارة عداوته، ويدفعه إلى التفاعل السلبي معه، فيزداد الطرف الناشئ إعراضا واستعلاء وهكذا يستمر النشوز والتفاعل السلبي، ويكون ذلك مؤشرا لسوء التوافق الزوجي. ومن أعراض ومظاهر نشوز الزوج ما يلي:

- إظهار الخشونة في معاملة الزوجة، والغضب منها لأسباب بسيطة، وإيذائها بالسب أو الضرب.

- إهمال الزوجة، وكثرة الغياب عن البيت بسبب وبدون سبب.

- عدم القيام بواجباته الزوجية، والتجافي عن الزوجة، فيمنعها نفسه ونفقتة ومودته.

- كثرة التهديد بالطلاق.

- التكبر عليها والاستهانة بها وبأعمالها وجمالها ومظهرها وثقافتها، وعدم مؤانستها في البيت أو صحبتها خارج البيت، واعتبارها دون المستوى الذي يريده.

- الإعراض عنها وعن أولاده منها، وانشغاله بالعمل أو التجارة أو الأصدقاء. (أحمد أبو أسعد، سامي

الختاتنة، 2011، ص 162)

ب- **نشوز الزوجة:** وإذا كان نشوز الزوج هو ترفعه على زوجته، فإن نشوز الزوجة يمثل هو كذلك تعاليها وترفعها على زوجها لسبب من الأسباب، وتظهر أعراض نشوز الزوجة في النقاط التالية:

- عصيان أوامر الزوج في الحقوق الشرعية.
- الامتناع عن فراشه مع القدرة على ذلك.
- الخروج من بيت الزوجية دون إذنه ومن غير ضرورة.
- الاستخفاف برجولته وأرائه وعمله وأهله ودينه.
- الاستخفاف بحقوق إليه عليها في العبادات.
- التكبر على الزوج فتجعل نفسها فوق قوامته في الأسرة. (أحمد أبو سعد سامي الختاتنة، 2011، ص 162)

ولقد ورد ذكر النشوز في القرآن الكريم، قال تعالى >> **واللاتي تظنون نهو من يعظوهن وامسروهن في المضاجع**

واخربوهن فان اظعنكن فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا << (النساء : الآية 34)

كما ورد نشوز الزوج في القرآن الكريم في قوله عز وجل: >> **وان امرأة ظننت من بعلها نشوزا أو إمراخا فلا**

جنح عليهما أن يعلما بينهما طحا والصلح خير << (النساء: الآية 128) فالمنهج الإسلامي لا ينتظر حتى يقع

النشوز بالفعل، وتُعلن راية العصيان، ووضع خطوات علاج نشوز الزوجة التي تبدأ بالموعظة، وان لم

تجدي الموعظة تأتي خطوة الهجر في المضجع، ثم تأتي خطوة الضرب والذي يكون ضربا غير مبرحا

ولا مهينا، بل يكون ضرب تأديب مصحوب بعاطفة المؤدب المرابي.

ج- الشقاق: وهو الحالة التي تكون الخلافات من طرف الزوجين معا فيحدث الشقاق بينهما، حيث يتم

بعث حكم ثقة، من أهل الزوج، وحكم ثقة من أهل الزوجة ليجتمعا في مجلس عائلي هادئ بعيدا عن جو

التوتر والنزاع، والحكمة من أن يكون الحكمان من أهلها لأنه قد تكون هناك أشياء يخجل الزوجان من اطلاع

الغرباء عليها، ولكون الحكيمين اللذين من أهلها أشد حرصا من غيرهما على مصلحة الأسرة، وأقوى رغبة

في استمرار علاقة الزوجين، وأكثر ائتمانا على أسرارهما. (محمد عثمان الخشب، ب س، ص ص، 85،86)

وينقسم الشقاق إلى نوعين التنافس والصراع كما يلي:

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

- **التنافس:** ويعني التحاسد والتسابق والرغبة في الشيء والإنفراد، وهو تنافس غير شريف تسيطر عليه مشاعر العداوة والنفور من الزوجين، ويسعى كل منهما إلى تحصيل حقوقه دون الالتزام بأداء واجباته، ويسابق الآخر في الرئاسة والقوامة، واتخاذ القرارات ولا يحترم آراءه ويحط من شأنه، ومع ذلك يلتزم ببعض الأخلاق والقيم فلا يُسرف في الخصومة ولا في الانتقام، وتقف خلافتهما عند تحقيق الفوز على الزوج الآخر.

- **الصراع:** فيقصد به سيطرة الحقد والرغبة في الانتقام، وتوجيه الضربات القاضية للزوج الآخر دون شفقة أو رحمة، ولا مراعاة للقيم أو الأخلاق فكل من الزوجين أو أحدهما يسعى إلى تحطيم الآخر.

وهذا ما يجعل الصراع أشد أنواع الشقاق وأساو الخلافات الهدامة، ومن أهم أسبابه الغيرة الزائدة والشعور بالظلم والقهر في العلاقة الزوجية. (كمال مرسي، 1995، ص

(245)

3-2-15 الخيانة الزوجية:

تعد الخيانة الزوجية مظهرا قويا لاضطراب العلاقة الزوجية، وان كان هناك من يعتبرها كأحد عوامل سوء التوافق الزوجي، إلا أن الخيانة الزوجية تلعب دورا مزدوجا في سوء التوافق الزوجي فأحيانا تكون كعامل وأحيانا أخرى تبرز كمظهر له، إلا أنها في كلتا الحالتين تؤثر سلبا على العلاقة الزوجية، ولا ينحصر مفهوم الخيانة الزوجية على الخيانة الجنسية فقط، فالتحول العاطفي يعتبر خيانة لا تختلف ولا تقل

عن الخيانة الجسدية، ويكون الاثنان مرتبطين في غالب الأحيان. ودوافع الخيانة الزوجية عديدة نذكر منها:

❖ روتينية العلاقة الجنسية بين الزوجين ورتابتها، والملل الذي يخيم عليها مع مرور الأيام، مما يدفع أحد الشريكين لأن يبحث عن متع جديدة في الحب مع شخص آخر، وغالبا ما تكون العلاقة الجنسية أكثر إثارة وعاطفة من العلاقة الزوجية.

❖ شعور بعض الأزواج بضعف الرغبة الجنسية عند زوجاتهم بسبب البرودة الجنسية، أو بلوغ الأطفال أو كثرتهم، أو بسبب المشاكل الاقتصادية والمسؤوليات المنزلية.

❖ قد يبحث الزوج عن امرأة أخرى، بل نساء أخريات، ليخفي شعوره بأنه لا يرضي زوجته الإرضاء الجنسي التام، هذا الشعور هو وليد حقيقة مَرَضِيَّة، سببها الزوجة نفسها التي - بدون أن تدري - لا تمنح زوجها الفرصة الكافية ليتغلب على عقده النفسية الكامنة فيه منذ الصغر (كتعرضه لصدمة نفسية أو اعتداءات جنسية...) و العوامل المَرَضِيَّة و الخوف العالقة في ذهنه، مما يدفعه الى الخيانة الزوجية محاولا أن يثبت - رجولته - بطريقة أخرى، ولو دون أن يشعر بالسعادة والنشوة، في هذه الحالات الواقعة تعتبر الزوجة بتصرفاتها هي التي دفعت الزوج لأن يخونها بصورة لاشعورية.

❖ وقد تحدث الخيانة من جانب الزوجة وللأسباب نفسها، ولشعور الزوجة ببعدها زوجها وإهماله لها وعدم احتوائها عاطفيا، وأنها خارج عالمه تماما، وأنها لا تمت الى هذا العالم بصلة فكرية كانت أم روحية وبالتالي جنسية. إلا أن مجتمعنا العربي يغفر للزوج خيانتته ويلمس له الأعذار، ولا يغفرها للمرأة اطلاقا. (فطيمة ونوغي: 2014، ص85)

نرى أن عوامل سوء التوافق الزوجي تلعب دورا مزدوجا، فأحيانا تبرز كمظهر لسوء التوافق الزوجي مثل الخلافات الزوجية، والخيانة الزوجية، وأحيانا تبرز كعامل من عوامل سوء التوافق الزوجي.

4- الإرشاد النفسي والعلاج الزوجي: يشير حامد زهران (2005) إلى أنه يجب اتخاذ الإجراءات

الوقائية حتى لا تقع المشكلات الزوجية التي تنبئ بسوء التوافق الزوجي وفشل الزواج، ومن أهم الإجراءات الوقائية الاهتمام بإنشاء مراكز الإرشاد الزوجي.

4-1-1- تعريف الإرشاد الزوجي: ويعرف الإرشاد الزوجي بأنه "عملية مساعدة الفرد في اختيار شريك حياته، والاستعداد للحياة الزوجية، والدخول فيها والاستقرار وتحقيق التوافق الزوجي." (نادية أبو سكينه، منال خضر، 2011، ص 307)

كما يقوم الإرشاد الزوجي على مساعدة الأفراد في فهم أنفسهم، وإمكاناتهم وقدراتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية للدخول إلى الحياة الزوجية والاستقرار فيها، والمساعدة على حل المشكلات التي تعرقل الحياة الزوجية. (محمد المشاقبة، 2008، ص 196)

4-1-1- أهمية الإرشاد الزوجي:

يعتبر الإرشاد الزوجي من أهم خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية للأزواج والزوجات، وقد نما الإرشاد الزوجي عالميا نموا سريعا خلال السبعينات، وزاد الإقبال عليه لحل المشكلات النفسية في مجال الزواج، ومع بداية الثمانينات تزايدت النماذج النظرية والتقنيات الاكلينكية في البحوث العلمية من خلال إنشاء برامج تنموية وقائية وعلاجية لإثراء الحياة الزوجية. وما يؤكد أهمية الإرشاد الزوجي، أن البلدان المتقدمة اهتمت به منذ زمن طويل وجعلت منه تخصصا قائما بذاته، ومهنة تمارس في المراكز والعيادات وأفردت له - كما في أمريكا - المجالات العلمية و دوريات متخصصة في الإرشاد الزوجي. (نادية أبو سكينه، منال الخضر، 2011، ص ص 307.308)

4-1-2 الحاجة إلى الإرشاد الزوجي: (نادية أبو سكينه، منال خضر، 2011، ص 308) وتتضح الحاجة إلى

الإرشاد الزوجي من خلال عدد من الاعتبارات أهمها مايلي:

* وجود نماذج سيئة للزواج مما يولد لدى البعض حساسية نفسية شديدة تؤدي إلى سوء التوافق الزوجي.
* مرور الأفراد بفترات انتقال حرجة عند الدخول في الزواج، وعند إنجاب الأطفال وعند انتهاء الزواج وفك الرابطة الزوجية أو الترميل، وما يتبع ذلك من تغيرات نفسية واجتماعية وأسرية، واختلاف مطالب الحياة وضرورة التوافق معها.

* وجود مشكلات زوجية في حالات الزواج والطلاق على السواء مع زيادتها في حالات الطلاق.

4-1-3 خدمات الإرشاد الزوجي: (ونوغي فطيمة: 2014، ص 90)

للإرشاد الزوجي العديد من الخدمات منها الخدمات الإرشادية الرئيسية، والخدمات الإرشادية

المساعدة كما يلي:

أ- الخدمات الإرشادية الرئيسية:

وتتمثل أهمها في النقاط التالية:

1- تبدأ خدمات الإرشاد الزوجي قبل الزواج حيث قد تكون لدى الفرد نقص المعلومات عن العلاقة الزوجية، أو عدم الثقة في النفس أو حالات التخوف والتشكك في الزواج، فتقدم للفرد المعلومات الكافية عن أصول العلاقة الزوجية والجنسية، وقد يستفاد هنا بجهود الأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام بغية الإعداد لحياة زوجية سليمة.

2- مساعدة الفرد في اختيار الشريك في ضوء القيم والتكافؤ بين الطرفين سناً وثقافة ومستوى، ويستلزم

ذلك دراسة شخصيتي زوجي المستقبل بحيث يعرف كل منهما نفسه والآخر، و يكون بذلك قرار الاختيار

حكيمًا، يلي ذلك الدخول في الحياة الزوجية و الاستقرار فيها، في مناخ يسوده الصدق والصراحة

والإخلاص والحب والاحترام والثقة المتبادلة وحسن الصحبة،و المعاشرة بالمعروف في حدود الله، ومراعاة

الحقوق والقيام بالواجبات في حدود الإمكانيات، وفي اعتدال وتعقل وفي قناعة وعفة، والمشاركة في السراء

والضراء والمحافظة على الأسرار الزوجية والتفاهم وحسن المعاملة.

3- التركيز لحل المشكلات الزوجية التي قد تحدث قبل الزواج أو أثناءه، حتى تبدأ الحياة الزوجية وتستمر في استقرار، كما تبذل الجهود الإرشادية هنا للتغلب على مشكلة اختيار الزوج، كما يحدث في زواج الصدفة والزواج المتسرع والزواج غير الناضج، زواج المصلحة، والزواج العرفي، وحالات الأم غير المتزوجة و الأب غير المتزوج، والاتجاهات السالبة والأفكار الخاطئة نحو الزواج، نقص التربية الزوجية، ومشكلات الزوجة العاملة، مشكلة تأخر الزواج، وقلق الانتظار و الخوف من المستقبل، ومشكلة الإحجام أو الإضرار عن الزواج، وما قد يصاحب ذلك من شعور بالوحدة والانطواء، وما قد تؤدي إليه من سلوك منحرف، والتفاوت بين الزوجين وعدم التكافؤ بين شخصيتهما بصفة عامة، أو في أحد المظاهر الجسمية، أو قد يكون هناك اختلافات طبي.

وقد تحدث مشكلات بسبب الاختلاط الزائد والتجارب قبل الزواج، وما قد ينجر عنه قبل إتمام الزواج أو بعد الدخول فيه.

4- وتوجه الجهود الإرشادية أيضا لحل المشكلات التي تطرأ أثناء الزواج مثل: مشكلات تنظيم الأسرة ومشكلة العقم بجانبها الفسيولوجي والسيكولوجي، وتدخّل الحماة والأقارب، وتعدد الزوجات وما يصاحبه من إرهاق وتشتت عدم استقرار وصراع، واضطراب العلاقة الزوجية اجتماعيا وانفعاليا، والمشكلات الجنسية مثل سوء التوافق الجنسي (البرود الجنسي، الضعف الجنسي، الممارسات الشاذة.... الخ) والخيانة الزوجية وما يتبعها من شك.

5- المساعدة في اتخاذ القرارات الزوجية المختلفة، وتتضمن المساعدة في قرار فك الرابطة الزوجية - الانفصال - أو الاستمرار فيها، أو اتخاذ قرار الزواج من جديد، والمساعدة في تخفيف الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على هذا القرار.

ب- الخدمات الإرشادية المساعدة:

إلى جانب الخدمات الإرشادية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك العديد من الخدمات الإرشادية المساعدة كالخدمات النفسية والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية وخدمات البحث العلمي كمايلي:

➤ **الخدمات النفسية:** وتشمل خدمات القياس النفسي مثل: إجراء الفحوص والبحوث ودراسة الشخصية للتعرف على نواحي القوة ونواحي الضعف، للتعرف على الحالات التي تحتاج الى خدمات متخصصة مبكرا، والاهتمام بالحالات التي تحتاج إلى مساعدة مركزة، كما في حالات سوء التوافق الزوجي وحالات الطلاق. وتمتد الخدمات النفسية لتشمل كل أنماط السلوك السوي والمنحرف فيما يتعلق بأنماط الحياة الزوجية، وتمتد أيضا لتقضي على أنواع المخاوف والصراع والحرمان والإحباط في الحياة الزوجية، وتعمل على إعادة التفاهم و تحقيق التوافق النفسي في حالات اضطراب العلاقات الزوجية.

كما تتضمن الخدمات النفسية الاهتمام بالدور المزدوج للمرأة - الزوجة. الأم - مع التركيز على كل من التوافق الزوجي والتوافق الأسري، وحل الصراع بين دور الزوجة الأم، ودور الزوجة العاملة، والاهتمام بكل مثلث الصراع- الزوجة، الأم، العاملة-.

➤ **الخدمات الاجتماعية:** وتتناول النواحي الاجتماعية المتعلقة بشخصية الزوجين وأسرتهما والعلاقات والمشكلات الاجتماعية، ودراسة ظروف التنشئة الاجتماعية، وتنظيم وتدعيم العلاقات والاتصال والتعاون بين أهل الزوجين كليهما وكذلك أصدقائهما، وتمتد إلى الرؤساء والزملاء في العمل.

➤ **الخدمات الصحية:** وتتضمن تقديم الخدمات الطبية، وتبدأ مع بداية فترة الخطوبة، حيث يتم إجراء الفحوص الطبية والمعملية الشاملة للاطمئنان على الخصوبة، والتعرف على الأمراض الوراثية، وتمتد بعد الزواج لتشمل الفحص الطبي الدوري، وتقديم المساعدات والمعلومات والخدمات الطبية لتنظيم الأسرة، وعلاج العقم، وتقديم برامج دورية لتوعية الأمهات بخصوص كيفية تربية أطفالهن صحيا، ومراعاة العناصر الطبية في المشكلات الزوجية.

➤ **خدمات البحث العلمي:** ويتضمن إجراء الدراسات المسحية للمشكلات والاضطرابات الزوجية ومدى انتشارها وأسبابها، وتشمل كذلك إجراء البحوث

الميدانية الاجتماعية لدراسة الحالات الفردية. (ونوغى فطيمة:2014، ص91-92)

4-2- العلاج الزوجي:

4-2-1- تعريف العلاج الزوجي: يعرف العلاج الزوجي بأنه العلاج الذي يختص بإيجاد وتصميم حلول نفسية وسلوكية، للمشكلات التي تنجم عن اضطراب التعاملات بين الزوجين، ويركز العلاج النفسي الزوجي على دينامية كل فرد من الزوجين والتفاعل بينهما.

بينما يركز الإرشاد الزوجي على ناحية معينة في التعامل، تسبب إشكالا معيناً ويسعى إلى إيجاد حل لها، دون أن يتعمق في أغوار الملبسات النفسية التي تتخلل تلك المشكلات، وكل من العلاج الزوجي والإرشاد الزوجي يركزان على مساعدة الزوجين على مواجهة مشكلاتهما بطريقة أكثر فاعلية. ومن المهم أن نبحث في العلاج الزوجي عن أهداف واقعية له، تتطلب في كثير من الأحيان إعادة الصياغة للبنية الأساسية للوحدة الزوجية، وأن نتبين وسائل حل المشكلات من خلال فهم مشترك للأزمة الزوجية، وقد يتطلب العلاج النفسي للمشكلات الزوجية أحيانا علاجاً نفسياً فردياً لأحد الزوجين أو كلاهما.

ويتم العلاج الفردي على يد نفس المعالج أو معالج آخر، ويهدف إلى تقوية القبلبات التكيفية لكل من الزوجين، وحتى عندما يكون العلاج الفردي لأحد الزوجين فقط، يُنصح بأن يلتقي المعالج بالزوج الآخر على انفراد مرة أو اثنتين على الأقل، لأن المعلومات التي يعطيها أحد الزوجين منفرداً كثيراً ما تثري العلاج بمعلومات ضرورية عن الطرفين قد لا تظهر في جلسات العلاج الثنائي.

بذلك كان من الضروري التعامل مع أي خوف أو قلق لدى أحد الزوجين أو كليهما من العلاج نفسه، فيشرح المعالج لهما تقنية العلاج وأهدافه ومتطلباته قبل البدء فيه. (منى الصواف، قتيبة الجلي،2006، ص 46.45)

4-2-2 استخدامات العلاج النفسي للمشكلات الزوجية: يستخدم العلاج النفسي للمشكلات الزوجية في حالات كثيرة نذكر منها:

* عند طلب الزوجان ذلك، وهو ما يدل على أن الزوجين على وعي كامل بأن علاقتهما الزوجية تمر بأزمة معينة.

* عندما يكون أحد الزوجين تحت علاج فردي ولم يسفر عن نتيجة مرضية.

* وقد تظهر دواعي العلاج الزوجي في بداية علاج أحد الزوجين، فينتبين للمعالج أن المشكلة لا تكمن في ذلك الفرد بل أنها مظهر لاضطراب العلاقة الزوجية نفسها.

وبصورة عامة فإن الداعي الرئيسي في العلاج الزوجي، هو اضطراب العلاقة الزوجية من خلال اضطراب الاتصالات العاطفية والفكرية بين الزوجين.

كما يلعب علاج الأطفال المضطربين نفسياً دوراً بارزاً في جلب الزوجين إلى العلاج، حيث كثيراً ما تعكس مشكلات الأطفال النفسية اضطراب العلاقة بين الوالدين، فالطفل في معاناته النفسية يعكس الوضع العائلي أو الزوجي في البيت ويكون اضطرابه بمثابة - صيحة للنجدة -.

وما تجدر الإشارة إليه أنه في المجتمعات العربية نادراً ما يطلب الزوج هذا النوع من العلاج، إذ في أغلب الأحيان تأتي الزوجة إلى العيادة بحثاً عن علاج لاضطرابها النفسي، ولكن سرعان ما يتبين أن أزمته النفسية ناتجة عن اضطراب العلاقة الزوجية. (منى الصواف قتيبة الجلي، 2006، ص ص 47.46)

وتبرر كل من "منى الصواف و قتيبة الجلي" 2006 ذلك بأنه في المجتمعات العربية عموماً يكون موقف الزوج السلبي في العلاج وذلك لعدة أسباب:

* أنه يرى بأن العلاج النفسي أمر مخجل ومعيب ولا يجب أن يظهر بمظهر المريض نفسياً.

* إنكار اشتراكه في العلاج لاعتقاده أن الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد، فالزوجة هي التي طلبت

العلاج، وهي المعنية به وليس هو، وحتى عندما يقتنع الزوج بالاشتراك في العلاج فعادة ما يبذل

المعالج النفسي جهود كبيرة لإبقائه تحت العلاج وإقناعه بضرورته، لأن الزوج مازال منكراً دوره في

الأزمة النفسية قيد البحث، ويرى أن المشكلة والأزمة كلها مركزة على الزوجة بوصفها هي المريضة.

وبذلك نجد بأن كلا من الإرشاد الزوجي والعلاج الزوجي يهدفان إلى تحسين العلاقة الزوجية والوصول

بها إلى بر الأمان من خلال تحقيق التوافق الزوجي.

ويتوقف نجاح كل منهما ' الإرشاد الزوجي والعلاج الزوجي ' على الوعي الكامل لكلا الزوجين لمشاكلهما الزوجية ورغبتهما الملحة لتجاوزها وحلها، فوعي الزوجين ونضجها يلعب دورا كبيرا في نجاح الإرشاد الزوجي والعلاج الزوجي، كما لا ننكر كفاءة كل من المرشد والمعالج في دفع العلاقة الزوجية نحو الاستقرار. (منى الصواف، قتيبة الجلي، 2006، ص 47).

فإمام المرشد أو المعالج بخصوصية المجتمع الذي ينتمي إليه كل من الزوجين، وتكوينه العالي في المجال ومهاراته وحنكته، له دور فعال وجوهري في إنجاح عملية العلاج أو الإرشاد الزوجي. وبصورة عامة يشير " ماهر محمود عمر " (2006) إلى الأسس البناءة لحل المشكلات في العلاقات الزوجية، لاعتبار أن تعثر الاستمرارية في الحياة الزوجية يكمن في تقوقع كلا الزوجين وجمودهما في هذه المشكلات، والتي قد تكون في صميمها مشكلات عادية ولكن طريقة النظر إليها من كلا الزوجين أو أحدهما قد تجعل منها مشكلات جادة، تهدد استمرارية العلاقة الزوجية وتنبئ بفشل الزواج. وبذلك فإن وسائل التعامل المناسبة مع مشكلات الحياة المتعاقبة على الزوجين، اللذين يسعيان بشتى الطرق الايجابية إلى المحافظة على عسرتهم معا في البيت الزوجية ، تنشأ غالبا تلقائيا بناءا على ما يتميز به تفكير كلا منهما، من مرونة و عقلانية في جو من ضبط النفس و التسامح وتحمل المسؤولية الكاملة عن سلوكياته اتجاه الآخر، واعتراف كل منهما بأخطائه و الاستفادة منها و الاعتذار و التصميم بعدم تكراره ، غير متناسين أهمية الترويح عن نفسيهما على اعتبار أنها أسس عامة يجب أن يتعلمها كل منهما قبل زواجه، من أجل تدعيم حياته و تعزيزها في بيت الزوجية الذي ينبغي أن يتميز بالسعادة و الاستقرار (ماهر محمود عمر، 2006، ص 378)

ويمكن تلخيص هذه الأسس في النقاط التالية:

* مرونة وعقلانية التفكير .

* ضبط النفس وكضم الغيظ والتحكم في الانفعالات.

الفصل الرابع: سوء التوافق الزوجي.

*تحمل المسؤولية الكاملة من جانب أي الطرفين فيما يتعلق بسلوكياته الخاطئة اتجاه الطرف الآخر.
*الترويح عن النفس.

في حالة تعقد المشكلات الزوجية وعجز كلا الزوجان عن حلها بأنفسهما لسبب أو لآخر يشير ماهر محمود عمر" إلى عدم التسرع بالانفصال والالتجاء إلى طريقتين لحل هذه المشكلات وهما

- الطريقة الأولى: الالتجاء إلى أقارب أي من الزوجين مما يتصفون بالحكمة والتعقل والتقوى ليكون

حكما بينهما امتثالاً لقوله تعالى " **وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إِطْلَاقاً**

بِوَفْقِ اللَّهِ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً" (النساء الآية 35). وإذا عجز الزوجان عن إيجاد الحكم المناسب من

الأقرباء لأي سبب كان لابد من اللجوء الى الطريقة الثانية.

- الطريقة الثانية: وهي التجاء إلى المرشد النفسي للاستفادة من خدمات الإرشاد الزوجي.

لكن من خلال ممارسة العيادية للباحثة لاحظت عدم إدراك الزوجين لأهمية كل من الارشاد الزوجي

والعلاج الزوجي، في تحسين العلاقة بين الزوجين وتوجيههم لحياة أفضل، وفي معظم الأحيان نجد

الزوجات يرتدون للعيادات النفسية للشكوة فقط وتفريغ الانفعالي، دون أدراك ووعي منهن واستعاب ما

يوجه لهم من إرشادات او تكفل، هذا يرجع للخوف من المجتمع ونظرة المجتمع للزواج مترددات

للعیادات النفسية.

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما تقدم طرحه من مفاهيم ومقاربات نظرية وعوامل سوء التوافق صولا الى الوقاية من سوء التوافق الزوجي نرى انه علينا ان ندرك حقيقة هذه المشكلة و فهم ابعادها لسهولة التحكم فيهاو أيضا العمل على عدم الوقوع فيها بتاتا، وذلك بالتربية السليمة منذ الطفولة، من خلال التنشئة الأسرية التي تُكون في ذهنية الطفل، الملامح الايجابية للعلاقة الزوجية والتي يستمدّها من خلال علاقة والديه ببعض، والتي تمتد إلى مرحلة الرشد، من خلال حسن اختيار الشريك ومن خلال التقارب الفكري والديني والعمرى للشريك، والتمتع بالنضج الانفعالي والتوافق النفسى كمؤشر للصحة النفسية وغيرها من العوامل المساهمة في تحقيق التوافق الزوجي.

الى جانب ذلك امكانية الاستفادة من برامج الارشاد الزوجي كخطوة مهمة في رسم معالم العلاقة الزوجية السليمة وتوطيدها. فهذه العوامل قد تدرء سوء التوافق الزوجي، الذي له آثار نفسية لكلا الزوجين، كونه يمثل ضغطا في حد ذاته والذي يخضع له الزوجان أو أحدهما، للتعاسة التي يعيشانها مع عدم القدرة على فك الربطة الزوجية بصورة شرعية.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تخصيص:

- 1- منهج الدراسة.
 - 2- الدراسة الاستطلاعية.
 - 3- الدراسة الأساسية
 - 1-3- عينة الدراسة الأساسية.
 - 2-3- الإطار الزمني والمكاني لدراسة الأساسية.
 - 3-3- أدوات الدراسة الأساسية.
 - 4- المعالجة الإحصائية.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

بعد التطرق بالتفصيل لموضوع الدراسة من الناحية النظرية نحاول الآن من خلال هذا الفصل التعريف بالجانب الميداني للدراسة والتمثل في محاولة تطبيق ما تم استقصاؤه نظريا على مجتمع البحث، لذا نسعى أولا لتعرف بالمنهج المتبع في الدراسة الميدانية مرورا بالدراسة الاستطلاعية وأهدافها و ادواتها و عينتها ونتائجها، انتقالا للدراسة الأساسية وكذا المجتمع محل الدراسة، ومن ثمة التطرق الى المجال المكاني والزمني للدراسة، انتقالا الى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، كما تطرقنا للعينة وطريقة اختيارها وإجراءات حساب الثبات والصدق والأساليب الاحصائية التي استخدمت في المعالجة.

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة:

المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، والمنهج المتبع في أي دراسة نفسية أو تربوية أو نفسو اجتماعية يستوحى عادة من طبيعة الموضوع الذي يدرسه والمشكلة التي يعالجها، وفي دراستنا الحالية، ووفقا لمشكلة البحث التي تم طرحها ارتأينا الى ان نوع هذه الدراسة هي دراسة نفسو اجتماعية منها كان المنهج الوصفي هو المناسب، كما هو معروف انه لا يقتصر على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة الى تحليلها الكافي والدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، بالإضافة إلى استخدام أساليب القياس والتصنيف

والتفسير بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (صابر، خفاجة، 2002، ص 87).

ونظرا لكون الدراسة الحالية تسعى إلى معرفة العلاقة بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة، والتعرف على الفروق بين الخصائص الديمغرافية بين مفردات العينة، ومنه كان اعتمادنا على المنهج الوصفي بأسلوبيه الارتباطي والمقارن.

طبعاً كما نعلم ان المنهج الوصفي كغيره من المناهج يتم وفق خطوات مدروسة لتحقيق الهدف منه والوصول الى نتائج، من خلال دراستنا هذه حاولنا التقييد بهذه الخطوات بدأ بمشكلة البحث وأهداف الدراسة والفروض البحثية، ثم اتبعنا الدراسة الميدانية واختيار العينة وأدوات الدراسة وجمع المعلومات والبيانات المطلوبة وفق

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الأهداف، تم اخضاعها للمعالجة الإحصائية وفق مجموعة من أساليب لاختبار فرضيات المطروحة للوقوف على مجموعة من النتائج وتحليلها، من بعد تعميمها هكذا نساهم في تقدم المعرفة.

2- الدراسة الاستطلاعية :

تعتبر الدراسة الاستطلاعية من الخطوات الأولى والمهمة في البحوث الاجتماعية والإنسانية من حيث الهدف لاكتشاف الأفكار الجديدة والمتباينة التي تساعد على فهم المشكلة المدروسة في الدراسة هي شأنها شأن الدراسة الأساسية وتتم وفق خطوات متباينة بدأ بالأهداف وأدوات والعينة وصولاً الى النتائج.

2-1- أهداف الدراسة الاستطلاعية:

هدفت الباحثة من خلال القيام بالدراسة الاستطلاعية حول الظاهرة موضوع الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

*تعتبر الدراسة الاستطلاعية عملية لتحديد فرضيات البحث ثم الاعتماد عليها كمرحلة فحص الفرضيات الممكنة.

*تسعى الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على ميدان إجراء الدراسة والحصول على المعلومات الأولية الميدانية حول المشكلة المراد دراستها والتعرف على بعض الصعوبات للتحكم فيها من خلال الدراسة الأساسية.

*تصميم قائمة لرصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة ذلك بمساعدة خبراء مهتمون بقضايا العنف الزوجي.

*اجراء الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة.

*التعرف على أشكال العنف الزوجي لدى أفراد العينة.

2-2 - المجال المكاني والزمني للدراسة الاستطلاعية :

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

2-2-1- المجال المكاني:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة في وحدة الكشف والمتابعة لمؤسسة التربية أحمد زيد بالعالية، ذلك لان الباحثة تشغل منصب أخصائي نفساني عيادي بالوحدة، تشمل أيضا طبيب عام وممرضة وطبيب اسنان، كانت العيادة تهتم بالمتابعة النفسية للتلميذ وعائلته، وكل من يشغل بتلك المؤسسة التربوية أحمد زيد - العالوية- خاصة في ناحية التكفل النفسي. كانت ارتداد الزوجات المعنفات بشكل مستمر طلب للمساعدة النفسية وإعطاء النصائح في كيفية التعامل مع الزوج العنيف وأيضا لتفريغ الانفعالي لذلك تم اختياره كمكان انسب للدراسة.

2-2-2- المجال الزمني:

بدأت الدراسة الاستطلاعية خلال عام الدراسي 2015/2014

2-3- عينة الدراسة الاستطلاعية:

عدد مفردات العينة الاستطلاعية قدر بـ 30 زوجة معنفة مترددة على وحدة الكشف والمتابعة النفسية لمؤسسة التربية أحمد زيد -العالوية- وهي عينة قصدية عرضية، تم اختيار الزوجات المعنفات من طرف أزواجهن يعانين من اشكال متعددة من العنف.

2-4- إجراءات الميدانية للدراسة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بتوجيه أسئلة على كل من تراه مختص بقضايا العنف الزوجي من الاجل بناء فقرات استبيان حول قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة وهم (قاضي مهتم بقضايا المدنية - محامي - اخصائي نفساني - طبيب شرعي - أساتذة في الجامعة هم استاذ مختص في قانون الاسرة والطفل - أستاذ في علم الاجتماع العائلي - أستاذ في ارشاد الاسري - وأستاذ في علم النفس العيادي - أستاذ في علم النفس الاجتماعي)

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

جدول رقم 01 يمثل أسماء الخبراء والأساتذة

التخصص	أسماء الخبراء والأساتذة
علم النفس الاجتماعي - جامعة محمد خيضر	بروفيسور جابر نصر الدين
علم النفس العيادي - جامعة منتوري قسنطينة	بروفيسور بوسنة عبد الوافي زهير
قاضي في الأحوال الشخصية - مجلس بسكرة	فرحات أحمد
محامي - لدي المجلس والمحكمة العليا	حمود إلياس
باحثة وأخصائية نفسانية - متوسطة احمد زيد	حاج الشيخ سمية
علم الاجتماع العائلي - جامعة بوزريعة -	جميلة علاوي
قانون الاسرة والطفل جامعة خنشلة	بروفيسور بوكماش محمد
الارشاد الاسري - جامعة بوزريعة -	كلثوم بالميهوب

كانت الأسئلة على النحو الآتي:

- 1- ماهي اشكال العنف الزوجي منتشرة في المجتمع الجزائري حاليا؟
- 2- فما تتمثل مظاهر كل شكل من اشكال العنف الزوجي كما هي في الواقع ذلك حسب خبرتك ميدان التعامل في هذه القضايا؟
ومنها كانت الإجابة على الشكل الآتي:

- 1- أشكال العنف الزوجي: العنف الجسدي - العنف النفسي - العنف الجنسي - العنف الاقتصادي.
- 2- مظاهر كل شكل من اشكال العنف وجاءت على الشكل الآتي:

❖ العنف الجسدي

- يقوم زوجك بضربك على الوجه
- يقوم زوجك بركلك
- يمارس عليك زوجك أقصى انواع التعذيب البدني
- يقذفك زوجك بأشياء مادية حادة
- يقوم زوجك بمحاولة قتلك
- يمارس عليك زوجك الضرب المبرح امام الاولاد

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

❖ العنف النفسي:

- يسمكك زوجك كلام قبيح
- يقوم زوجك بتهديدك
- يقلل زوجك من احترامك امام الاولاد
- يقلل زوجك من احترامك امام اهله
- ينتقد زوجك جميع تصرفاتك
- كلام زوجك نحوك يحمل طابع الصراخ
- يهجرك زوجك
- يطلب رأيك بخصوص امروكم الشخصية

❖ العنف الجنسي:

- لا يهتم زوجك برغباتك اثناء ممارسة الجنس معه
- يمارس زوجك الجنس معك دون مداخلات اولية
- يطلب ممارسة الجنس معك في اماكن محرمة شرعا
- يطلب ممارسة الجنس معك وقت الحيض والنفاس
- يمارس الجنس معك بدون رضاك
- يعنفك زوجك اثناء معاشرته الجنسية
- غير راضية على اداء زوجك الجنسي

❖ العنف الاقتصادي:

- يتحمل زوجك مسؤولية الانفاق على الاسرة
- يحرمك من الذهاب لمناسبة عائلية بسبب المال
- لا يلبي كل متطلباتك الشرائية الخاصة بك
- يقوم زوجك بابتزازك ماديا
- يأخذ زوجك من مالك الخاص

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

-زوجك مقصر في مصروف البيت

-زوجك لا ينفق عليك

-يهتم زوجك بتكاليف علاجك

2-5- الخصائص السيكومترية لقائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة:

2-5-1- صدق الاختبار:

2-5-1-1- حساب الصدق الظاهري

عندما يتدخل المحكمين في اثبات مدى صحة البنود الموضوعة من أجل أي استبيان، وعلى العموم يمكن حساب الصدق الظاهري من خلال معادلة اللوشي المحكمين: كالتالي

ن و - ن/2

ص. و =

ن/2

حيث:

ن: عدد المحكمين الكلي.

ن و: عدد المحكمين الذين اجابوا ان البند يقيس (نعم).

وعلى العموم كان عدد المحكمين الكلي (5) اجابوا على مدى صحة البنود وتوافقها مع المحاور الموضوعة حيث كانت النتائج كالتالي:

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

جدول 02 يوضح الصديق الظاهري لبنود قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة

المحور	البنود	عدد المحكمين الذين اجابوا ان البند يقيس	تطبيق معادلة اللوشي
	يقوم زوجك بضربك على الوجه	5	1
العنف الجسدي	يقوم زوجك بركلك	5	1
	يمارس عليك زوجك أقسى انواع التعذيب البدني	4	0.6
	يقذفك زوجك بأشياء مادية حادة	5	1
	يقوم زوجك بمحاولة قتلك	5	1
	يمارس عليك زوجك الضرب المبرح امام الاولاد	4	0.6
	يسمعك زوجك كلام قبيح	5	1
	يقوم زوجك بتهديدك	5	1
العنف النفسي	يقلل زوجك من احترامك امام الاولاد	5	1
	يقلل زوجك من احترامك امام اهله	5	1
	ينتقد زوجك جميع تصرفاتك	5	1
	كلام زوجك نحوك يحمل طابع الصراخ	5	1
	يهجرك زوجك	4	0.6
	يطلب رأيك بخصوص امروكم الشخصية	4	0.6
	لا يهتم زوجك برغباتك اثناء ممارسة الجنس معه	5	1
	يمارس زوجك الجنس معك دون مداعبات اولية	5	1
العنف الجنسي	يطلب ممارسة الجنس معك في اماكن محرمة شرعا	5	1
	يطلب ممارسة الجنس معك وقت الحيض والنفاس	5	1
	يمارس الجنس معك بدون رضاك	5	1
	يعنفك زوجك اثناء معاشرته الجنسية	5	1
	غير راضية على اداء زوجك الجنسي	3	1
	يتحمل زوجك مسؤولية الانفاق على الاسرة	5	1
	يحرملك من الذهاب لمناسبة عائلية بسبب المال	5	1

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1	5	لا يلبي كل متطلباتك الشرائية الخاصة بك	
1	5	يقوم زوجك بابتزازك ماديا	العنف الاقتصادي
1	5	يأخذ زوجك من مالك الخاص	
1	5	زوجك مقصر في مصروف البيت	
1	5	زوجك لا ينفق عليك	
1	5	يهتم زوجك بتكاليف علاجك	
1	5	لا يتحمل مسؤولية في الانفاق أبدا	

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان معظم المحكمين كانت اجابتهم على البنود متقاربة، وفي مجملها موافقة على مجموع البنود الموضوعه لكل محور وهذا ما دلت عليه النتائج ومنه:

$$\text{المجموع / البنود: } 0.98 = 30/29.4$$

وهي بنسبة 98% وهي نسبة مرتفعة من الصدق تدل على أن الاستبيان مقبول الصدق الظاهري، أي صدق ظاهري جيد.

2-5-1-2- الصدق التمييزي:

قامت الباحثة بحساب الصدق الاختبار بطريقة الصدق التمييزي، بالاعتماد على نسبة 27% تم استخراج مجموعتين متناقضتين، المجموعة الأولى تضم مرتفعي الدرجات والمجموعة الثانية تضم منخفضي الدرجات، ثم قمنا بتطبيق اختبار -ت- وذلك من أجل تبيان مدى قدرته على التمييز بين المجموعتين العلوية والسلفية ويمكن تلخيص نتائج الصدق التمييزي للدراسة الحالية في الجدول التالي.

$$0.27 \times 30 = 8.1 \text{ أي } 8 \text{ أفراد بنسبة } 27\% \text{ من مجموع مفردات العينة احدهما}$$

مجموعة دنيا من حيث انخفاض درجاتها على الخاصية و الأخرى العليا من حيث ارتفاع درجاتها في الخاصية

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

جدول رقم 03 يمثل قيمة ت- لدلالة الفروق بين المجموعة العليا والدنيا على اختبار

قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة:

مستوى الدلالة	قيمة ت-	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	المجموعة	قائمة اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة
0.01	10.52	7.55	36.27	العليا ن=8	
		2.55	7.32	الدنيا ن=8	

من خلال نتائج الجدول نستنتج ان الفروق بين المتوسطات الحسابية كانت دالة احصائيا بين المجموعتين الدنيا والعليا عند مستوى دلالة $a=0.01$

2-5-2- حساب الثبات :

تم حساب ثبات الاختبار بطريقتين هما حساب معامل الفا كرونباخ (∞) وطريقة التجزئة النصفية، هذه الأخيرة تعذر إعادة اجراء الاختبار على نفس الأفراد.

جدول رقم 04 يوضح ثبات اختبار قائمة الرصد لأشكال العنف الزوجي ضد الزوجة بطريفة الفا كرونباخ:

الابعاد	معامل ألفا كرونباخ
العنف الجسدي	<u>0.91</u>
العنف النفسي	<u>0.80</u>
العنف الجنسي	<u>0.77</u>
العنف الاقتصادي	<u>0.87</u>

من خلال الجدول نلاحظ ان معامل الفا كرونباخ دال، مما يؤكد ثبات الاختبار .

جدول رقم 05 يوضح ثبات اختبار قائمة الرصد لأشكال العنف الزوجي ضد الزوجة بطريفة التجزئة النصفية (معادلة سبيرمان - براون -).
سبيرمان - براون -).

الابعاد	معادلة سبيرمان - براون
العنف الجسدي	<u>0.94</u>
العنف النفسي	<u>0.83</u>
العنف الجنسي	<u>0.76</u>
العنف الاقتصادي	<u>0.90</u>

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

2-6- الصورة النهائية لاختبار قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة: تكون في الملاحق

الجزء الأول: ويضم البيانات الشخصية لمفردة العينة المستوى الدراسي،
الوظيفة، سن الزوج

الجزء الثاني: يتكون من 30 بند موزعة على أربع ابعاد كما يلي:

البعد الأول: العنف الجسدي ويتكون من 6 عبارات.

البعد الثاني: العنف النفسي ويتكون من 8 عبارات.

البعد الثالث: العنف الجنسي ويتكون من 7 عبارات.

البعد الرابع: العنف الرابع ويتكون من 9 عبارات.

أما بالنسبة لطريقة الإجابة بوضع علامة (x) امام الخيارات وهي (نعم - لا)،
ويتم تصحيح خيارات بإعطاء نعم = 2 ولا = 1.

وبذلك يكون الحد الأعلى لمفردة العينة على هذا السلم هي $(30 \times 2) = 60$

درجة والحد الأدنى هو $(30 \times 1) = 30$ درجة.

2-7- نتائج الدراسة الاستطلاعية:

1- تم التعرف على مجتمع البحث وصولا لمفردات عينة الدراسة.

2- تحديد فرضيات الدراسة بصفة دقيقة.

3- بناء اختبار قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة.

4- اختبار صدق وثبات اختبار قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد

الزوجة.

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

3- الدراسة الأساسية:

3-1-3- عينة الدراسة الأساسية:

تعتبر المعاينة من أهم خطوات البحث في العلوم الاجتماعية، والهدف من اختيار العينة هو الحصول على معلومات تتعلق بمجتمع الدراسة (احمد طيب الخطيب، 2003، ص 43).

3-1-1-3- كيفية اختيار العينة: كان عدد العينة الدراسة (120) مفردة وهن زوجات معنفات تم اختيارهن بطريقة قصدية، وهنالك ما يسمى هذه الطريقة بالطريقة العمدية أو الاختيار بالخبرة. هذا يعني ان أساس الاختيار خبرة الباحث ومعرفة بأن المفردة أو تلك تمثل مجتمع الدراسة ويجب على الباحث عندما يطبق هذا الأسلوب أن يبرر علميا اختياره، حتى لا يتهم بالتحيز (صالح بن حمر العساف، 1989: ص 99).

كما تعرف أيضا بأنها العينة التي يقوم الباحث باختيارها على أساس انها تحقق أغراض الدراسة والبحث، فالباحث يقوم باختيار عينته على أساس خبرته بالخصائص والمميزات التي تتمتع بها تلك العينة من تمثيل صحيح للمجتمع الأصلي، وبالتالي فهو يوفر كثيرا من الوقت والجهد. (كامل محمد المغربي، 2006: ص 147).

فالعينة القصدية تختار بقصد حيث تكون لدينا مجموعة تتميز بخصائص معينة نبحث عنها، وفي البحث الحالي المجموعة المقصودة هن الزوجات المعنفات من طرف ازواجهن وباي شكل من أشكال العنف.

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

كان العدد 120 مفردة لكن من خلال تطبيق مقياس التوافق الزوجي ليوقطاية مراد (2000) تحصلنا على 80 مفردة تعاني من سوء التوافق الزوجي او التوافق الضعيف. ومنه اعتمدنا على 80 مفردة. لان نحن نحتاج لزوجات معنفات ويعانين من سوء التوافق الزوجي او التوافق الضعيف.

2-1-3- خصائص عينة الدراسة : من حيث المستوى التعليمي :

جدول رقم 06 يوضح خصائص العينة من حيث سن الزوج:

سن الزوج	عدد مفردات العينة	النسب
فوق 50 سنة	55	% 68.75
تحت 50 سنة	25	% 31.25
المجموع	80	% 80

من خلال الجدول نرى ان عدد الكبير لمفردات العينة ازوجهن فوق 50 سنة، وجاء عددهم 55 مفردة وتحت 50 سنة عددهم 25 مفردة. هم مجموعات تتم المقارنة بينهم.

جدول رقم 07 يوضح خصائص العينة من حيث عمل الزوجة:

تعمل	النسبة	لا تعمل	النسبة
60	% 75	20	% 25

نرى من خلال الجدول المبين اعلاه ان عينة البحث اغلبها تعمل وقدرت بـ 60 مفردة، وقدرت 20 مفردة لا تعمل هم مجموعات تتم المقارنة بينهم

جدول رقم 08 يوضح خصائص العينة من حيث مستوى التعليمي:

مستوى العينة	متوسط	الثانوي	الجامعي	المجموع
العينة	25	20	35	80
النسب	% 31.25	% 25	% 43.75	% 100

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الجدول ان توزيع افراد العينة متوازن تقريبا، فكانت اعلى مستوى هو المستوى الجامعي قدر بـ 35 ثم يليها المستوى المتوسط بـ 25 وأخير المستوى الثانوي بـ 20. وتتم المقارنة بينهم.

3-2-2- المجال المكاني والزمني للدراسة الأساسية:

3-2-1- المجال المكاني: وتتمثل في العيادات والمراكز الحكومية ووحدات

الكشف والمتابعة الخاصة بالطب المدرسي بولاية بسكرة التي تحوي أخصائيين نفسانيين، والتي بلغ عددها حسب المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (14) موزعة على مستوى الولاية. أما العدد الاجمالي للأخصائيين النفسانيين فهو (33) ما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 09 يوضح قائمة اسمية للعيادات النفسية الحكومية لولاية بسكرة التي تم التعامل معها في الدراسة الأساسية:

الرقم	اسم العيادة أو المركز	عدد الأخصائيين النفسانيين
1	العيادة المتعددة الخدمات - رزيق يونس - العالية	02
2	العيادة المتعددة الخدمات - أحمد رمضان قبائلي	02
3	العيادة المتعددة الخدمات - ابن باديس "726"	02
4	العيادة المتعددة الخدمات - سالم عبد الرحمان - البوخاري	02
5	العيادة المتعددة الخدمات - محمد شكري بوزيان - الضلعة	02
6	العيادة المتعددة الخدمات - زكريي عبد الحفيظ "بسكرة القديمة"	02
7	العيادة المتعددة الخدمات - الأخوين بوزاهر - "المنطقة الغربية"	02

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

01	العيادة المتعددة الخدمات - الحاجب -	8
01	قاعة علاج العالية الجديدة - قاضي احمد بن محمد -	9
01	قاعة علاج بولنوار منيب "سيدي غزال"	10
01	دار داء السكري "البوخاري"	11
01	مركز الكشف الطوعي "العالية"	12
04	المركز الوسيط لمعالجة الإدمان	13
10	06 وحدات الكشف والمتابعة للطب المدرسي	14
33	14 مركز وعيادة	المجموع

1-3-2- المجال الزمني : امتدت الدراسة الأساسية خلال جانفي 2015 الى غاية أفريل 2016.

3-3- أدوات الدراسة الأساسية :

3-3-1- مقياس التوافق الزوجي لمراد بوقطاية (2000):

3-3-1- مبررات اختيار مقياس التوافق الزوجي لمراد بوقطاية (2000): مقياس التوافق الزوجي

لمراد بوقطاية (2000) صُمم خصيصا لقياس التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري، بمعنى أنه مستمد من البنية الثقافية والاجتماعية والنسق القيمي له، والذي يضيف دلالة على أنماط التفاعل بين الأزواج.

إلى جانب ذلك فإن مقياس التوافق الزوجي لمراد بوقطاية (2000) حسب ما رأيت الباحثة انه يتناسب

مع أهداف الدراسة من حيث أنه يميز ما بين المتوافقين وغير المتوافقين زوجيا

3-3-1-2- مراحل تصميم مقياس التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري لمراد بوقطاية (2000):

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

لقد بدأ الباحث مراد بوقطاية (2000) بوضع (98) فقرة أولية افتراض فيها تغطية الجوانب الأساسية للتوافق في الحياة الزوجية.

ولقد أشرك الباحث 12 أستاذا في تقدير مدى تغطية هذه الفقرات لأبعاد أو مجالات التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري استفاد الباحث من هذه التغذية الراجعة، القائمة على تقدير الأساتذة في اختزال وتعديل فقرات الصورة الأولية للمقياس، إذ أن الفقرات التي لم ترق إلى 80% من اتفاق المحكمين وبالتالي أصبح المقياس بعد التحكيم يتكون من 62 فقرة، ومن أمثلة الفقرات التي حذفت:

كم هي درجة الاتفاق بينك وبين زوجك (ك) في تدابير الشؤون الخاصة بالعائلة؟

1- كم هو مقدار شعورك بالتعاسة والبؤس وأنت مع شريك حياتك؟

2- كم هو مقدار مشاركة زوجتك (ك) في الفراش؟

3- كم هو مقدار شعورك بالحاجة للزواج؟

4- كم هو مقدار الصراع الموجود بينك وبين زوجتك (ك) في قرارات الشراء؟ (مراد بوقطاية 2000، ص 149-147)

3-3-1-3- عينة الدراسة الاستطلاعية التي أجرى عليها مقياس التوافق الزوجي:

أجري مقياس التوافق الزوجي المتكون من (62) فقرة على عينة قوامها (67) فردا، حيث أن عدد المتزوجين يساوي 34 متزوج، وعدد المتزوجات يساوي 33 متروجة يتراوح مجال السن للعينة من 23 إلى 56 سنة بمتوسط حسابي 35.84 انحرافه معياري يساوي 7.01. (مراد بوقطاية 2000 ص 149).

3-3-1-4- وصف مقياس التوافق الزوجي:

يستهدف المقياس قياس الأبعاد أو المجالات الأساسية للتوافق في الحياة الزوجية وتتجلى هذه الأبعاد فيما يلي:

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تعريف الأبعاد أو المجالات	الأبعاد أو المجالات وأرقام البنود التي تشملها
طبيعة الاتصال بين بالوالدين والأقارب والأصدقاء والجيران	1. العلاقات الاجتماعية : 2-3-4-5-6-7-9-10-11-12-13-18-19-20-21-26-27
تتعلق بالإشباع والرضا الجنسي ومدى الاتفاق على تنظيم الإنجاب	2. العلاقات الجنسية وتنظيم الإنجاب للزوجين 1-8
يقصد بها مدى تطبيق واحترام التعاليم الدينية والقيم والأعراف الاجتماعية	3. العلاقات الثقافية : 14-15-16-17
القرارات الأسرية تُتخذ بالتعاون والتشاور بين الزوجين.	4. مجالات التعاون والتشاور بين الزوجين : 22-23-24-25-28-30-31-34-35
الاعتناء بمظهر الأسرة والنظافة	5. مجالات النظافة ومظهر الأسرة : 29
مدى ارتياح الزوج في اختيار شريكه أو الزوجة للعيش مع شريك حياتها	6. الاختيار الزوجي : 32-45-48
اتجاه كل زوج إزاء الآخر والمشاعر التي يكنها كل شريك لشريكه.	7. العلاقات بين الزوجين : 33-36-37-38-39-40-41-42-43-44-46-47-49-50-51-52-53-54

لقد اتخذت صياغة الأسئلة ثلاثة أشكال:

* الشكل الأول: يتمثل في تقديم 31 فقرة، وطلب من المبحوث أن يقدر درجة الاتفاق بينه وبين شريك حياته الزوجية في المواضيع التي تنص عليها الفقرات، مجيباً على سلم خماسي ينطوي على الفئات المترتبة التالية:

- يوجد اتفاق تام - يوجد اتفاق - يوجد اتفاق متوسط - يوجد اتفاق قليل - لا يوجد إطلاقاً - وفيما يلي نماذج من هذه الفقرات:

ما هي درجة الاتفاق بينك وبين زوجتك (ك) في الأمور التالية:

لا يوجد اتفاق إطلاقاً	اتفاق قليل	اتفاق متوسط	اتفاق	اتفاق تام	درجات الاتفاق الأسئلة
					* في تنظيم الإنجاب؟
					* في العلاقات مع الوالدين؟
					* في العلاقات مع الجيران؟
					* في أداء الصلاة؟

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

					*في لبس الحجاب؟
					*في تربية الاطفال؟
					*في توفير المال؟
					*في تسيير وتخطيط الحياة الزوجية
					*في التعاون بينكما؟
					*في امور الطبخ؟

* أما الشكل الثاني من الصياغة للأسئلة فتمثل في تقدير المبحوث لرأيه وشعوره واتجاهاته ومدى رضاه في إطار الحياة الزوجية على سلم متدرج خماسي تختلف محتوى فئاته الخمس حسب طبيعة السؤال، ويوجد 24 سؤال صيغت على هذه الشاكلة وفيما يلي نماذج عنها:

1- ماهي درجة رغبتك في تغيير زوجتك(ك)؟

لا توجد أي رغبة () لا أرغب () رغبة متوسطة () رغبة معتبرة () رغبة عالية ().

2- إلى أي درجة تقدر (ين) مشاركة الزوجة (الزوج) في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الزوجية؟

تقدير كبير () تقدير مقبول () تقدير متوسط ()

تقدير ضعيف () تقدير ضعيف جدا ().

3- إلى أي درجة أنت راض(ية) عن تلبية حاجاتك من طرف زوجتك(ك).

راض(ية) تماما () راض(ية) راض (ية) () نوعا ما ()

غير راض(ية) () غير راض(ية) تماما ().

4- ماهي درجة تبادل المحبة بينك وبين زوجتك(ك)؟

درجة كبيرة () درجة مقبولة () درجة متوسطة ()

درجة ضعيفة () درجة ضعيفة جدا ().

5- ماهي درجة شعورك بالسعادة مع شريك(ة) حياتك؟

سعادة كبيرة () سعادة معتبرة () سعادة متوسطة ().

سعادة قليلة () لا توجد سعادة بتاتا ().

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

* أما الشكل الثالث فيتجلى في اقتراح الأرومة الأساسية للسؤال متبوعا بدائل تتراوح من بديلين إلى ثلاث بدائل حسب طبيعة السؤال.

وفيما يلي نماذج لهذه الفقرات:

1- هل تعرف (بين) كل أو بعض أو قليل من الأشياء التي يحبها (تحبها) زوجتك (ك)؟

() أعرف كل الأشياء التي تحبها (يحبها).

() أعرف بعض الأشياء التي تحبها (يحبها).

() أعرف قليل من الأشياء التي تحبها (يحبها).

2- عندما تحدث الاختلافات تؤدي عادة إلى :

() استسلام الزوج.

() استسلام الزوجة.

() اتفاق عن طريق التسوية المتبادلة.

هل سبق وأن تمنيت بأنك لم تتزوج (ي)؟

نعم ()، لا () (مراد بوقطاية، 2000، ص، ص 150، 153)

3-3-1-5- قياس ثبات مقياس التوافق الزوجي:

أجري المقياس على العينة السالفة الذكر واستغرق إجراءه ثلاثة أشهر، واستغلت البيانات في تقدير الخصائص السيكو مترية للمقياس بما في ذلك قياس الثبات.

بما أن المقياس لا ينطوي على عوامل متباينة، بل على أبعاد منسجمة في إطار المفهوم العام المتمثل في التوافق الزوجي.

ارتأ الباحث أن يقدر الثبات عن طريق التناسق الداخلي للمقياس، ولذلك استعمل الباحث طريقة ألفا لكرونباخ لكون الفقرات يجاب عنها وفقا لمتصل يحتوي على خمس فئات.

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

بعد تحليل المعطيات باستعمال الحزم الإحصائيات المعروفة ب (spss19) وجد الباحث أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 9483. وهو مستوى ثبات مرتفع. (مراد بوقطاية، 2000، ص154)

3-3-1-6- صدق مقياس التوافق الزوجي:

ولتقدير الصدق عرض المقياس الذي كان يحتوي على 98 سؤالاً على 12 محكماً وطلب منهم أن يقدروا مدى موثمة كل سؤال لقياس التوافق الزوجي.

وبناء على تقديرات المحكمين أبقى الباحث على 62 سؤالاً، واستبعد 36 سؤالاً لأنها لم تحز على نسبة 80% من اتفاق المحكمين. (مراد بوقطاية، 2000، ص154)

3-3-1-7- التعديلات التي أجريت على مقياس التوافق الزوجي:

أ- تم اختزال فقرات الصورة الأولية للمقياس من (98) فقرة إلى (62) فقرة بناءً على تقديرات المحكمين، ومن أمثلة الفقرات التي تم حذفها ما يلي:

- 1- كم هي درجة ضرورة تدخل حماة الزوجة في شؤون الأسرة؟
- 2- كم هي درجة ضرورة تدخل أصدقاء الزوج في شؤون الأسرة؟
- 3- كم هو مهم بالنسبة لك أن تكون الزوجة عاملة؟
- 4- كم هو مهم بالنسبة لك أن يعترف (تعترف) زوجتك (ك) بخطئه (ها) عندما يكون واضحاً وصريحاً؟
- 5- كم هو مهم بالنسبة لك أن تلتزم الزوجة بأداب المرأة المسلمة كلباس الزي الإسلامي مثلاً؟
- 6- كم هو مهم بالنسبة لك أن يلتزم الزوج بأداب الزوج الإسلامي كالوفاء بالحقوق مثلاً؟
- 7- كم هو مهم بالنسبة لك أن تقدم (يقدم زوجتك (ك) مصلحة وشؤون الأطفال على عمله (ها)؟
- 8- كم هو مهم بالنسبة لك ألا تقارنك (يقارنك) زوجتك (ك) بالأصدقاء؟
- 9- كم هو مهم بالنسبة لك أن تتزين لك زوجتك وذلك في الملابس وما شابه ذلك؟
- 10- كم هو مهم بالنسبة لك أن تساعد الزوجة زوجها في كسب المال المطلوب للإنفاق على الأسرة؟

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

ب- تم أيضا حذف بعض الأسئلة بعد تجربتها على المبحوثين (العينة التي اجريت عليها الدراسة الاستطلاعية لمقياس التوافق الزواج في المجتمع الجزائري) لأسباب عدة منها:

1- الأسئلة المحرجة.

2- لكون السؤال يتطلب إجابة مطولة من المبحوث، فأصبح المقياس يحتوي على (54) سؤال أو فقرة بعد استبعاد (08) أسئلة، وفيما يلي الأسئلة التي تم استبعادها :

1- ما هي درجة مساعدة الزوج لزوجته في شؤون البيت؟

مساعدة كبيرة () مساعدة معتبرة () مساعدة متوسطة () مساعدة قليلة () لا توجد مساعدة تماما ().

2- إلى أي مدى يشارك الزوج في تربية الأطفال؟

مشاركة كبيرة () مشاركة معتبرة () مشاركة متوسطة () مشاركة قليلة () لا توجد مشاركة بتاتا ().

3- إلى أي درجة تشعر (ين) بتبادل الثقة بين الزوجين؟

درجة كبيرة () درجة معتبرة () درجة معتبرة () درجة متوسطة () درجة ضعيفة () درجة ضعيفة جدا ()

4- إلى أي درجة توافق (ين) عادة على تدخل زوجتك (ك) في شؤونك الخاصة بالديك؟

أوافق دوما () أوافق في كثير من الأحيان () أوافق أحيانا () لا أوافق () لا أوافق بتاتا ().

5- عندما تحدث الاختلافات تؤدي عادة إلى :

() استسلام الزوج، () استسلام الزوجة، () اتفاق عن طريق التسوية المتبادلة.

6- في وقت الفراغ هل تختار (ي) عادة :

() الخروج من البيت، المكوث في البيت.

ماذا يختار شريك حياتك عموما:

() الخروج من البيت، () المكوث في البيت.

هل تتخاصم (ين) مع زوجتك (ك)؟

7- نعم () ، لا ().

إذا كانت الإجابة ب: نعم فما هي أسباب الخصام عادة؟

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

8- هل سبق وأن تمنيت بأنك لم تتزوج (ي)؟

نعم ()، لا ().

إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا؟

ت- أجريت التعديلات على شكل صياغة بعض الأسئلة، بحيث أن الأسئلة التي كانت في الأصل تحتوي على 03 بدائل للإجابة، أصبحت تحتوي على 05 بدائل فمثلا الفقرة التالية:

هل تعرف (ين) كل أو بعض أو قليل من الأشياء التي يحبها (تحبها) زوجتك (ك)؟

() أعرف كل الأشياء التي يحبها (تحبها).

() أعرف بعض الأشياء التي يحبها (تحبها).

() أعرف قليل من الأشياء التي يحبها (تحبها).

فأصبحت بعد التعديل كما يلي:

هل تعرف (ين) كل أو أغلب أو بعض أو قليل أو كل من الأشياء التي يحبها (تحبها) زوجتك (ك)؟

() أعرف كل الأشياء التي يحبها (تحبها).

() أعرف أغلب الأشياء التي يحبها (تحبها).

() أعرف بعض الأشياء التي يحبها (تحبها).

() أعرف قليل الأشياء التي يحبها (تحبها).

() لا أعرف شيء من الأشياء التي يحبها (تحبها). (مراد بوقطاية، 2000.ص.ص 155، 158)

انطوى مقياس التوافق الزوجي بصورته النهائية على (54) فقرة يجيب عنها المبحوث باستعمال سلم خماسي التدرج، تختلف تسمية فئات الأجوبة للسلم وفقا لطبيعة السؤال، وفيما يلي نماذج عن أسئلة المقياس.

- ما هي درجة الاتفاق بينك وبين زوجتك (ك) في الامور التالية:

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

درجات الاتفاق	اتفاق تام	اتفاق متوسط	اتفاق قليل	لا يوجد اتفاق إطلاقاً	الأسئلة
					* في تنظيم الانجاب
					* في لبس الحجاب؟
					* في تربية الاطفال؟
					* في مصاريف البيت؟
					في الاهتمام بالمظهر الخارجي؟

• ما هي درجة شعورك بالراحة وأنت عائد (ة) إلى بيتك؟

راحة كبيرة ()، راحة معتبرة ()، راحة متوسطة ()، راحة قليلة ()، لا توجد راحة بتاتا () .

• ما هي درجة رغبتك في تغيير زوجتك (ك):

لا توجد أي رغبة ()، لا أرغب ()، رغبة متوسطة ()، رغبة معتبرة

() رغبة عالية () .

• ما هي درجة الاحترام المتبادل بينك وبين زوجتك (ك):

احترام كبير ()، احترام معتبر ()، احترام متوسط ()، احترام ضعيف ()، احترام ضعيف جدا () .

• هل تعرف (ين) كل أو أغلب أو بعض أو قليل أو لا شيء من الأشياء التي تغضب زوجتك (ك)؟

- () أعرف كل الأشياء التي تغضبه (ها) .

- () أعرف أغلب الأشياء التي تغضبه (ها) .

- () أعرف بعض الأشياء التي تغضبه (ها) .

- () أعرف القليل من الأشياء التي تغضبه (ها) .

- () لا أعرف شيئاً عن الأشياء التي تغضبه (ها) .

توجد الصورة النهائية الكاملة لمقياس التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري في الملحق رقم (1).

ركزت التعليمات على تشجيع المبحوث على الإجابة الصريحة والدقيقة وعلى الإجابة الفردية على

أسئلة المقياس دون استعانة من أحد، كما تم تنبيه المبحوث على الإجابة عن جميع الأسئلة.

لقد تم اختبار الثبات والصدق لمقياس التوافق الزوجي، لقد بلغ معامل الثبات عن طريق "ألفا لكرونباخ

(94.83) يعتبر مستوى ثبات مرتفع.

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

كما ظهر صدق المحكمين بأن مقياس التوافق الزوجي على مستوى من الصدق والصلاحية. (مراد بوقطاية، 2000، ص ص 170، 171)

3-3-1-8- تنقيط مقياس التوافق الزوجي في الدراسة الحالية:

بما أن مقياس التوافق الزوجي ينطوي على خمس بدائل:

اتفاق تام	اتفاق	اتفاق متوسط	اتفاق قليل	لا يوجد اتفاق إطلاقاً
5	4	3	2	1

هذه الخمس بدائل موزعة على (54) سؤال، وبالتالي يمكننا استخراج المتوافقين زوجياً

وغير المتوافقين زوجياً، وذلك كما يلي:

1. المتوافقين زوجياً، اتفاق تام = $54 \times 5 = 270$ درجة.

هذه الفئة من المتوافقين زوجياً يحصلون على (270) درجة على مقياس التوافق الزوجي لمراد بوقطاية (2000).

2. غير المتوافقين زوجياً، لا يوجد اتفاق إطلاقاً = $54 \times 1 = 54$ درجة.

ولقد تم تحديد طول الفئة للمقياس وهي: $(54 - 270) \div 5 = 43$

طول الفئة = 43

من هنا يمكننا تحديد مجالين لعدم التوافق الزوجي وذلك كما يلي:

•المجال الأول: لا يوجد اتفاق إطلاقاً وعلامته من 54 إلى 98.

هذا المجال يعكس شدة عدم التوافق الزوجي. وهو الذي يعيننا في دراستنا الحالية.

•المجال الثاني: توافق زوجي قليل، وعلامته من 99 إلى 142.

هذا المجال يعكس انخفاض التوافق الزوجي، وهو أقل شدة من المجال الأول،

وفي عينة الدراسة الأساسية سوف تضم كل الحالات التي تدخل ضمن المجال

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الأول؛ أي "لا يوجد اتفاق زواجي إطلاقاً" وعلامته ما بين (54 و98)، والذي يعكس سوء التوافق الزواجي.

3-3-2- مقياس قائمة رصد اشكال السلوك المعنف من طرف الزوج ضد الزوجة:

هو من تصميم الباحثة يتكون من 4 محاور، كل محو يشمل نوع من أنواع العنف (العنف الجسدي - العنف النفسي - العنف الجنسي - العنف الاقتصادي) وكل بعد يضم مجموعة من البنود ومجموع البنود هو 30 بند وهي مجموعة من اشكال العنف التي يمارسها الزوج ضد الزوجة.

تم قياس الصدق الأداة بطريقتين (الصدق الظاهري، وصدق المحكمين) موضحة في الصفحة (221)، وتم قياس الثبات بطريقة الفا كرونباخ والتجزئة النصفية هذه الأخيرة لم نستطع إعادة الاختبار على نفس الأفراد. وموضح في الصفحة (221)

4- المعالجة الإحصائية:

بمأن الهدف من الدراسة هو التعرف على اشكال العنف الزواجي والعلاقة بين اشكال العنف وسوء التوافق الزواجي والفروق بين مفردات العينة في (سن الزوج - مستوى التعليمي - عمل الزوجة) تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss19) كانت الأساليب المستعملة في معالجة اختبار الفرضيات هي:

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

جدول رقم 10 يوضح الفرضيات الدراسة ونوع الأسلوب الإحصائي المستخدم في معالجتها:

فرضيات الدراسة	نص الفرضية والتساؤل	مقياس	الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة
<u>01</u>	شكل العنف الأكثر انتشارا لدى أفراد العينة في البحث الحالي	*قائمة رصد أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة	المتوسط الحسابي الانحراف المعياري
<u>02</u>	مستوى أشكال العنف المسلطة على الزوجة المعنفة في عينة الدراسة	*قائمة رصد أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة	المتوسط الحسابي
<u>03</u>	توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين أشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الأزواجي لدى الزوجة المعنفة	*قائمة رصد أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة *مقياس التوافق الزوجي	معامل بيرسون
<u>04</u>	لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اشكال العنف الزوجي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي - سن الزواج - عمل المرأة)	*قائمة رصد أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة	اختبار -ت- اختبار ANOVA
<u>خصائص العينة</u>	سن الزواج - عمل الزوجة - المستوى التعليمي	قائمة رصد أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة	النسب المئوية

فصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

خلاصة الفصل:

بعد عرضنا في هذا الفصل لأهم الخطوات المنهجية للدراسة الميدانية، التي تعتبر بمثابة الركيزة الأولى لأي بحث علمي، بدأ بتحديد المنهج الملائم لطبيعة الموضوع، إتباع طريقة المعاينة القصدية في اختبار مفردات عينة الدراسة، مروراً لتحديد أدوات المناسبة لجمع البيانات، و ثم تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة الفرضيات المطروحة.

وفي الفصل التالي نقوم بعرض ومناقشة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

1. عرض ومناقشة نتائج تساؤلات الدراسة.

2. عرض ومناقشة فرضيات الدراسة.

خلاصة الفصل.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

بعد تطبيق أدواتي الدراسة (مقياس التوافق الزوجي لـ بوقطاية 2000، وقائمة رصد

أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة) على مفردات العينة، وتم جمعها وتبويبها

ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم

الاجتماعية 19).

سنقوم في هذا الفصل بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتحليلها لتحقيق من صحة

الفرضيات التي تم افتراضها لمعالجة المشكلة المطروحة. وفيما يلي تفصيل

لذلك:

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

1- عرض ومناقشة تساؤلات الدراسة:

بعد تطبيق قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة ومقياس التوافق الزوجي على الزوجات المعنفات في ولاية بسكرة، ثم جمع المعطيات وتنظيمها في خطوات منهجية وفق (الإطار المنهجي للدراسة الميدانية) فيما يلي عرض نتائج ومناقشتها:

1.1. عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

نص التساؤل كما يلي:

- ما هو شكل العنف الأكثر انتشارا لدى أفراد العينة في الدراسة الحالية؟

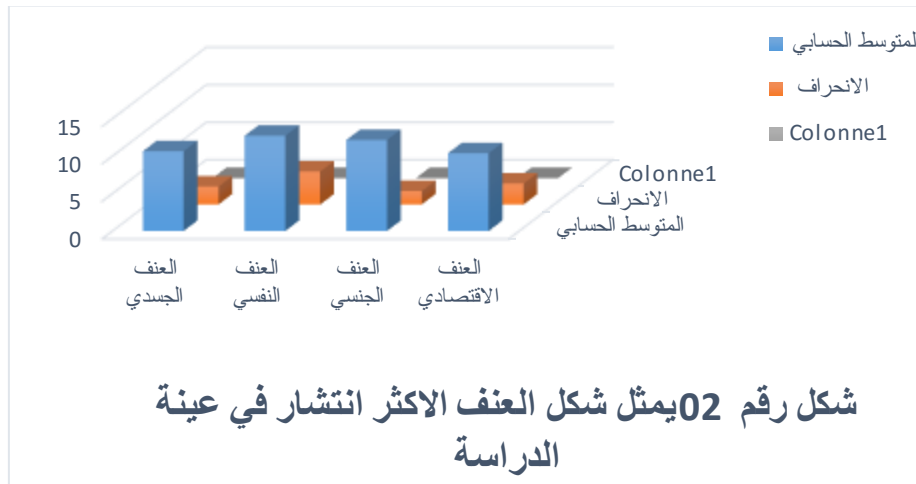
وعلى تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابة على التساؤل، والنتائج كما يلي:

جدول رقم 11 يوضح شكل العنف الزوجي أكثر انتشارا لدى مفردات عينة الدراسة:

شكل العنف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع
العنف الجسدي	10,65	1,584	80
العنف النفسي	12,72	1,359	80
العنف الجنسي	12,15	1,849	80
العنف الاقتصادي	10,38	2,446	80

يبين الجدول ان شكل العنف أكثر انتشارا بين مفردات العينة في الدراسة الحالية هو العنف النفسي بمتوسط حسابي 12.72 وانحراف معياري 1.359، ثم يليه العنف الجنسي 12.15 وانحراف معياري 1.849، ثم العنف الجسدي 10.65 وانحراف معياري 1.584، والأخير العنف الاقتصادي 10.38 وانحراف معياري 2.446.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة



شكل رقم 02 يمثل شكل العنف الأكثر انتشاراً في عينة الدراسة

من خلال الرسم البياني يتضح بروز شكل العنف أكثر انتشاراً في أفراد العينة وهو العنف النفسي ثم يليه العنف الجنسي ومن بعده العنف الجسدي ثم العنف الاقتصادي.

ومن خلال ما تقدم يكون ترتيب أشكال العنف الزوجي لدى مفردات العينة كالاتي ترتيباً تصاعدياً:

جدول رقم 12 يوضح الترتيب التصاعدي لأشكال العنف

اشكال العنف	متوسط الحسابي
العنف النفسي	12.72
العنف الجنسي	12.15
العنف الجسدي	10.65
العنف الاقتصادي	10.38
مجموع	45.9

من خلال ما توضح في الجدول والرسم البياني تشير نتائج على ان العنف النفسي هو الأكثر انتشاراً بين مفردات العينة بمتوسط حسابي 12.72 ويعتبر العنف النفسي كما عرّفت وزارة العدل الأمريكية بأنه السلوكيات العدوانية عاطفياً بأنها كل ترهيب أو تهديد يتسبب بالخوف، وارتكاب ما يشكل أذى أو خطراً جسدي للنفس أو للشريك، ما يضطره للعزلة عن الأسرة والمجتمع او العمل (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

ويكون هذا العنف لأسباب مختلفة وعديد ترجع لشخصية الزوج وتنشئة الاجتماعية، وفي هذا المساق ناقشت وزارة الصحة الكندية في عام 1996 مسألة كون العنف العاطفي (النفسي) حافز للباحث عن "السلطة وفرض السيطرة"، كما عرفته بكل ما من شأنه التسبب بنبذ، أو إهانة، أو ترويع، أو عزل أو إفساد أو استغلال أو "رفض للتجاوب العاطفي". (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).

ويرجع أيضا سبب انتشاره بين افراد العينة الى ان العنف النفسي يكون مرافق لجميع أنواع العنف الأخرى (الجسدي، الجنسي، الاقتصادي) ويصعب الفصل بينهم. وهذا ما توصلت عليه الباحثة "قدرة عبد الأمير الهر" ودراستها بموضوع العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة (مالو) بالسويد) "توصل البحث في نتائجه إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعا لدى عينة البحث هو العنف الجسدي بنسبة 68% لدى أفراد عينة البحث، بينما كانت نسبة العنف الاقتصادي لدى أفراد عينة البحث 19%، أما العنف الجنسي فكانت نسبته 13% لدى أفراد عينة البحث، ووجدت الباحثة أن العنف النفسي يغطي كل أنواع العنف الأخرى هنا نجد اختلاف بين نتائج دراستنا و نتائج دراسة الباحثة قدرة عبد الأمير مها (2008) في نسب انتشار شكل العنف حيث كان العنف الجسدي متصدر في الترتيب بدرجة الأولى ثم يليه العنف الاقتصادي ثم العنف الجنسي، اما العنف النفسي فهو صاحب لكل أنواع العنف السابقة الذكر و يصعب الفصل بينهم لأنه يغطيهم جميعا، ذلك بحيث أي شكل من اشكال العنف تؤثر على نفسية الزوجة.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تتفق نتائج دراستنا في انتشار اشكال العنف الزوجي مع دراسة قام بها سفيان أبو نجيله (2006) هدفت بشكل عام إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياسية. وشملت عينة الدراسة 1265 زوجة تراوحت أعمارهن ما بين 13- 55 عاماً من جميع محافظات قطاع غزة وقام الباحث بإعداد مقياس للعنف الزوجي الموجه للزوجة ويتكون من أربعة مقاييس فرعية وهي العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف المالي والاقتصادي. وتوصلت للنتائج التالية:

ينتشر العنف بشكل عام بنسبة 36.87% وعلى الأبعاد المختلفة للعينة الكافية، العنف النفسي 44.28%، العنف الجنسي، 30.96%، العنف الجسدي 29.66%، العنف المالي والاقتصادي 29.05%.

وفي السياق نفسه قدمت د. ميسون بنت علي الفايز اطروحة دكتوراه حملت عنوان "ظاهرة الاساءة الموجهة للمرأة: نحو إطار تصوري مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها وتوصلت ان أنواع العنف الذي تتعرض له الزوجة انها تتعرض للعنف الجسدي والعنف النفسي والعنف الجنسي وان هذه الأنواع الثلاثة تتزامن في معظمها مع انواع اخرى من العنف فعلى سبيل المثال حين تتعرض للعنف الجسدي فهي في الغالب تتعرض للعنف النفسي والأمر كذلك حين تتعرض للعنف الجنسي فهي تتعرض للعنف النفسي والجسدي في الوقت نفسه.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

وقد ابانت نتائج الدراسة ان النسبة الغالبة من مجتمع الدراسة البالغ (219) حالة ان غالبيةهن قد تعرضن للعنف الجسدي والعنف النفسي فهناك ما نسبته 95% قد تعرضت للعنف النفسي والعنف الجسدي. كما أن الغالبية العظمى من المتعرضات للعنف قد تعرضن للعنف المتزامن الجسدي والنفسي بنسبة 87.1% وكانت أقل النسب لمن تعرضن للعنف المتزامن الجنسي وذلك بنسبة بلغت 6.8%. (<http://www.alriyadh.com/215528>) هنا نجد اختلاف بين نتائج دراستنا من خلال نسبة العنف الجنسي الذي قدر في دراستنا بمتوسط 12.15 لعينة تتكون من 80 معنفة. لكن تبقى هذه الاشكال الأكثر انتشارا بين الأزواج.

تختلف نتائج دراستنا مع دراسة أمل سالم العواد (2002) هدفت إلى التعرف على أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ومدى انتشار هذه الظاهرة، والأسباب الكامنة وراءها، وقد صممت الباحثة أداة تتضمن أنواع العنف الالقح على الزوجة (العنف الصحي - العنف الاجتماعي - العنف اللفظي - العنف الجسدي - العنف الجنسي) واشتملت عينة الدراسة على 300 زوجة من القطاعات المختلفة في الأردن (القطاع البدوي / الريفي / الحضري / قطاع المخيمات).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: تتعرض النساء في الأردن لجميع أشكال العنف؛ إلا أن العنف الاجتماعي من أكثر أشكال العنف انتشاراً إذ بلغت نسبته (56%) ويعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً إذ بلغت نسبتها من العينة الكلية (56.8%).

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

✓ يعد العنف اللفظي (النفسي) ثالث أشكال العنف شيوعاً بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبته من العينة الكلية (51%) ثم العنف الجنسي من العينة الكلية (48%) ثم العنف الجسدي من العينة الكلية (30%).

✓ وتتعرض المرأة للعنف في جميع المستويات الاجتماعية.

✓ ولم تتوصل إلى وجود فروق دالة بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة. كما لم تتوصل عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين مدى الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة. وترى الباحثة أن المرأة تعتمد إلى التضحية بأهدافها ومبادئها ومتطلباتها الشخصية مقابل بقاء الأسرة سليمة غير منهارة خوفاً على صورتها الاجتماعية.

ونجد من جهة أخرى الأخصائية النفسانية ألفة موسى (الأخصائية في علم النفس السريري بالديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في تونس) في ورشة انتظمت بالعاصمة حول " الوقاية من العنف ضد المرأة " إن العنف النفسي المسلط على الزوجات أخطر حتى من العنف الجسدي لأنه لا يمكن للمرأة إثباته بسهولة خلافاً للعنف الجسدي، وبينت في لقاء هذه الورشة أنه من خلال العيادات التي تقوم بها ومقابلاتها لكثير من المرضى أن الزوجات لا يعتبرن شتمهن أو الإساءة إليهن نفسياً من قبل الرجل نوعاً من أنواع العنف.. لأن مرادف العنف في أذهانهم هو الضرب واللكم، كما بينت الأخصائية في علم النفس السريري أن المرأة التي تتعرض إلى العنف النفسي يمكن أن تصاب بحالات كآبة ومشاكل نفسية وجنسية

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

كالبرود الجنسي وما ينجم عنه من توتر في العلاقة الزوجية.

(<http://www.tuess.com/assabah/6110>)

وقد تناولت العديد من الدراسات أن الحوادث غير الظاهرة لا تعد عنفاً عاطفياً بخلاف العنف الجسدي والعنف الجنسي، فكتب **تومسون وتوتشي** أن "العنف العاطفي يحدده المناخ أو نمط السلوك المنتهج مع مرور الوقت [...] وهكذا، فإن عنصر الاستمرار والتكرار عنصرين أساسيين في أي تعريف للعنف العاطفي". ولقد عرف المؤلف والمحامي **اكس أندرو** - وهو محقق سابق في الجرائم الجنسية - العنف العاطفي بـ "الانتقاص المنهجي للمعتدى عليه (الآخر)، بقصد أو بلا وعي أو بكليهما، ولكنه سلوك دائم وليس حدثاً منفرداً (<https://ar.wikipedia.org/wiki>). ونجد ان انتشار اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة بصفة عامة يرجع الى التنشئة الاجتماعية للزوج ونمط شخصية ان سلوك العنف تم مشاهدته قبل وانتقل عبر التنشئة الاجتماعية.

وهذا ما أكدته الباحثة **ليلي كاظم** في مقال لها بعنوان (العنف ضد المرأة من زاوية نفسية: الأطفال يتشربون العنف من آبائهم) (<http://www.mozn.net/?act=artc&id=279>) حيث بينت الباحثة والمعالجة النفسية السعودية أن العنف ضد المرأة سلوك قابل تعلمه وتلقينه بطرق مختلفة، وترى أيضاً أن المجتمع يعلم المرأة أحياناً أن تكون سلبية وخاضعة، ما يجعلها تقع فريسة السلوك العنيف من الرجل. وتقر ان بعض النساء يستعذبن الألم وعدم ردع الرجل يفاقم المشكلة، أي ان الزوجة هي السبب في تفاقم العنف عليها بسبب أسلوب مواجهتها للعنف الموجه ضدها وتستدل بذلك

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بقولها " كما أن الشخص يحافظ على السلوك من خلال نتائج هذا السلوك وهذا الجانب مهم جداً في هذا الصدد، فعندما يحصل الشخص الممارس للعنف على ما يريد من خلال السلوك العنيف، أي أن الضحية تخضع لإرادته، فمن المرجح أن يكرر ذلك السلوك ". أيضاً نجد ان الثقافة المنتشرة في المجتمع العربي تساعد في انتشار العنف من خلال سيطرة المجتمع الذكوري وتلقين المرأة الخنوع للرجل.

كما بينت *ليلى كاظم* المجتمع يعمل على ترسيخ رسائل معينة خاصة بالعلاقات، والسلطة والسيطرة، والتعبير عن العصبية والعنف يعبر عنها بشكل قوي جداً في مجتمع كمجتمعنا العربي وتساهم في تعليم سلوك العنف. فالرجل يتوقع منه أن يكون منافساً ومسيطرًا ومنتصراً دائماً. والمجتمع يشجع تلك النزعة التنافسية ويتقبل استغلال الآخر. والطريقة السائدة في التعبير عن الغضب المتوقعة من الرجل هي العنف سواء كان معنوياً أو جسدياً. وتشجع على استخدام ذلك العنف للمحافظة على سيطرته على الآخرين. ومن جهة أخرى أُنقنت المرأة فن الخنوع حيث ما يعلمه المجتمع العربي للمرأة هو أن تكون سلبية، خاضعة، راضية، ترعى شؤون الآخرين، وتتقبل أخطاءهم، ولا يشجعها على أن تكون مسؤولة عن حياتها، فالمجتمع يعلم المرأة على أنها يجب أن تحافظ على علاقتها الزوجية مهما كلف الثمن، وأنها من الأفضل بكثير أن تكون متزوجة حتى لو كانت حياتها الزوجية جحيماً، لأن قيمتها الشخصية تأتي من تلك العلاقة.

أيضاً خلال نتائج المتحصل عليها بروز العنف الجنسي بمتوسط حسابي 12.15 يكون في المرتبة الثانية بعد العنف النفسي، وتعرف منظمة الصحة العالمية

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

العنف الجنسي على أنه: أي فعل جنسي، أو محاولة للحصول على فعل جنسي، أو تعليقات غير مرغوب فيها، أو أفعال مشبوهة أو موجهة بطريقة أخرى، ضد الحياة الجنسية للشخص باستخدام الإكراه.

ويسمى في مجتمعنا بمعاناة الزوجة الصامتة، وبصفة الباحثة أخصائية نفسانية ساعد ذلك بمقابلة الكثير من هذه الحالات لكن لمست ان بعضهم لا يدركن حتى معنى العنف الجنسي، والبعض الآخر لا يبحن بألم ويكتمهن ذلك، يعتبر الحديث فيه عيب هذا يرجع للتنشئة الاجتماعية التي لقنت للمرأة ان الخوض في الحديث عنها عيب. وحول ظاهرة العنف الجنسي ضد الزوجة تذكر د. دينا شكري (أستاذ الطب الشرعي والسموم جامعة القاهرة) في مقال لها بعنوان " العنف الجنسي في الفراش الزوجية " (<http://www.nabanews.net/2009/25653.html>) أن هذه الظاهرة لها أبعاد كثيرة وسلبياتها ليست على الأسرة فقط بل على كيان الأسرة ككل. وأوضحت أن العنف أثناء العلاقة الجنسية لا تفصح عنه الزوجة لأحد، وأن معظم لا يفصحن عما يحدث ويتقبلن الموضوع رغما عنهن. وأضافت د. دينا شكري أنه ليس بالضروري أن يكون الشخص سادي لأن هناك أنماط كثيرة من الشخصيات تؤدي إلى العنف مع الزوجة، لذا يجب أن نجعل المرأة تفصح عما بداخلها لكي يتم تشخيص هذا الرجل ومعرفة أسباب ما يفعله أو يجعله يلجأ للعنف الجنسي، هل هو فعلاً شخص مريض ويحتاج لعلاج أم هي لديها حالة من الخجل المرضي الذي يمنعها من ممارسة حقوقها بشكل طبيعي.

ونحن بطبيعة ثقافتنا وعاداتنا لا ننكر أننا عندنا جهل شديد بأصول العلاقة الجنسية فنحن ندرك الجانب الوظيفي فقط للجنس أي الجانب الأدائي الذي يؤدي إلى إنجاب الأطفال لكن ما حول هذا الجانب فهو دائماً به نقص لدينا، لذا قد تترجم الزوجة غير المدركة أصول العلاقة والخروج عن الأوضاع التقليدية أنه عنف جنسي.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

هناك ما يسمى بالسادية والمازوشية وتذكر هنا د. هبة قطب (أستاذة الصحة الجنسية) في مقال لها تحت عنوان (العنف الجنسي ضد الزوجة) ان في حالات كثيرة جاءت اليها زوجات يشتكين من معاملة الزوج العنيفة في العلاقة الحميمية، في هذه الحالة وجدت ان الزوج سادي وهو الذي يتلذذ بعذاب الآخرين وأحياناً يكون داخل العلاقة الجنسية فقط ومع الزوجة فقط وأحياناً يكون شخصيته كلها سادية أي في حياته الزوجية والعملية، ويكون واضح جداً مع الشخصيات ذات السلطة.

والنوع الثاني وهو المرتبط بالجنس وهي المازوشية أي استقبال مؤثرات مؤلمة جسدياً وهذا ما يجعله يتلذذ بالجنس ويستمتع بها، وهناك أشكال وصور عديدة للمازوشية والسادية، والفيصل بين الفانتازيا الجنسية والعنف الجنسي هو مدى تقبل الطرفين والرضا بين الزوجين.

وتوضح د. هبة أن هناك بعض الزوجات اللواتي لا يقبلن بهذا الأسلوب العنيف ويطلبن من أزواجهن أن يغيروا الأسلوب وطريقة المعاملة فإذا استجاب الرجل للطلب وغير من أسلوبه وطريقته فهو بذلك شخص سوي وطبيعي أما إذا لم يستجيب لها فهو بذلك وصل إلى مرحلة الانحراف الجنسي، أي ليس له سبيل إلى أن يشعر باللذة إلا بهذه الطريقة وهنا تظهر الخلافات التي قد تؤدي إلى الطلاق.

(<http://www.nabanews.net/2009/25653.html>)

اما العنف الجسدي فقدر بمتوسط الحسابي 10.65 في عينة دراستنا، التي قدرت بـ 80 مفردة ويعتبر هذا الشكل من العنف الزوجي الذي يتمثل بأي إساءة موجهة لجسد الزوجة من لكم، صفع، ركل، رمي الأجسام الصلبة، استخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها أو باستخدامها أو ضربها وقتلها ونجد في مقال لدكتور محمد حسن عدار يقول أنه من أقدم أنواع العنف ضد الزوجة وانه عنف متوارث من الآباء الى الأبناء، ان انتشاره بين العالم كله و ليس فقط على دول العربية، و يقر بان هذا النوع من العنف يبدأ بتهديد بقبضات اليد والصراخ في وجهها ونهرها باستمرار واستعراض السلاح مثل السكين امام

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

ناظرها ورمي الاشياء المنزلية في وجهها، كما يمكن ان يتطور الايذاء ويشمل الضرب واللكم وطرحها على الارض وشدها بشعرها، وفي الحالات القصوى تصل درجة الاذى الى حرق اماكن في جسدها او التسبب براضات وأنزفه تحت الجلد من جراء اللكم او التسبب بكسور في الاضلاع والاطراف والانف واماكن اخرى من الجسم وفي آخر المطاف قد تتعرض المرأة لخطر الموت المحتم اذا تمادى الزوج في الحاق الاذى والضرر بها. (<http://www.alriyadh.com/105010>)

وقد قدمت د. سلوى عبد الحميد الخطيب وكيل قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود دراسة تناقش ظاهرة العنف الأسري ضد الزوجة في المجتمع العربي. حيث تتعرض امرأة واحدة على الأقل من أصل ثلاث نساء للعنف الجسدي في العالم وهناك مليار زوجة يتعرضن للضرب او كل عام (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305486>).

وتضيف د. سلوى أسباب العنف ضد الزوجة و خاصة العنف الجسدي من خلال تحديد علاقة الرجل بالمرأة في المجتمعات العربية من خلال مصدرين رئيسيين: تعاليم الشريعة الاسلامية والموروثات الثقافية التي كانت سائدة في الجاهلية قبل ظهور الاسلام، ورغم حرص الاسلام على تحسين مكانة المرأة الا ان النظرة السائدة للمرأة في شبه الجزيرة العربية كانت نظرة تبعية لا تليق بالمكانات الكريمة التي كفلها لها الاسلام وقد وصف القرآن الكريم هذه النظرة الدونية للمرأة افضل وصف بقوله {واذا بهر احدكم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من النور من سوء ما بهر به أيمنه على هوون أو يحسه في التراب الأمام ما يحكمون} سورة النحل.

ورغم محاولة الإسلام تغيير هذه النظرة واعطاء المرأة الكثير من حقوقها الا ان رواسب هذه الحقبة ما تزال سائدة في حياتنا خاصة وان هناك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية في مجتمعاتنا المعاصرة مازالت تعزز مكانة الرجل وتمنحه الكثير من الفرص والامتيازات.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

وتقول انها ومن عدة دراسات قامت بها عن المجتمع العربي. وجدت أن علاقة المرأة بالرجل في المجتمع العربي التقليدي سواء في الريف أو البادية كانت تتسم بالكثير من التسلطية والعلاقة الراسية من جانب الرجل والتبعية والطاعة والاستسلام من جانب المرأة فقد كان بعض الرجال يستخدمون الضرب لتأديب المرأة ولم يكن المجتمع يعترض على ذلك لاعتقاد البعض بأن ذلك حق الرجل يمارسه من خلال حق القوامة، وان ذلك رمز الرجولة رغم أن مفهوم القوامة في الإسلام تكليف لا تشريف وهي مسؤولية لا تسلط. (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305486>)

من أشكال العنف أيضا نجد العنف الاقتصادي منتشر بين مفردات عينتنا بمتوسط حسابي قدر بـ 10.38 وتعرفه سوسن شاكر مجيد في مقال لها بعنوان (العنف الزوجي المسلط ضد الزوجة العربية) "بممارسة ضغوط اقتصادية على الزوجة مثل منعها من العمل أو إجبارها على العمل، وأيضاً السيطرة على أملاكها وحقوقها في الإرث والسيطرة على امتلاكها نقوداً (أخذ راتبها الشهري) وعدم إشراكها في مشاريع الأسرة وأعمالها أو حرمانها من المال لقضاء احتياجاتها. (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305486>)

نجد ان هذا النوع من العنف مختبأ ان صح القول هو مجهول ولا يعرف بأنه عنف، حسب العلماء والباحثون بأنه المشكلة المنتشرة عالمياً، لكنها لم تبحث بعمق في بلادنا حتى الآن، هذا بالإضافة الى أن هذه القضية تختفي داخل ملفات الطلاق ولا يتم التطرق اليها بشكل واضح.

وفي هذا الشأن أكدت دراسة اجتماعية ميدانية أجراها مركز "رؤية" للدراسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، أن 33% من عينة المستطلعين رأوا أن الاستيلاء على حقوق المرأة المالية أحد أشكال العنف. فيما رأى 32% منهم أن استيلاء الرجل على مرتب الزوجة أو القرينة منتشر جداً. كما أن 29% أكدوا أن عدم الإنفاق على الزوجة أو التقصير في حقها مع القدرة على الصرف منتشر جداً، وكل هذه صور للعنف الاقتصادي. (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33145>)

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

هذا وقد خلّصت دراسة لمحكمة إصلاح ذات البين ببيروت أن السبب الثالث من أسباب الطلاق هو الخلافات المادية. وبينت إحصائية بالأنديبننت أن 2 مليون حالة انفصال بسبب العامل الاقتصادي سنوياً ببريطانيا. وأشارت صحيفة نيويورك تايمز أن 200 ألف أسرة تتعرض للعنف الأسري بسبب العامل الاقتصادي سنوياً بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى البعض بأن من أهم دوافع العنف الاقتصادي ضد المرأة هو عدم وضوح الرؤية الاقتصادية مبكراً قبل الزواج، من حيث إدارة المنزل وتقرير الميزانية، كذلك النظرة إلى راتب الزوجة ومصيره، ومدى إلزامية صرفها على متطلبات المنزل.

هذا ويذهب رأي إلى أن بعض السيدات يتقبلن موضوع طمس الشخصية بإرادة منهن، بحيث يُمارس العنف الاقتصادي ضدهن وهن متقبلات ذلك من باب حفظ كيان الأسرة والحماية من الطلاق. وقد يؤدي في النهاية العنف الاقتصادي الممارس ضد المرأة إلى تعرضها إلى باقي صنوف العنف كالعنف الجسدي، من أجل الاستيلاء على حقوق المرأة المالية. (على عبد الله العرادي، 2014، ورقة بشأن العنف الاقتصادي ضد المرأة).

ومن خلال ما سبق من تحليل ومناقشة لتساؤل المطروح ماهي اشكال العنف الزوجي المنتشرة بين مفردات العينة التي تكونت من 80 زوجة معنفة حيث توصلنا إلى (العنف النفسي بمتوسط 12.72 والعنف الجنسي 12.15 والعنف الجسدي 10.65 والعنف الاقتصادي 10.38). وحاولنا مناقشة دراسات مشابهة ونتائجها في هذا الصدد وحاولنا تحليل كل شكل عنف وتحدثنا عن أسبابه ومظاهره ونتائجها.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

2-1- عرض ومناقشة التساؤل الثاني :

2- ما مستوى أشكال العنف الزوجي ضد الزوجة في الدراسة الحالية؟

جدول رقم 13 يوضح مستويات العنف الزوجي:

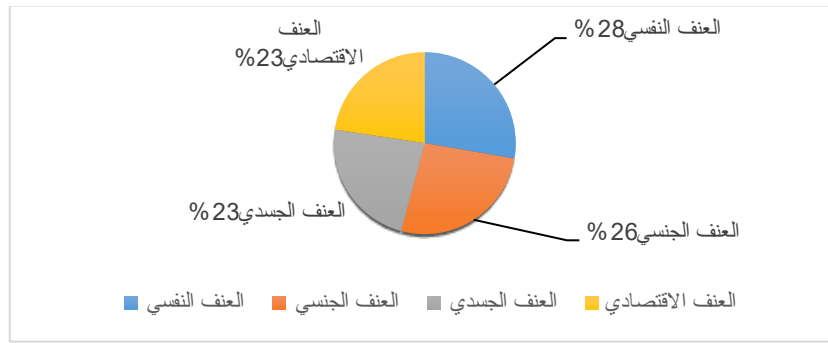
المستوى	الفئة
منخفض جدا	3-5
منخفض	5-8
متوسط	8-11
مرتفع	11-14

جدول رقم 14 يبين مستوى متوسطات اشكال العنف الزوجي

المستوى	المتوسط	الفئة
مرتفع	12.72	العنف النفسي
مرتفع	12.15	العنف الجنسي
متوسط	10.65	العنف الجسدي
متوسط	10.38	العنف الاقتصادي

من خلال الجدول الذي يوضح مستويات العنف الزوجي، لاحظنا مستوى العنف النفسي الجنسي جاء في الفئة (11-14) كان مستوى مرتفع، وكلا من العنف الجسدي والعنف الاقتصادي في الفئة (8-11) بمستوى متوسط. والشكل التالي يوضح ذلك:

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة



الشكل رقم 03 يمثل الدائرة النسبية لمستويات العنف الزوجي لدى مفردات العينة الحالية

بعد وصف النتائج التي اسفرت ان عينة الدراسة الحالية تتوزع بين مستويين

(المرتفع - المتوسط) في اشكال العنف، فكان مستوى المرتفع في العنف النفسي

والعنف الجنسي والمستوى المتوسط في العنف الجسدي والاقتصادي.

كما تم توضيح النتائج في الدائرة النسبية فكانت النسب كما يلي العنف النفسي بـ

28%، والعنف الجنسي بـ 26%، والعنف الجسدي بـ 23%، والعنف الاقتصادي بـ

23%.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

2- عرض ومناقشة فرضيات الدراسة :

2-1- عرض نتائج الفرضية الأولى والتي مفادها:

1- توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين أشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفه.

لتأكد من صحة الفرضية ومعرفة طبيعة وجود العلاقة الارتباطية بين مقياس قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة وسوء التوافق الزوجي، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون لدرجات العينة على كل من مقياس قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة ومقياس التوافق الزوجي. والجدول يوضح النتائج المتحصل عليها

جدول رقم 15 يوضح نتائج العلاقة الارتباطية بين اشكال العنف الزوجي (الدرجة الكلية) والتوافق الزوجي باستخدام معامل الارتباط بيرسون عند مستوى دلالة 0.01

اشكال العنف الزوجي	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
التوافق الزوجي	0.70	0.01

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لأشكال العنف الزوجي في مقياس قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة ومقياس سوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفه، دالة لدى عينة الزوجات المعنفات حيث بلغ الارتباط 0.70 وارتباط طردي قوي عند مستوى الدلالة 0.01. بالتالي نستنتج أن الفرضية محققة وبالتالي توجد علاقة ارتباطية طردية قوية.

1/1: توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي لدى زوجة المعنفه :

لتأكد من صحة الفرضية ومعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون لدرجات العينة على

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

كل من محور العنف الجسدي ومقياس سوء التوافق الزوجي. والجدول يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول رقم 16 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف الجسدي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون:

العنف الجسدي	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
سوء التوافق الزوجي	0.44	0.01
العنف الجسدي		

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بيرسون بين بعد العنف جسدي في مقياس قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة ومقياس سوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة، دالة لدى عينة الزوجات المعنفات حيث بلغ الارتباط 0.44 وارتباط طردي متوسط عند مستوى الدلالة 0.01 بالتالي نستنتج أن الفرضية محققة وبالتالي توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين العنف الجسدي وسوء التوافق.

2/1 : توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف النفسي وسوء التوافق الزوجي لدى زوجة المعنفة

لتأكد من صحة الفرضية ومعرفة العلاقة الموجودة بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون لدرجات العينة على كل من محور العنف النفسي ومقياس التوافق الزوجي. والجدول يوضح النتائج المتحصل عليها

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

جدول رقم 17 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف النفسي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون

مستوى الدلالة	معامل الارتباط بيرسون	العنف النفسي سوء التوافق الزوجي
0.01	0.66	العنف النفسي

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بيرسون بين محول العنف النفسي في مقياس العنف الزوجي ومقياس سوء التوافق الزوجي، دالة لدى عينة الزوجات المعنفات حيث بلغ الارتباط 0.66 وارتباط طردي قوي عند مستوى الدلالة 0.01. بالتالي نستنتج أن الفرضية محققة وبالتالي توجد علاقة ارتباطية طردية بين العنف النفسي وسوء التوافق الزوجي.

3/1: توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين العنف الجنسي وسوء التوافق الزوجي لدى زوجة المعنفة.

لتأكد من صحة الفرضية ومعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين العنف الجنسي وسوء التوافق الزوجي، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون لدرجات العينة على كل من محور العنف الجنسي ومقياس التوافق الزوجي.

الجدول رقم 18 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف الجنسي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون بوضوح

النتائج المتحصل عليها

مستوى الدلالة	معامل الارتباط بيرسون	العنف الجنسي سوء التوافق الزوجي
0.01	0.60	العنف الجنسي

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بيرسون بين محول العنف الجنسي في مقياس العنف الزوجي ومقياس التوافق الزوجي، دالة لدى عينة

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

الزوجات المعنفات حيث بلغ الارتباط 0.60 وارتباط طردي قوي عند مستوى الدلالة 0.01. بالتالي نستنتج أن الفرضية محققة وبالتالي توجد علاقة ارتباطية طردية بين العنف الجنسي وسوء التوافق الزوجي.

4/1- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين العنف الاقتصادي وسوء التوافق الزوجي لدى زوجة المعنفة:

لتأكد من صحة الفرضية ومعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين العنف الاقتصادي وسوء التوافق الزوجي، قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون لدرجات العينة على كل من محور العنف الاقتصادي ومقياس سوء التوافق الزوجي. والجدول يوضح النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم 19 يمثل نتائج علاقة الارتباطية بين العنف الاقتصادي والتوافق الزوجي باستخدام معامل بيرسون

العنف الاقتصادي	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
سوء التوافق الزوجي	0.30	0.01
العنف الاقتصادي		

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بيرسون بين محور العنف الاقتصادي في قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ومقياس التوافق الزوجي، دالة لدى عينة الزوجات المعنفات حيث بلغ الارتباط 0.30 وارتباط طردي ضعيف عند مستوى الدلالة 0.01.

بالتالي نستنتج أن الفرضية محققة وبالتالي توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين العنف الاقتصادي وسوء التوافق الزوجي.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

• مناقشة النتائج الفرضية الاولى:

من خلال ما تقدم من نتائج حول العلاقة بين ابعاد مقياس العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي توصلنا لوجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين العنف النفسي والعنف الجنسي وعلاقتهم بسوء التوافق الزوجي أي كلما ارتفع العنف النفسي والعنف الجنسي يرتفع مستوى سوء التوافق الزوجي بين الزوجين، ومن جهة أخرى توصلنا على وجود علاقة طردية متوسطة بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي ايضا علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين العنف الاقتصادي والتوافق بين الزوجين كل ذلك في مستوى دلالة 0.01.

يعني هذا ان الزوجات المعنفات في عينة دراستنا الحالية يعانين بسوء التوافق الزوجي أي كلما تعرضن لأشكال العنف الزوجي بمستوى مرتفع كلما زاد مستوى سوء التوافق الزوجي، وفي هذا نجد ناس مكدونالد (1982:210) ان الزوجة المعنفة لديها سوء توافق زوجي واستدل بذلك ان التوافق الزوجي هو الدرجة التي يتناسب فيها كل زوج والزوج الاخر، ويلبي حاجاته ومتطلباته وتوقعاته وبصورة أخرى هذه الحالة التي يستطيع فيها الانسجام لمدة حياة كاملة، والزوجة المعنفة والزوج العنيف يفتقدنا في زواجهن لتوافق الزوجي. منه نتأكد ان سلوكيات العنيفة في الحياة الزوجية بمختلف اشكالها التي يتعامل بها الزوج ضد زوجته تحول دون وجود التوافق وانسجام الزوجي ونجد مرسي (1991:208) يرجع مستوى التوافق الزوجي الى سلوكيات الزوج والزوجة ونسبة اشباع دوافع وتلبية الطلبات، وعندما

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

نعكس هذا على عينة دراستنا تؤكد لنا علاقة بين السلوكات العنيفة وسوء التوافق الزوجي، حيث تحصلنا على علاقة ارتباطية بين اشكال العنف وسوء التوافق.

والزوجة المعنفة فاقدة لكل حقوقها الزوجية ونجد في عينة دراستنا فقدان لتوافقها النفسي نتيجة العنف النفسي وأيضا التوافق الجنسي نتيجة أيضا للعنف الجنسي، كما ذكرنا سابقا ان العنف النفسي مرادفا لكل اشكال العنف الزوجي أخرى، بمأن الهدف من الزواج هو اشباع الرغبة الجنسية والعاطفية للمرأة، نجد الزوجة في عينة دراستنا معنفة جنسيا يعني انها تعاني من عدم اشباع الجنسي و العاطفي مما ينعكس على التوافق الزوجي ويؤكد في هذه الصدد مرسي (1991-118) على أن التوافق الجنسي عاملا أساسيا لقوام الحياة الزوجية و تحقيق التوافق الزوجي، أن الزوج العنيف في العلاقة الحميمة و الزوج الاناني يكتفي بإشباع ذاته، بالضرورة هذا يؤثر على التوافق و الانسجام بين الزوجين و يبرر ذلك بأن الاشباع الجنسي بين الزوجين ليس في لذة الجنسية الجسدية قصيرة المدى، لكنه متعة نفسية طويلة الأمد و تسعد الزوجين، و تجعل كل منهما يسكن الآخر و يطمئن عليه مما يحقق التوافق الزوجي. هنا نلمس ان الاشباع الجنسي للزوجة يؤدي للإشباع العاطفي والمتعة النفسية أكثر من العملية الجنسية بحد ذاتها، والزوجة المعنفة تفقد ذلك. بالرجوع للمجتمع الجزائري وطرق التنشئة الاجتماعية للمرأة، جبلت المرأة على الحفاظ على اسرتها و الصبر لبناء بيتها الزوجي مهما كلف الامر، لذلك يكون لديهن تقبل للعنف الزوج لأنه هو بيده العصمة وبترسخ فكرة المجتمع الذكوري، كل هذا وضع الزوجة في موقف تقبل و عدم البحث عن

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أساليب لمواجهة العنف مما زادت أشكال العنف في الحياة الزوجية، في دراسة *Herbert (1991)* التي هدفت إلى فحص طرق مواجهة النساء للعنف الجسدي والعاطفي و التوافق الزوجي، أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء اللاتي حافظن على العلاقة مع الزوج العنيف قد وظفن استراتيجيات معرفية تساعدن على إدراك الزوج بطريقة إيجابية . مما خفف مستوى العنف وتحسن التوافق والتجانس بينهم، ان النساء اللاتي لا يرغبن في استمرار العلاقة مع زوج وظفن استراتيجيات الهروب والشكوى وتقبل العنف زاد في فجوة العلاقة الزوجية مما اثرت على سوء التوافق انسجام الزوجي.

وفي دراسة *Yoshiham (2002)* والتي هدفت إلى معرفة استراتيجيات النساء اليابانيات في مواجهة العنف الأسري، ومستوى التوافق الزوجي حيث أشارت النتائج إلى أن استراتيجيات المواجهة قد شملت عدة وسائل منها المواجهة بالقتال، أخذ الصور الفوتوغرافية لجروحهن، رفض تنظيف وترتيب الفوضى التي يحدثها الأزواج في البيت والانفصال المؤقت أو الدائم أدت الى انخفاض في مستوى التوافق الزوجي.

وفي دراسة دكتور *عبد العزيز احمد (2010)* حول أساليب اللاسوية وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي خلص الى ان وجود علاقة طردية قوية بين اسلوبين العقاب البدني والعقاب النفسي سوء التوافق الزوجي وأسلوب الإهمال والنبذ وعلاقتها بتدني مستوى التوافق الزوجي.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

وفي دراسة لباحثة غنوة عزيزة (2009) وتهدف الدراسة إلى الكشف عن أشكال العنف ضد الزوجة سواء كان بدنياً أو لفظياً أو عدائياً، وفحص هذه العلاقة بين هذه الأشكال من العنف وبين أبعاد الرضا عن الحياة الزوجية وبعدد من متغيرات الشخصية. وقد استخدمت الدراسة عينة من الزوجات المعنفة (ن=300) وعينة من الزوجات العاديات (ن=300)، طبقت عليهن بطارية من المقاييس اشتملت على مقياس العنف الزوجي ومقياس الرضا عن الحياة الزوجية واستبيان تقدير الشخصية للكبار.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين ارتفاع الدرجات على العنف الزوجي وانخفاض الدرجات على الرضا عن الحياة الزوجية، ودرجات عدد من متغيرات الشخصية، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لأبعاد الرضا عن الحياة الزوجية وأبعاد متغيرات الشخصية. (<http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/476>)

لما نرجع لأسباب التي أدت بالأزواج إلى استخدام أشكال العنف الزوجي من (العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الجنسي، الاقتصادي) على عينة الدراسة أي أزواجهن، بناء على ما وجدنا في التراث الأدبي في تنشئة الاجتماعية أن العنف يمثل السلطة والقوامة في مفهوم شخصية الزوج العنيف، أيضاً استخدام العنف لتوكيد الذات و زيادة الاحترام، نجد في دراسة عياديه للباحثة "بن رحمون فائزة" العنف الزوجي وعلاقتها بتوكيد الذات والرضا الزوجي لدى الأزواج في المجتمع الجزائري (2013)، خلصت أن الأزواج الذين يعتمدون على أشكال العنف الزوجي في التعامل مع زوجاتهم لديهن نقص كبير في توكيد الذات، وجدت ضعف في مستوى الرضا الزوجي، من جهة أخرى توصلت أن أزواج الذين يستخدمون أساليب السوية

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

مثل (الحوار - المودة والرحمة-محاولة فهم الزوجة) في التعامل بين الزوجين لديهن مستوى من توكيد ورضا زوجي مرتفع.

من كل ما تقدم من نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات المشابهة نستنتج وجود علاقة ارتباطية بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي.

ومنه أشكال العنف الزوجي تؤدي بالضرورة الى سوء التوافق الزوجي، ومن بين الاشكال الأكثر تأثير على مستوى سوء التوافق الزوجي من أشكال العنف الزوجي، نجد العنف النفسي والعنف الجنسي حيث كانت علاقة طردية قوية وبعدها العنف الجسدي بعلاقة ارتباطية متوسطة طردية، ويليه العنف الاقتصادي بعلاقة طردية ضعيفة.

2-2- عرض ومناقشة الفرضية الثانية التي مفادها :

02: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اشكال العنف الزوجي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي - سن الزواج- عمل المرأة).

لاختبار صحة الفرضية قمنا بصياغة فرضيات جزئية وفق الخصائص المحدد أعلاه، ثم قمنا بحساب دلالة الفروق.

* عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

1/2: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في العنف الجسدي تعزى لمتغير المستوى التعليمي:

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

جدول رقم 20 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي - الجامعي).

العنف الجسدي والمستوى التعليمي:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	29,026	3	9,675	4,347	0.05
داخل المجموعات	169,174	76	2,226		
مجموع الكلي	198,200	79			

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين المستوى التعليمي والعنف الجسدي حيث أن:

$$\text{النسبة الفائية (ف)} = 4.34$$

ودالاتها الإحصائية = 0.007 عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبذلك نرفض

الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والعنف الجسدي.

2/2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف النفسي تغزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم 21 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي - الجامعي).

العنف النفسي والمستوى التعليمي:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12,076	3	4,025	2,285	0.05
داخل المجموعات	133,874	76	1,761		
مجموع الكلي	145,950	79			

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد فروق ذات دلالة الإحصائية بين المستوى التعليمي والعنف الجنسي حيث أن: النسبة الفئوية (ف) = 2.28 ودالاتها الإحصائية = 0.086 عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والعنف النفسي.

3/2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الجنسي تغزى لمتغير المستوى التعليمي

جدول رقم 22 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي - الجامعي).

العنف الجنسي والمستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	41,819	3	13,940	4,639	0.05
داخل المجموعات	228,381	76	3,005		
مجموع الكلي	270,200	79			

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد فروق ذات دلالة الإحصائية بين المستوى التعليمي والعنف الجنسي حيث أن: النسبة الفئوية (ف) = 4.63 ودالاتها الإحصائية = 0.005 عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والعنف الجنسي.

4/2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الاقتصادي تغزى لمتغير المستوى التعليمي

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

جدول رقم 23 يوضح نتائج اختبار تحليل التباين لدلالة الفروق باختلاف المستوى التعليمي (المتوسط - الثانوي -

الجامعي). العنف الاقتصادي والمستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	102,473	3	34,158	7,011	0.05
داخل المجموعات	370,277	76	4,872		
مجموع الكلي	472,750	79			

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين المستوى

التعليمي والعنف الاقتصادي حيث أن:

النسبة الفائية (ف) = 7.01 ودالاتها الإحصائية = 0.000 عند مستوى دلالة

$\alpha=0.05$ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والعنف الاقتصادي.

• مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

من خلال نتائج الفرضية الثانية التي مفادها (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

اشكال العنف الزوجي ومستوى التعليمي لزوج) توصلنا لرفض الفرضية الصفرية وقبول

الفرضية البديلة أي توجد فروق بين اشكال العنف الزوجي ومستوى التعليمي

لزوج، فنجد فروق في كل من العنف الجسدي والعنف النفسي والعنف الاقتصادي

والعنف الجنسي ومستوى التعليمي.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة مقارنات التي توصل اليها احمد الهاشمي وامل محمود

(2007) التي تمت بين النساء الاميات والنساء المتعلمات والعنف المتسلط بينهم. حيث

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أظهرت النتائج انه توجد فروق بين النساء الاميات والنساء المتعلقات (متوسط - الثانوي - الجامعي) في ممارسة العنف من قبل الزوج عليهن، بل وجدت ان المتعلقات أكثر تعرض للعنف الجسدي والعنف الاقتصادي من النساء الاميات.

ومنه نستخلص اشكال العنف الزوجي تستخدم على الزوجات المتعلقات (المتوسط- الثانوي- الجامعي) دون استثناء لأي مستوى دراسي.

• عرض مناقشة الفرضية الجزئية 2/2:

2/2 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اشكال العنف وسن الزوج :

جدول رقم 24 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجسدي وسن الزوج:

العنف الجسدي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة (الدلالة الإحصائية)	مستوى الدلالة
فوق 50	11.35	1,160	4.00	0.00	0.05
تحت 50	10.05	1,661			

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (4.00) وهي دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي وسن الزوج.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في نتائج أكبر متوسط كان لسن الزوج فوق 50 سنة بمقدار 11.35 وكان اقل من 50 سنة بمقدار 10.05، منه

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي و سن الزوج لصالح العمر فوق 50 سنة.

جدول رقم 25 يوضح اختبار (ت) للفروق بين العنف النفسي و سن الزوج

العنف النفسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
فوق 50	13,30	,968	3,775	00.0	0.05
تحت 50	12,23	1,461			

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (3.77) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) المجدولة نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي و سن الزوج.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان لسن الزوج فوق 50 سنة بمقدار 13.30 وكان اقل من 50 سنة بمقدار 12.23، منه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي و سن الزوج لصالح العمر فوق 50 سنة.

جدول رقم 26 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الحنسي و سن الزوج

العنف الحنسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
فوق 50	11,30	1,648	4.22	0.00	0.05
تحت 50	12,88	1,707			

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (4.22) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وسن الزوج.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان لسن الزوج تحت 50 سنة بمقدار 12.88 وكان السن أكبر من 50 سنة بمقدار 11.30، منه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وسن الزوج لصالح العمر تحت 50 سنة.

جدول رقم 27 يوضح اختبار (ت) للفروق بين العنف الاقتصادي وسن الزوج:

العنف الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة	مستوى الدلالة
فوق 50	9,30	1,351	3.98	0.00	0.05
تحت 50	11,30	2,791			

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (3.98) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي وسن الزوج.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان لسن الزوج تحت 50 سنة بمقدار 11.30 وكان سن فوق 50 سنة بمقدار 9.30، منه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي وسن الزوج لصالح الزوج تحت 50 سنة.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

من خلال ما تقدم من عرض نتائج للفرضية الثانية 2/2، حيث أقرت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اشكال العنف الزوجي و سن الزوج (فوق 50- تحت 50)، حيث كانت الفروق في العنف الجسدي والعنف النفسي لصالح الزوج فوق 50 سنة، منه نستنتج ان الزوج الذي عمره فوق 50 سنة يستعمل العنف الجسدي والعنف النفسي ضد زوجه. وان الزوج تحت سن 50 سنة يستعمل العنف الجنسي والعنف الاقتصادي. ذلك بناء على النتائج الموضحة أعلاه. في هذا نجد هذه نتائج تتفق مع دراسة لمنى العواد 2009 حول اشكال العنف وانعكاسات أساليب التنشئة الاجتماعية للزوج في المجتمع العربي، واسفرت النتائج على ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لسن الزوج في استخدام اشكال العنف الزوجي وتوصلت الى ان أساليب التنشئة الاجتماعية سابقا في المجتمعات العربية فرضت نوعين من اشكال العنف الجسدي والعنف النفسي وهي من أكثر أساليب استخدما لدى الأزواج ما فوق 60 سنة، ان الزوج العربي دون 60 سنة تغلب عليه استخدام اشكال العنف الاجتماعي والعنف الجنسي والعنف الاقتصادي.

اختلفت نتائج دراستنا مع نتائج لدراسة الباحثة بلونار ليلي 2000 حول الزوج العنيف توصلت الى ان الزوج فوق سن 50 سنة يستخدم أسلوب العنف النفسي والعنف الاقتصادي والزوج دون 50 سنة يستخدم العنف الجسدي والعنف الجنسي.

تختلف أيضا نتائج دراستنا ودراسة أمل سالم العواد (2002) هدفت إلى التعرف على أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ولم تتوصل إلى

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

وجود فروق دالة بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة.

تختلف نتائج مع دراسة سفيان أبو نجيلة (2006) حيث لم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمار أزواجهن.

وما تقدم من نتائج دراستنا ونتائج الدراسة السابقة والمشابهة يمكننا ارجاع سبب فروق بين اشكال العنف وسن الزوج الى طبيعة التصور الذي اخذه الزوج (فوق 50 سنة) من مشاهدة النماذج الاسرية خاصة اسرته، وما تلقنه من مفاهيم حول اساليب معاملته لزوجته كل هذا من العوامل التي تفسر استخدام الزوج فوق 50 سنة للعنف الجسدي والعنف النفسي، هذا ما ذكره الفوزان في تأثير المجتمع والبيئة الاسرية وأساليب التنشئة في تكوين شخصية عنيفة خاصة في العنف الجسدي (الفوزان، 2000: ص120).

اما الأزواج تحت 50 سنة من خلال نتائج دراستنا توصلنا انهم يستخدمون العنف الجنسي والعنف الاقتصادي ونرجع لذلك لتطور الذي حصل في مجتمعات العربية والمجتمع الجزائري ونشوء ظواهر غريبة في مجتمعاتنا العربية (الاغتصاب الزوجي، اجتماع الزوج لزوجته والعشيق في ممارسة الجنسية، ممارسة الجنس في الدبر) هذا ما أكدته تقرير في جريدة الشروق 2015 حول أسباب العنف الزوجي في المجتمع الجزائري خلصت الى ان أسباب الطلاق بنسبة 70% منذ سنوات عشرة سنوات كانت أسبابها العنف الجنسي (المجامعة في الدبر - شريك جنسي ثالث في ممارسة الجنسية اغلب تكون عشيقه الزوج - استخدام الضرب في ممارسة الجنسية). وبعدها العنف الاقتصادي 50% وكان سبب استخدامه كما هو موضح في تقريرهم بناء على صبر اراء لبعض ازواج هو لمحاولة لسيطرة على الزوجة جعلها تحتاج للرجل او ما يعرف بالتبعية المادية، وبعدها العنف جسدي بنسبة 30% ورجعت قلة استخدامه في هذه عشر سنوات الى

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

القوانين التي وضعتها دولة الجزائرية للحد من العنف الجسدي خاصة بين الزوجين وأيضا لوجود اشكال الأخرى لا تترك أثر جسدي واضح للعيان. (www.echoroukonline.com)

3/2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العنف الزوجي وعمل الزوجة:

جدول رقم 28 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجسدي وعمل الزوجة:

عمل المرأة العنف الجسدي	العدد	متوسط الحسابي ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
تعمل	35	10,17	2,458	78	0.05
لا تعمل	45	11,02			

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (2.45) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) المجدولة ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي وعمل الزوجة.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان للمرأة التي لا تعمل بمتوسط قدرة 11.02 والتي تعمل بمتوسط 10.17، منه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف بين عمل الزوجة والعنف الجسدي. لصالح الزوجة التي لا تعمل.

جدول رقم 29 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف النفسي وعمل الزوجة:

عمل المرأة العنف النفسي	العدد	متوسط الحسابي	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
تعمل	35	12,34	2,276	026 ,	78	0.05

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (2.27) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي وعمل الزوجة.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان للمرأة التي لا تعمل بمتوسط قدرة 13,02 والتي تعمل بمتوسط 12,34، منه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف بين عمل الزوجة والعنف النفسي. لصالح الزوجة التي لا تعمل.

جدول رقم 30 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الجنسي وعمل الزوجة:

عمل المرأة العنف الجنسي	العدد	متوسط الحسابي	ت المحسوبة	ت الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
تعمل	35	12,57	1,824	072,	78	0.05
لا تعمل	45	11,82				

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (1.82) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وعمل الزوجة.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان للمرأة التي تعمل بمتوسط قدرة 12.57 والتي لا تعمل بمتوسط 11.82، منه توجد

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف بين عمل الزوجة والعنف الجنسي لصالح المرأة التي تعمل.

جدول رقم 31 يوضح اختبار (ت) لدلالة الفروق بين العنف الاقتصادي وعمل الزوجة:

عمل المرأة العنف الاقتصادي	العدد	متوسط الحسابي	ت المحسوبة	ت الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
تعمل	35	11,31	3,201	002,	78	0.05
لا تعمل	45	9,64				

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة ت (3.20) دالة عند مستوى 0.05، بمان (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي وعمل الزوجة.

واحصائيا نرجح الفروق لأكبر متوسط حسابي، في النتائج المتوسط الأكبر كان للمرأة التي تعمل بمتوسط قدرة 11,31 والتي لا تعمل بمتوسط 9,64، منه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف بين عمل الزوجة والعنف الاقتصادي لصالح المرأة التي تعمل.

من خلال ما تم عرضه من نتائج للفرضية ال جزئية 2/ 3 يتضح لنا ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اشكال العنف الزوجي والزوجة العاملة، وبينت ان كل من العنف الجسدي والعنف النفسي كان أكثر استخداما عند الزوجة غير

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

عاملة، والعنف الجنسي والعنف الاقتصادي كان أكثر استخداماً عند الزوجة عاملة.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة هبة على حسن (2003) التي اهتمت بدراسة الإساءة إلى المرأة؛ التي تناولت العديد من المتغيرات التي المرتبطة بسلوك العنف ضد المرأة. فقد وضعت الباحثة لدراستها فرض اهتمت فيه بمعرفة علاقة عمل المرأة بالمتغيرات الاقتصادية (قلة الدخل، البطالة، ضغوط العمل) والعلاقة الأسرية وشخصية الزوجة بالإساءة والعدوان عليها. وتوصلت الدراسة لعدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض للإساءة من الزوج، مما يشير إلى أن الإساءة لا ترتبط بعمل الزوجة فقط وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كخصائص شخصية الزوج ومعتقداته حول العنف ومدى قدرته على تحمل الإحباطات (قلة الدخل - البطالة - ضغوط العمل) وكذلك تاريخه الأسري وطبيعة علاقة بالأم والأب، وكذلك ترتبط الإساءة بشخصية الزوجة واعتماديتها على الزواج واستقلالها لزوجها وطبيعة العلاقة الزوجية والعلاقة الجنسية بينهما.

وتختلف نتائج التي توصلنا إليها مع دراسة بنة بوزبون (2004): التي اهتمت بدراسة العنف الأسري في المجتمع البحريني في ارتفاع نسب العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، فالعنف ضد الزوجة غير العاملة يرتبط بالعامل الاقتصادي للأسرة. وهناك علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف. وفي دراستنا توصلنا إلى ان العنف الجسدي والعنف النفسي هما

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أكثر لدى الزوجة غير عاملة، وإن العنف الجنسي والعنف الاقتصادي كان بنسبة كبيرة لدى الزوجة العاملة.

وتختلف أيضاً في دراسة قام بها سفيان أبو نجيلة (2006) الزوجات الأكثر تعليماً واللواتي يعملن، واللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

خلاصة الفصل:

بعد عرض ومناقشة نتائج تساؤلات وفرضيات الدراسة نستطيع ان نلخص اهم النتائج في مجموعة من النقاط الاتية نكرها:

✚ تم الإجابة عن التساؤل الأول هو التعرف على شكل العنف الزوجي الأكثر انتشارا لدى مفردات عينة الدراسة الحالية وهو العنف النفسي بمتوسط حسابي 12.72، ثم العنف الجنسي بمتوسط حسابي 12.15، ثم العنف الجسدي بمتوسط 10.65، والأخير العنف الاقتصادي بمتوسط حسابي 10.38.

✚ توصلنا للإجابة عن التساؤل الثاني حول مستوى العنف الزوجي لدى مفردات عينة الدراسة، فكان كلاً من العنف النفسي والعنف الجنسي مرتفع والعنف الجسدي والاقتصادي متوسط.

✚ تحققت الفرضية الاولى عند مستوى دلالة 0.01 التي كانت تبحث في العلاقة الارتباطية بين اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي لدى مفردات العينة التي تكونت من 80 مفردة، فكانت النتائج كم ايلي:

✓ وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف الجسدي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر ب 0.44.

✓ وجود علاقة ارتباطية موجبة مرتفعة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف النفسي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر ب 0.66.

✓ وجود علاقة ارتباطية موجبة مرتفعة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف الجنسي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر ب 0.60.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

✓ وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين العنف الاقتصادي وسوء التوافق الزوجي بارتباط قدر ب 0.30.

✚ عدم تحقق الفرضية الصفرية التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اشكال العنف الزوجي تغزى لمتغير (المستوى التعليمي، عمل الزوجة، سن الزوج) قبلنا الفرضية البديلة ومنه:

وبين اشكال العنف الزوجي والمستوى التعليمي (المتوسط، الثانوي، الجامعي):

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي - الجامعي)

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي - الجامعي)

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي - الجامعي)

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الاقتصادي ومستوى التعليمي (المتوسط- الثانوي - الجامعي)

وبين اشكال العنف الزوجي وسن الزوج (فوق 50- تحت 50):

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي سن الزوج كانت لصالح الزوج فوق 50 سنة.

➤ توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين العنف النفسي وسن الزوج لصالح الزوج فوق 50 سنة

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وسن الزوج لصالح الزوج تحت 50 سنة.

➤ توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين العنف الاقتصادي وسن الزوج لصالح الزوج تحت 50 سنة.

الفصل السادس: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

وبين اشكال العنف الزوجي عمل الزوجة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجسدي عمل الزوجة كانت لصالح الزوجة غير عاملة.
- توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين العنف النفسي وسن الزوج لصالح الزوجة غير عاملة
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الجنسي وسن الزوج لصالح الزوجة العاملة.
- توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين العنف الاقتصادي وسن الزوج لصالح الزوجة العاملة.

خاتمة

يعد العنف سلوك مكتسب من البيئة التي يعيش فيها الفرد، وهو سلوك يختلف من مجتمع الى مجتمع بناء على مجموعة من الاعتبارات والعوامل والأسباب.

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات تأثر بهذه الظاهرة التي مست الاسرة الجزائرية والتي تعتبر هذه الأخيرة مؤسسة اجتماعية بارزة ولها دورا فاعلا في تنشئة الفرد، والمجتمع الجزائري ينتظر منها تكوين افراد صالحين ومصلحين ومطورين له في جميع الأصعدة. وبالعنف وخاصة الاسري تأزم الوضع وأصبحت الصراعات داخل الاسرة خاصة بين الزوجين ظاهرة للعيان، ومعدلات تفشيها في ارتفاع مستمر ودراستنا دليل على ذلك.

الحياة الزوجية التي أصبحت معرض للمتعاب والصراعات وشتى أشكال العنف (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) والتي من شدتها وتكرارها يكون مآلها الإطاحة بوحدة تماسك الاسرة، وقد تنتهي الحياة الزوجية بحالة من الطلاق او الخلع، او تبقى الاسرة معلقة في حالات الهجر وغياب الزوج مما تؤدي لتفكك وتشرد الاسرة. هذا كله يؤثر على صفو العلاقة الزوجية وهدم تناعم وتجانس والتوافق الزوجي واشباع حاجات كل من الزوجين ويكون ضد كل ما يعرف بالمودة والرحمة والسكينة. هنا تكمن الكارثة وحجم قياس الكارثة التي عصفت الاسرة الجزائرية.

وظاهرة العنف الزوجي تكمن بالأساس قضية احتواء المشكلة او الفكر السائد في الاسر الجزائرية، خاصة فكرة تسلط المجتمع الذكوري وتقبل الزوجة لكل ما يصدر من الرجل حفاظا على اسرتها والتبعية المادية والفكرية للرجل لأنه مركز السلطة والقوة والمحرك الأساسي للأسرة الجزائرية. فلو كان الفكر والتصور الاجتماعي للأسرة والزوج والقوامة متقدما وناضجا في الاسرة الجزائرية كانت قدرة هاته الأخيرة على تجاوز الازمات والاختلافات والمخاطر.

ووضع الكثير من الباحثين والمتخصصين في مجال الاسرة والارشاد الاسري بعض السبل المثلى للتعامل مع هذه الظاهرة ووفقا لمبادئ علمية ومنهجية سليمة، ولكن المجتمع الجزائري سيطرت عليه عوامل الجهل والعادات والتقاليد وعوامل التخلف الفكري التي اثرت في بناء شخصية الزوج، حيث أصبح العنف الزوجي توارث عبر الأجيال، وكان البديل العلمي والتصور العلمي أصبح في مجتمعنا غير متقبل ومخيف، وحتى وان فلاح المختصين النفسانيين و المرشدين في تقديم النصائح لتقليل من هذه الظاهرة بين الزوجين إلا ان الخوف في اتخاذ القرارات كان باعشا ومن الأسباب الدافعة و العاملة على استمرار الظاهرة و تفاقمها.

ان الافتراضية التي وضعتها الباحثة في هذه الدراسة حول اشكال العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي، وظهرت النتائج تحققها، بعثت فينا تساؤل يطرح نفسه هل سوء التوافق الزوجي سبب في العنف الزوجي؟ او ان العنف الزوجي هو سبب في سوء التوافق؟

كل منا يعلم ان في هذه السنوات الأخيرة انشد العلماء والباحثين بضرورة التأكد من وجود التوافق بين الزوجين للوصول للسعادة الزوجية يكون في (السن، الوضع الاقتصادي، الوضع الاجتماعي، ومستوى التعليم) ذلك للوصول للانسجام التام وتحقيق التوافق الزوجي منه السعادة الزوجية، وهذا يبعث فينا تساؤل أيضا هل مفردات عينة دراستنا يعانون من سوء التوافق قبل زواجهم ام بعد زواجهم وتعرضهم للعنف الزوجي؟ نجد نتائج دراستنا ونتائج الدراسات السابقة تؤكد على وجود علاقة ارتباطية قوية بين العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي وهي تجيبنا على التساؤل المطروح.

لكن نخرج بتساؤل اخر هل سوء التوافق لدى عينة دراستنا نتيجة ناتج عن عدم التوافق في مجالات (السن، المستوى الاقتصادي، المكانة الاجتماعية، المستوى التعليمي)؟ ام هو ناتج بسبب ثقافة التعامل بين الزوجين في الاسرة الجزائرية والتصورات الاجتماعية التي يحملها كلا الزوجين والتنشئة الاسرية والتخلف الفكري والعادات والتقاليد هي التي أدت العنف الزوجي منه الى سوء التوافق الزوجي.

الباحثة بشغلا اخصائية نفسانية واحتكاكها الكثير بهذه الظاهرة خلال ست سنوات وبحثها في هذا المجال والدراسة التي بين يدينا، ارتأت الى ان تأثير السبب في سوء التوافق الزوجي هو اشكال العنف التي يستخدمها الزوج في معاملة زوجته، التي هي نتيجة التنشئة الاجتماعية الاسرية وتأثر بفكرة المجتمع الذكوري وانحطاط من قيمة

الزوجة مهما بلغ مستواها العلمي والاقتصادي ومكانتها الاجتماعية كل هذه العوامل لمست انتشارها بين الأزواج، وفي هذا الحال كيف ننتظر سوء توافق زوجي في علاقة متشعبة بأشكال العنف وتصدع في علاقة الزوجية؟.

العنف الزوجي ضد الزوجة لم يعرف فروق بين المعنفات في مستوى التعليمي (متوسط، الثانوي، الجامعي)، أي مهما بلغ مستواها العلمي والفكري نجدها تعاني من العنف الزوجي، أيضا في عمل الزوجة نجد لا فرق بين الزوجة العاملة وغير عاملة في معاناتها من العنف الزوجي رغم الاستقلالية المادية ومكانتها الاجتماعية ونجاحها في العمل. ومن جهة أخرى نرى ان الزوج فرق 50 سنة او دون ذلك يستخدم اشكال من العنف الزوجي ضد زوجته كان هذه الاشكال تتوارث من جيل الى جيل مما يؤكد لنا انه تصور اجتماعي راسخ في فكر الزوج الجزائري.

تبقى ظاهرة العنف الزوجي وسوء التوافق الزوجي مشكلة تتدخل فيها الكثير من العوامل الداخلية (داخل الاسرة) والخارجية (خارج الاسرة) تحتاج للمزيد من الدراسة العميقة والبحث في حلول جذرية.

هذه النتائج التي توصلت لها الباحثة تحتاج للمزيد من التعمق وفي البحث عن الاسباب والعوامل وأي ان هذه الدراسة تفتح الافاق والتطلعات لدراسات أخرى.

اقتراحات وتوصيات الدراسة:

من واقع الدراسة الراهنة للعنف الزوجي وعلاقته بسوء التوافق الزوجي، وما صاحب ذلك من سلبيات، وانعكاسات، يمكن طرح بعض الاقتراحات والمعالجات الضرورية لتقليل من هذه الظاهرة وذلك للحفاظ عن الاسرة واستقرارها وتماسكها ومنها استقرار المجتمع.

✓ الاهتمام البحثي والأكاديمي والتركيز على تدريس التطبيقي لإدارة حل الازمات الاسرية وفي حالة العنف الزوجي خاصة في مراحل متقدمة من التعليم كمحاولة رسخ قيم والمبادئ الصحيحة.

✓ توفير خلية الانصات خاصة بالزوجات المعنفات لتفريغ الانفعالي والتدخل المبكر لسيطرة على مشكلتهم.

✓ تنظيم ندوات تثقيفية وفتح الحوار حتى نتمكن من حصر ازمة العنف الزوجي من أسباب وعوامل وإيجاد حلول حذرية لها.

✓ اتاحة الفرصة لخريجي الجامعات من أصحاب التكوين (علم النفس العيادي، وعلم الاجتماع، والارشاد الاسري) للعمل في مؤسسات الرعاية والتنمية الاسرية والخدمة الاجتماعية والعيادات الطبية.

- ✓ مع التطور التكنولوجي أيضا يمكن توعية الزوجين بحصص هادفة حول العلاقات الزوجية وأساليب السوية في التعامل.
- ✓ إدراك المجتمع لأهمية إشاعة روح التفاهم بين الزوجين من مودة ورحمة، ان هذا الاستقرار يرجع اليه والى تطوره.
- ✓ وضع خدمات ارشادية للزوجين من تقديم معلومات حو مقومات الزواج الناجح وطرق التعامل والتفاعل الاجتماعي وأيضا أساليب السوية لحل المشاكل الزوجية.
- وأخير على الزوجين ان يفهم ان السعادة الزوجية ليست هبة او موروث اجتماعي، بل هي تكسب عن طريق التعاون بينهم ووضع اهداف مشتركة بين الزوجين والعمل على تحقيقها، وتجنب قدر الإمكان عن دواعي الخلاف والنزاع والتشاجر والمشاحنات السلبية لحل أي مشكل بنبيهم، والتخطيط معا لبناء مستقبل الأفضل يساير التطور والتغير المستمر.

أولاً: المراجع بالعربية:

1- القرآن الكريم:

1. سورة النساء الآية 03
2. سورة النساء الآية 06
3. سورة النساء الآية 19
4. سورة النساء الآية 25.
5. سورة النساء الآية 34.
6. سورة النساء الآية 128.
7. سورة النحل ال آية 25.
8. سورة النور الآية 32.
9. سورة الروم الآية 21.
10. سورة التكوير الآية 07.

2- الحديث الشريف:

11. حديث شريف. رواه أحمد
12. حديث شريف، رواه أحمد.

3-الكتب :

13. احمد عبد اللطيف أبو أسعد، سامي محسن الختاتمة (2011)، سيكولوجية المشكلات الأسرية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
14. احمد أبو زيد (1986): دراسات الانسان والمجتمع والثقافة الجزء الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
15. احمد المجدوب (2003) التوافق الزوجي، ط01، دار المعرفة، القاهرة.

16. أمل الأحمد: (2001) بحوث ودراسات في علم النفس، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت
17. أمل عبد الحميد وآخرون: (بدون سنة): الانحراف والاضطراب الاجتماعي، ط 1، دار المعرفة الجامعية، مصر.
18. أحمد الخطيب (2003): البحث العلمي والتعليم العالي، ط 03، دار المسيرة، عمان.
19. أحمد عكاشة (1984): الطب النفسي المعاصر، ط 5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة
20. أحمد زايد، عليا شكري وآخرون (بدون سنة): الأسرة والطفولة، ط 01، دار المعرفة الجامعية القاهرة.
21. أحمد عبد العال الطهطاوي، على (2005) شرح كتاب النكاح، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت.
22. إجلال إسماعيل حلمي: (1999): العنف الأسري - دار قباء، القاهرة.
23. إسماعيل قيره، إبراهيم التوهامي وآخرون (2004): التهميش والعنف الحضري منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
24. إبراهيم كمال مرسي (1995): العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط 01، دار القلم، الكويت
25. السيد عبد العاطي وآخرون (2004) علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
26. السيد عبد المعطي، محمد أحمد بيومي (2000): علم اجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، مصر.
27. السيد رشاد غنيم، نادية السيد عمر، السيد محمد الراحم (2008): علم الاجتماع العائلي، ط 1، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر.
28. بدران، أبو العينين بدران (1985) الزواج والطلاق في الإسلام، ط 03، دار المعارف، القاهرة.
29. بركات حلیم (1986) المجتمع العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت
30. بنه بزيون (2004): العنف الاسري في المجتمع البحريني، دار المعرفة، اسكندرية.

31. تيودور رأيك ترجمة تائر ديب (2005)، سيكولوجيا العلاقات الجنسية، ط، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا.
32. جون ركس ترجمة السيد محمد حسني واخرون (1970) مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، منشأة المعارف الإسكندرية.
33. جاري وستارتلي، ترجمه عبد الله محبوب واخرون (1984) اساسيات التوافق الزوجي، دار الفنون العربية، دمشق.
34. حسن فايد (2001) العدوان والاعتاب. ط 1، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية
35. خليل وديع شكور (1997): العنف والحريمة، ط 1، دار النهضة العربية للعلوم، بيروت.
36. ديانا هيلز، روبرت هيلز ترجمة عبد العالي الجسماني (1999): العناية بالعقل والنفس، ط 1، الدار العربية للعلوم، سوريا
37. داليا مؤمن (2004)، الأسيرة والعلاج الأسري، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة. مصر.
38. رضا عمر كحالة (1984) الزواج، ط01، سلسلة البحوث العلمية مؤسسة الرسالة، بيروت.
39. ريكان إبراهيم (2004): النفس والعدوان-دراسة نفسية اجتماعية في ظاهرة العدوان البشري، ط 1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.
40. رجاء مكي، سامي عجم (2008): إشكالية العنف، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
41. سامية محمد جابر (2004): سوسيولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية، القاهرة
42. سلوى عبد الحميد الخطيب (2002): نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط 1، مطبعة النبل القاهرة.
43. سيد معتز عبد الله، عبد اللطيف محمد خليفة (2001): علم النفس الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
44. سعيد محمد عثمان (2009): الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. مصر.

45. سناء الخولي (1983): الزواج والعلاقات الأسرية، ب ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
46. سناء الخولي (2003): مدخل إلى علم الاجتماع، ب ط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. مصر.
47. سناء الخولي (2008)، الأسرة والحياة العائلية ط، دار المعرفة الجامعية، مصر.
48. سهر احمد كامل (1998) دراسات في سيكولوجية المرأة جزء الثالث، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
49. سامية حسن الساعاتي (1983): الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت.
50. سامية مصطفى خشاب (1982): النظرية الاجتماعية في دراسة الاسرة، ط01، دار المعارف، القاهرة.
51. شكوة نوابي نزاد ترجمة زهراء طيوري يكانه (2001): علم نفس المرأة، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
52. صلاح عبد الغني محمد (1996): وسائل الاسلام في المحافظة على الحياة الزوجية، الجزء الثالث ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، الأردن.
53. صابر محمد خفافة (2002): أساليب البحث في العلوم الاجتماعية، ط02، دار الفكر العربي، القاهرة.
54. صالح بن عمر العساف (1999): مناهج البحث، ط01، مركز البحوث، القاهرة
55. طه عبد العظيم حسين (2004): الإرشاد النفسي، ط1، دار الفكر الأردن.
56. عزة العشماوي (2007): تأملات في الزواج، ط01، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
57. علاء الدين كفاقي (1999): الارشاد والعلاج النفسي الاسري، دار الفكر العربي، القاهرة.
58. علي ليلي واخرون (1983): النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة علاقة الانسان بالمجتمع)، ط02، دار المعارف، القاهرة.

59. عبد الرحمان العيسوي (2004): سيكولوجية النساء، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
60. عبد الرحمان الوافي (1996)، في سيكولوجية الإنسان والمجتمع ب ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
61. عبد العظيم بدوي (2001)، الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، تقديم: محمد صفوت نور الدين، محمد صفوت الشودفي، محمد إبراهيم شقرة، ط3، دار ابن رجب، للنشر والتوزيع، مصر.
62. عبد الرحمن العيسوي (2004): الحريمة والشذوذ العقلي، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية الإسكندرية، مصر
63. عطوف ياسين (1991): علم النفس الإكلينيكي، ط 1، دار المعلم للملايين، بيروت.
64. عبد المنعم فرج (1993) العنف الزوجي وعوامل الاستقرار الزوجي، دار القلم، بيروت.
65. لندا دافيدوف ترجمة سيد الطواب وآخرون (1997): مدخل الى علم النفس، ط4، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة
66. لطفي طلعت همام (1994): التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
67. فيصل عباس (2008): العولمة والعنف المعاصر، 01، دار المنهل اللبناني، بيروت
68. فاطمة فهمي (2005) الزواج وعوامل نجاحه، ط02، دار العلوم، الكويت.
69. كوثر إبراهيم رزق (1979): في ديناميات الاعتداء على المدرسين، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، مصر.
70. كلثوم بلميهوب (2006): الاستقرار الزوجي دراسة في علم النفس، ب ط، سلسلة دراسات منشورات الحبر. الجزائر.
71. كلثوم هويشات (1999) العنف الاسري وانعكاساته على الأطفال، سلسلة البحوث العربية، دمشق.
72. كامل محمد غربي (1996) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار شهاب للنشر والتوزيع، دمشق.
73. محمد الخطيب (2000): الأنتولوجيا- دراسة عن المجتمعات البدائية، ط 1، منشورات دار علاء الدين، دمشق.

74. مصطفى حجازي (1967): التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت.
75. محمود سعيد الخولي (2006): العنف في مواقف الحياة اليومية - نطاقات وتفاعلات - ط 1، دار ومكتبة الإسراء، بيروت.
76. محمد المشاقبة (2008): مبادئ الإرشاد النفسي للمرشدين والأخصائيين النفسانيين، ب ط، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
77. محمد عثمان الخشت (بدون سنة)، المشاكل الزوجية وحلولها، مكتبة رحاب، الجزائر.
78. مصطفى غالب (1986): العلاقات الزوجية، ط4، منشورات مكتبة الهلال، بيروت لبنان.
79. محمد بن محمود بن مصطفى الاسكندري (2002): مسائل الزواج والحمل والولادة، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
80. ميتشل دينكن ترجمة احسان محمد الحسن، (1986) معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت.
81. مصطفى بوتقنوش ترجمة احمد دمري (1984) العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
82. محمد بن مخلوف واخرون (2008) واقع الاسرة الجزائرية (التحديات التربوية في الوسط الحضري القطيعة المستحيلة)، ط01، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر.
83. مليكة لبيديري (2005) الاسرة ومشكلاتها، ط01، دار الفكر العربي القاهرة.
84. منى الصواف قتيبة الجبلي (2006) الصحة النفسية للمرأة العربية، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.
85. هبة حسن علي 2003: الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة
86. نبيل السملوطي (1981) الدين و البناء الاجتماعي الجزء الأول، دار الشروق، جدة.
87. ناهد رمزي، عادل سلطان 1993، واقع العنف في المجتمع الكويتي، دار شهاب للنشر، الكويت.
88. وليم وولاس لمبرت ترجمة سلوى الملا (1993) علم النفس الاجتماعي، ط02، دار الشروق. الإسكندرية.
89. يوسف سعد (1996) سيكولوجية الجنس، ط01، دار المعارف، القاهرة، مصر.

4- المعاجم والقواميس :

90. ابن منظور (1997): لسان العرب، المجلد 04، ط01، دار صادر، بيروت.
91. اندريه لالاند (1966) موسوعة لالاند الفلسفية المجلد 03، منشورات عويدات، بيروت
92. إبراهيم منكور، (1975): معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
93. عبد المجيد لبصير (2010) موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة جزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
94. عاطف غيث، محمد (1990) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

5- الرسائل والاطروحات الجامعية :

95. الزهرة ريحاني (2010) العنف الاسري ضد المرأة و علاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية(دراسة مقارنة بين النساء المعنفات و غير المعنفات)-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة.
96. فريدة بولسنان (2007): التصورات الاجتماعية للعوامل المساهمة في ظهور العنف الزوجي في المجتمع الجزائري - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس - تخصص -علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة منشورة.
97. قدرة عبد الأمير الهر: العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجان العربيات المعنفان في مدينة (مالمو) بالسويد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس بكلية الأدب
98. سهير حسين سليم جودة (2009): برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزوجي عن طريق قنوات الحوار، رسالة ماجستير علم النفس كلية التربية بالجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
99. طريف شوقي (2000): العنف الزوجي الأسباب والعوامل في مجتمع المصري اطروحة الدكتوراه في علم النفس الاسري، القاهرة.
100. منى لخذاري (2000): العنف الزوجي في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي جامعة الواد.

101. أمل سالم العواد (2002): أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، أطروحة دكتوراه في علم الإرشاد الأسري، الأردن.
102. سفيان أبو نجيله (2006): العنف الزوجي ضد الزوجة في قطاع غزة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياسية، أطروحة دكتوراه، فلسطين.
103. مجلة قصاب ورغداء الاحمد (2000): العنف الزوجي في المجتمع السوري، أطروحة دكتوراه منشورة. سوريا.
104. كلثوم بلميهوب (2004): "عوامل الاستقرار الزوجي - دراسة مقارنة على عينة من الأزواج المضطربين وغير المضطربين زواجيا- مع اقتراح برنامج في العلاج الزوجي". أطروحة دكتوراه في الإرشاد الأسري. بوزريعة.
105. مراد بوقطاية" (2000): التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري" أطروحة دكتوراه. بوزريعة
106. فطيمة ونوغي (2014): أثر سوء التوافق الزوجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة، أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي جامعة محمد خيضر بسكرة.
107. لخضر بن ساهل (2012) الابعاد النفسي والاجتماعية لتفكك الاسرة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة باتنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنموية جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 107 مليكة عرعور (2010) الأبوار الزوجية في الأسرة الجزائرية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنموية. جامعة بسكرة.

6-مجلات والدوريات :

108. عبد الكريم قريشي، عبد الفتاح أبي مولود (2003) : العنف في المؤسسة التربوية أعمال الملتقى الدولي الأول-العنف والمجتمع-، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
109. . لويزة فرشان (2003): أثر العوامل النفس اجتماعية على سلوكيات التلميذ العنيفة، مجلة العلوم الإنسانية (العدد15)، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
110. محمد أبو عليا (2000): اتجاهات ومناحي لفهم العنف الأسري، مجلة الثقافة النفسية

- المتخصصة، العدد 41، المجلد 11، دار النهضة العربية، بيروت.
111. زين الدين مصمودي (2003): مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الاجتماعية بين تيريات الواقع والأنموذج المعياري، أعمال الملتقى الدولي الأول-العنف والمجتمع-، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 112.نادية مصطفى الزقاوي، يوب مختار (2003) : أسباب العنف المدرسي، مجلة العلوم الإنسانية (العدد5) جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 113.الخلاقات الزوجية (1991) مجلة الثقافة النفسية، العدد الخامس، دار النهضة العربية للنشر، بيروت لبنان.
- 114.جمال سميد (2004) تفشي العنف في المجتمعات الجزائرية، مجلة البصيرة، العراق.
- 115.خولة بنت سالم (2008) عوامل التوافق الزوجي في ظل التغير في أدوار الزوجية، مجلة البيان، الأردن.
- 116.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (27 فيفري 2005) العدد05

ثانيا: المراجع بالأجنبية:

1- الكتب:

- .117Adid ;(1999) les mutations de la société algérienne (famille et lien social dans l'Algérie contemporaine) découvert. Paris
- . 118Chafik chélate (1993) le droit de la famille algérienne. Alger: opus.
- .119Dowell. Montro(1986) social problèmes; Macmillan Publishing Company. New Yourk
- .120Edward Westermarck(1934) historic du mariage; tome01. Traduit de l'anglais; Arfond von Gennep; mercue de France.
- .121F. Destingely (1993) sociologie de la famille contemporaine, 2 émé édition, NATHAJA. Paris.
- .122Grawity madeleine (1983) lexiques des sciences social: Dalloz.
- .123Georges, pirton (1977) Education et socialization, educators, Paris
- .124M. boutefnouchet (1985) la famille algérienne, SNEED, Alger.
- . 125Madeleina, Grawity(1983) lexiques des sciences social, Dalloz , Paris
- .126Madher, Selimane (1990) Tradition Contra Development, AlgerENAP.
- .127P. Bourdieu, (1985) sociologie de l'Algérie, Edition dahlab. Alger

- . 128S.Khodja(1985): les Algerianness du quotidien, ENL. ALGER.
- .129Simons, Lin, Gorjan) 1998) mariage the free presse. New York.
- .130In Coleman (1987) social problème, petite collection Maspero. Paris.
- 131Y. Castelon (1980); de la family group a la cellule, bordas, paris.

2- القواميس

- 132.la petit la rousse (2001): dictionnaire de français, librairie la rousse, paris.
- 133.Wilson:(1970); the oxford dictionnaire of engliche, 03 Edition, oxford University.

ثالثا: المراجع الإلكترونية:

- 134.WWW9aama.com
- 135.Www. Akhersaa-dz.com news (124251) htm
- 136.http://annews.net/? p= 23960.
137. www. Online time.yoo7.com حلمي ساري (2008)
- 138.http : //www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php? Arti=1222
- 139.www.annafsia.com/cp1.htm 19.04.2012 فوزي الدرويش (2008)
- 140.http://www.eLazayem.com/New-pag-227.htm21
- 141.http://barfree.net/alhisn/showthread.php. ? t=99197.page=1
- 142.http://www.elkhaber.com/ar/watan/279215.htm/
- 143.http://www.eLazayem.com/new-pag-27.htm)7.
- .144https://ar.wikipedia.org/wiki
- 145.http://www.alriyadh.com/215528 2008) (طريف شوقي
- 146.http://www.turess.com/assabah/6110
- 147.https://ar.wikipedia.org/wiki.
- 148.http://www.mozn.net/?act=art&id=279
- 148.http://www.nabanews.net/2009/25653.html

149. <http://www.nabanews.net/2009/25653.html>

150. <http://www.alriyadh.com/105010> (2008) حسن الشكور

151. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30548>

152. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33145>

153. www.echoroukonline.com

الجازية الهمامي: (2008) العنف الأسري في بلدان المغرب العربي 1544 www.karamah.org

مؤتمر كرامة حول العنف الأسري، البحرين.

155. www.docs.ksu.edu.sa (2007) محمود السيد الدودة، زينب عبد المحسن درويش امل

علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزوجي. ماليزيا.

156. www.alnoor.se/article.asp?id=147351 (2012) المرأة الجزائرية في موقع

صنع القرار والافاق

157. www.sawnsa.net/articles.PHP?Action=show id=19270 12.33.2015/05/22

بلقاسم الحاج (2011) النظام الأبوي الجزائري ومظاهر التغير المكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية

الملاحق

ملحق رقم 01: قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة.

ملحق رقم 02: مقياس التوافق الزوجي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر قطب شتمة - بسكرة -

موضوع الأطروحة الدكتوراه:

أشكال العنف الزوجي و علاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجات المعنفات في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية على عينة من الزوجات المعنفات من ولاية بسكرة

من اعداد الطالبة: حاج الشيخ سمية

قائمة رصد اشكال العنف الزوجي ضد الزوجة

عزيزتي..

الفقرات التي أمامك مخصصة للبحث العلمي، تفضلنا بقراءتها والإجابة عليها بكل دقة بوضع علامة (+) أمام الفقرة التي تتناسب مع وضعك ومطابقة لك، لا توجد فقرة صحيحة وأخرى خاطئة، فكل الفقرات تقيس السلوك فقط. مع خالص تقديري.

الرقم	العبارة	نعم	لا
01	يقوم زوجك بضربك على الوجه		
02	يقوم زوجك بركلك		
03	يمارس عليك زوجك اقسانواع التعذيب البدني		
04	يقذفك زوجك بأشياء مادية حادة		
05	يقوم زوجك بمحاولة قتلك		
06	يمارس عليك زوجك الضرب المبرح امام الاولاد		
07	يسمكك زوجك كلام قبيح		
08	يقوم زوجك بتهديدك		
09	يقتل زوجك من احترامك امام الاولاد		
10	يقتل زوجك من احترامك امام اهله		
11	ينتقد زوجك جميع تصرفاتك		
12	كلام زوجك نحوك يحمل طابع الصراخ		
13	يهجرك زوجك		
14	يطلب رأيك بخصوص امروكم الشخصية		
15	لا يهتم زوجك برغباتك اثناء ممارسة الجنس معه		
16	يمارس زوجك الجنس معك دون مداعبات اولية		
17	يطلب ممارسة الجنس معك في اماكن محرمة شرعا		
18	يطلب ممارسة الجنس معك وقت الحيض والنفاس		
19	يمارس الجنس معك بدون رضاك		

		يعنفك زوجك اثناء معاشره الجنسية	20
		غير راضية على اداء زوجك الجنسي	21
		يتحمل زوجك مسؤولية الانفاق على الاسرة	22
		يحرملك منالذهاب لمناسبة عائلية بسبب المال	23
		لا يلبي كل متطلباتك الشرائية الخاصة بك	24
		يقوم زوجك بابتزازك ماديا	25
		يأخذ زوجك من مالك الخاص	26
		زوجك مقصر في مصروف البيت	27
		زوجك لا ينفق عليك	28
		يهتم زوجك بتكاليف علاجك	29
		لا يتحمل مسؤولية الانفاق ابدا	30

ملحق رقم 02

موضوع الأطروحة الدكتوراه :

اشكال العنف الزوجي و علاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المصنفة في المجتمع الجزائري

مقياس التوافق الزوجي

في إطار إجراء دراسة حول التوافق الزوجي نرجوا منكم المساعدة بالإجابة على أسئلة الاستمارة التالية:

تتكون الاستمارة من مجموعة من العبارات حول الحياة الزوجية، الرجاء منكم الإجابة عنها بكل موضوعية ودقة، ذلك بوضع إشارة في الخانة المناسبة أمام كل عبارة.

ماهي درجة الاتفاق بينك وبين زوجك في الأمور التالية:

لا يوجد اتفاق إطلاقاً	اتفاق قليل	اتفاق متوسط	اتفاق	اتفاق تام	درجاتالاتفاق الأسئلة
					1.في تنظيم الإنجاب؟
					2.في العلاقات مع الأقارب؟
					3.في العلاقات مع الاصدقاء؟
					4.في العلاقات مع الوالدين؟
					5.في العلاقات مع الجيران؟
					6.في اختيار الأصدقاء؟
					7.في اختيار الجيران؟
					8.في العلاقة الجنسية؟
					9.في تدخل أم الزوج في حياتك الزوجية؟
					10.في تدخل أم الزوجة في حياتك الزوجية؟
					11. في تدخل اصدقاء الزوج في حياتك الزوجية؟
					12. في تدخل اصدقاء الزوجة في حياتك الزوجية؟

					13. في تدخل الجيران في حياتك الزوجية؟
					14. في اداء الصلاة؟
					15. في اداء الصدقة؟
					16. في اداء الصوم؟
					17. في لبس الحجاب؟
					18. في تبادل الزيارات مع الأصدقاء؟
					19. في تبادل الزيارات مع الجيران؟
					20. في تبادل الزيارات مع الوالدين؟
					21. في تبادل الزيارات مع الأقارب؟
					22. في تربية الأطفال؟
					23. في مصاريف البيت؟
					24. في توفير المال؟
					25. في تسيير وتخطيط الحياة الزوجية؟
					26. في تدخل صهر الزوج في حياتك الزوجية
					27. في تدخل صهر الزوجة في حياتك الزوجية؟
					28. في التعاون بينكما؟
					29. في الإهتمام بالمظهر الخارجي؟
					30. في الاعتماد على النفس في تسيير وتخطيط الحياة الزوجية؟
					31. في امور الطبخ

32- ماهي درجة رغبتك في تغيير زوجتك (ك)؟

- 1- لا توجد أي رغبة ()
- 2- لا أرغب ()
- 3- رغبة متوسطة ()
- 4- رغبة معتبرة ()
- 5- رغبة عالية ()

33- إلى أي مدى يقلل (تقلل) الزوج (ة) من مكانة زوجته (ها)؟

- 1- أبدا ()
- 2- نادرا ()
- 3- في بعض الأحيان ()
- 4- في كثير من الأحيان ()
- 5- دوما ()

34- إلى أي درجة تقدر (بين) مشاركة الزوجة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الزوجية؟

- 1- تقدير كبير ()
- 2- تقدير معتبر ()
- 3- تقدير متوسط ()

4- تقدير ضعيف ()

5- تقدير ضعيف جدا ()

35- إلى أي مدى أنت راض(ية) عن الوقت الذي تخصصه(يخصسه) زوجتك(ك) للإستماع إليك؟

1- راض(ية) جدا ()

2- راضي (ية) ()

3- راض(ية) نوعا ما ()

4- غير راض (ة) ()

5- غير راض (ية) تماما ()

36- ماهي درجة الإحترام المتبادل بينك وبين زوجتك(ك)؟

1- إحترام كبير ()

2- إحترام معتبر ()

3- إحترام متوسط ()

4- إحترام ضعيف ()

5- إحترام ضعيف جدا ()

37- إلى أي درجة أنت راض(ية) عن تلبية حاجاتك من طرف زوجتك(ك)؟

1- راض(ية) تماما ()

2- راضي (ية) ()

3- راض(ية) نوعا ما ()

4- غير راض (ية)

5- غير راض (ية) تماما

38- ماهي درجة رضاك وأنت مع زوجتك (ك) خارج البيت؟

1- راض (ية) تماما

2- راضي (ية)

3- راض (ية) نوعا ما

4- غير راض (ة)

5- غير راض (ية) تماما

39- ماهي درجة رضاك وأنت مع زوجتك (ك) داخل البيت؟

1- راض (ية) تماما

2- راضي (ية)

3- راض (ية) نوعا ما

4- غير راض (ية) ()

5- غير راض (ية) تماما ()

40- ما هي درجة تبادل التعاطف مع شريك (ة) حياتك؟

1- تبادل كبير ()

2- تبادل معتبر ()

3- تبادل متوسط ()

4- تبادل ضعيف ()

5- تبادل ضعيف جدا ()

41- ما هي درجة تبادل المحبة بينك وبين زوجتك (ك)؟

1- درجة كبيرة ()

2- درجة مقبولة ()

3- درجة متوسطة ()

4- درجة ضعيفة ()

5- درجة ضعيفة جدا ()

42- ما هي درجة شعورك بالسعادة مع شريك (ة) حياتك؟

1- سعادة كبيرة ()

2- سعادة معتبرة ()

3- سعادة متوسطة ()

() 4- سعادة قليلة

() 5- لا توجد سعادة بتاتا

43- ماهي درجة تقديرك لشخصية زوجتك (ك)؟

() 1- تقدير كبير

() 2- تقدير معتبر

() 3- تقدير متوسط

() 4- تقدير ضعيف

() 5- تقدير ضعيف جدا

44- ما هي درجة شعورك بالراحة وأنت عائد (ة) إلى بيتك؟

() 1- راحة كبيرة

() 2- راحة معتبرة

() 3- راحة متوسطة

() 4- راحة قليلة

() 5- لا توجد راحة بتاتا

45 - ما هي درجة سعادتك بحسن اختيارك لزوجتك (ك)؟

() 1- سعادة كبيرة

() 2- سعادة معتبرة

() 3- سعادة متوسطة

4- سعادة قليلة ()

5- لا توجد سعادة بتاتا ()

46- إلى مدى أنت راض (ية) عن الوقت الذي تستغرقانه معا في تبادل الحديث؟

1- راض (ية) تماما ()

2- راض (ية) ()

3- راض (ية) نوعا ما ()

4- غير راض (ية) ()

5- غير راض (ية) تماما ()

47- ما هي درجة الثقة التي تضعها في شريك (ة) حياتك؟

1- ثقة كبيرة ()

2- ثقة معتبرة ()

3- ثقة متوسطة ()

4- ثقة ضعيفة ()

5- ثقة ضعيفة جدا ()

48- ما هي درجة تأسفك عن الزواج الحالي؟

1- لا يوجد تأسف بتاتا ()

2- تأسف قليل ()

3- تأسف متوسط ()

4- تأسف معتبر ()

5- تأسف كبير ()

49- ما درجة قناعتك عن الإيضاح بالأسرار بينك وبين زوجتك (ك)؟

1- قناعة كبيرة ()

2- قناعة معتبرة ()

3- قناعة متوسطة ()

4- قناعة ضعيفة ()

5- قناعة ضعيفة جدا ()

50- إلى أي درجة تُظهر (يظهر) زوجتك (ك) غيرتها (ه)؟

1- غيرة كبيرة جدا ()

2- غيرة كبيرة ()

3- غيرة ()

4- غيرة ضعيفة ()

5- غيرة ضعيفة جدا ()

51- ما هي درجة رضاك عن الوقت الذي تقضيه معه في وقت الفراغ؟

- 1- راضي (ية) تماما ()
- 2- راض (ية) ()
- 3- راض (ية) نوعا ما ()
- 4- غير راض (ية) ()
- 5- غير راض (ية) بتاتا ()

52- هل تعرف (بين) كل أو أغلب أو بعض أو قليل أو لا شيء عن الأشياء التي يحبها؟

- 1- أعرف كل الأشياء التي يحبها (تحبها) ()
- 2- أعرف أغلب الأشياء التي يحبها (تحبها) ()
- 3- أعرف بعض الأشياء التي يحبها (تحبها) ()
- 4- أعرف قليل من الأشياء التي يحبها (تحبها) ()
- 5- لا أعرف من الأشياء التي يحبها (تحبها) ()

53- هل تعرف (ين) كل أو أغلب أو بعض أو قليل أو لا شيء من الأشياء التي تكرهها (يكرهها) زوجتك (ك)

- 1- أعرف كل الأشياء التي يكرهها (تكرهها) ()
- 2- أعرف أغلب الأشياء التي يكرهها (تكرهها) ()
- 3- أعرف قليل من الأشياء التي يكرهها (تكرهها) ()
- 4- أعرف قليل من الأشياء التي يكرهها (تكرهها) ()
- 5- لا أعرف شيء من الأشياء التي يكرهها (تكرهها) ()

54- هل تعرف (ين) كل وأغلب أو بعض أو قليل أو لا شيء من الأشياء التي تغضب زوجتك (ك)؟

- 1- أعرف كل الأشياء التي تغضبه (ها) ()
- 2- أعرف أغلب الأشياء التي تغضبه (ها) ()
- 3- أعرف بعض الأشياء التي تغضبه (ها) ()
- 4- أعرف قليل من الأشياء التي تغضبه (ها) ()
- 5- لا أعرف شيء من الأشياء التي تغضبه (ها) ()

وفي النهاية الرجاء ملء البطاقة التالية:

1- الجنس: ذكر () أنثى ()

2- السن:

3- المستوى التعليمي: ابتدائي () اكمالي () ثانوي () جامعي ()

ماجستير () دكتوراه دولة () مستوى آخر:.....

4- ما هي وظيفتك؟

5- مدة الزواج:

6- كم هو عدد الأفراد الذين تتكفل (بين) بإعالتهم:

الأبناء:-، الوالدين:-، الأقارب:-، الإخوة:- .

7- ما قيمة راتبك؟

8- هل سكنك ملكية () أم إيجار ()

9- ما نوع البناء؟ فيلا ()، عمارة ()، شقة ()، أو نوع آخر أذكره:

10- كم هو عدد غرف سكنك؟

11- هل تسكن (بين) مع زوجتك (ك) وأولادك فقط؟ نعم () لا ().

إذا كانت الإجابة بأ (لا) فمع من تسكن (بين)؟

12- هل تملك (بين) سيارة؟ نعم () لا ()

13- هل تملك (بين) هوائيا؟ نعم () لا ()

14- هل تملك (بين) فيديو؟ نعم () لا ()

15- كيف تم اختيار شريك حياتك؟

- عن طريق التعارف بينكما ()

- عن طريق الوالدين ()

- عن طريق الأهل ()

- عن طريق الجيران ()

- عن طريق الأصدقاء ()

- إذا كان عن طريق آخر فما هو؟